

الكلمة الآن للسيد عبد الكريم مهدي، رئيس اللجنة الموضوعاتية المؤقتة في حدود 10 دقائق، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي، رئيس اللجنة الموضوعاتية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقاً لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، والمواد 264 إلى 269 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أنشرف اليوم بتقديم الخطوط العريضة لمراحل التحضير والإعداد لهذه الجلسة المخصصة لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة.

السيد الرئيس،

بالرغم من حداثة التجربة وغياب التراكم الكافي في مجال تقييم السياسات العمومية، سواء في الجانب التقني والتدبري أو في الجانب المتعلق بالقواعد العامة التي يفترض أن تحكم علاقة التعامل والتعاون بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، فإن هذه العملية على قدر كبير من الأهمية، إذ يفعل من خلالها البرلمان إحدى الآليات الموكولة إليه طبقاً للدستور مع ما يستلزمه ذلك من تنسيق وتعاون مع عدد من الهيئات والمؤسسات الدستورية والقطاعات الوزارية المعنية.

وكما تعلمون جميعاً شرع المجلس ولو متأخراً في التحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية بمراسلة رئاسة المجلس بمختلف الفرق والمجموعات البرلمانية لطلب المواضيع التي تقترح تقييمها، وبعد مداولات مكتب المجلس في المواضيع المقترحة من مختلف الفرقاء تم التوافق حول موضوع تقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة.

في البداية، لم يكن من السهل من الناحية المنهجية حصر إنتاج الثروة، ومع ذلك اخترنا دراسة هذا الموضوع من خلال المخططات التنموية الوطنية، نظراً لتوفر شروط التقييم لهذه المخططات.

وبعد تشكيل المجموعة الموضوعاتية المؤقتة من جميع الفرق والمجموعات بالمجلس، انعقد الاجتماع الأول برئاسة السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 25 أبريل.

وفي إطار هذا اللقاء تم التوافق على هيكلية المجموعة الموضوعاتية التي تشكلت - كما تعلمون - من كل الفرق والمجموعات البرلمانية.

وخلال اجتماعها الثاني المنعقد بتاريخ 3 ماي 2016، وبعد التداول في الموضوع، وانطلاقاً من علاقة المخططات التنموية الوطنية بإنتاج الثروة، تم تحديد المحاور التي ستشتغل عليها المجموعة الموضوعاتية والتي حصرت في المخططات الوطنية التالية:

- مخطط المغرب الأخضر؛

محضر الجلسة الواحد والسبعين

التاريخ: الجمعة فاتح ذو القعدة 1437 (5 غشت 2016).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين،

ثم المستشار السيدة نائلة مية التازي، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وثلاثة وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة

والدقيقة الحادية عشر بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

حضرات السيدات والسادة المحترمون؛

تطبيقاً لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، والذي ينص على أن تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها، وعملاً بأحكام الباب الخامس من الجزء الرابع من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وتحديدًا من المواد 264 إلى 269 منه، يعقد مجلس المستشارين هذه الجلسة العامة لمناقشة السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة.

وتعد هذه الجلسة العامة الثانية من نوعها التي يعقدها مجلس المستشارين في ظل دستور 2011، وذلك تفعيلاً لقرار مكتب المجلس المؤرخ في 25 يوليوز 2016، وبناء على الترتيب المتفق عليه في اجتماع ندوة الرؤساء المنعقد بتاريخ 26 يوليوز 2016، ووفق المحاور الواردة في تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة التي أسند إليها التحضير لعقد هذه الجلسة الدستورية.

واسمحوا لي أن أذكر بهذه المحاور، والتي تعلق بعدد من المخططات الإستراتيجية التي تمت دراستها من قبل المجموعة الموضوعاتية المؤقتة بالاستناد إلى دعوات..

وهذه المخططات هي: مخطط المغرب الأخضر، المخطط الأزرق، مخطط المغرب الرقمي، مخطط التسريع الصناعي، مخطط الطاقات المتجددة.

وقبل أن نمر إلى المناقشة التي خصصت لها حصة زمنية إيجابية قدرها

170 دقيقة، موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة، سأعطي الكلمة على

التوالي للسيد رئيس اللجنة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير لهذه

الجلسة السنوية والسيد مقرر هذه المجموعة، في احترام تام لما جرى الاتفاق

عليه على مستوى ندوة الرؤساء.

خلال دراسة حصيلة وأداء هذه البرامج وملازمة مدى فعاليتها والآثار المترتبة عن فعلها وتدخلاتها في إطار الأهداف المسطرة لها، وكذا الضوابط والمبادئ المؤطرة لعملها بموقعها في سياق قدرتها على إنتاج الثروة ومقاربة القيمة المضافة لهذه الاستراتيجيات، من منطلق تلازم الحصيلة بالفعالية والنجاعة، وفق معايير ترصد حجم الإنجازات ومستوى الأداء وكذا مدى الأثر المترتبة عن تفعيل هذه الاستراتيجيات.

واستنادا إلى عناصر المنهجية المعمدة، شرعت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة في إنجاز مهام البحث وتجميع العناصر اللازمة لإعداد تقريرها. وفي هذا الإطار، طلبنا تحت إشراف مجلس المستشارين، دعم عدد من القطاعات الوزارية والهيئات والمؤسسات الوطنية من خلال دراسات وآراء ولقاءات تروم تعميق النقاش بشأن القضايا المرتبطة بالاستراتيجيات موضوع التقييم، ويتعلق الأمر بطلب حضور مجموعة من الوزراء لإلقاء عروض حول الموضوع، كل في اختصاصه.

بالإضافة إلى مراسلة عدد من المؤسسات الوطنية لموافاة المجلس بالدراسات والتحليلات والتقارير الجاهزة المتعلقة بالاستراتيجيات المذكورة. كما تم استثمار الرصيد الوثائقي المتوفر في هذه المادة، سواء تعلق الأمر بالدراسات الصادرة عن عدد من المؤسسات أو بالتفاعل الحاصل معها بين الحكومة ومجلس المستشارين من خلال الجلسات الأسبوعية للأسئلة الشفهية وتقارير اللجان الدائمة الخاصة بمناقشة الميزانيات الفرعية للوزارات المعنية.

ولقد تجاوزت بعض القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، مشكورة، مع مطالب المجموعة بتزويدها بعدد من الوثائق، ويتعلق الأمر ب:

- وزارة الشؤون العامة والحكامة التي وافقت المجموعة بملف وثائقي حول السياسات العمومية؛
- المجلس الأعلى للحسابات الذي زودها بتقارير عن مخطط المغرب الرقمي، صندوق التنمية الفلاحية، المخطط الأزرق للسياحة؛
- وزارة الفلاحة والصيد البحري التي بعثت بمذكرة حول مخطط المغرب الأخضر؛
- بنك المغرب الذي أحال على المجموعة تقاريره السنوية لسنة 2012، 2013 و2014.
- في حين تمت لقاءات مباشرة مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية التي قدم مسؤولوها عروضاً حول مناهج ومقاربات تقييم السياسات العمومية، وهي:
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

- مخطط التسريع الصناعي؛
 - استراتيجية المغرب الرقمي؛
 - مخطط الطاقة المتجددة؛
 - المخطط الأزرق للسياحة.
- كما انكبت المجموعة على إقرار هندسة أرضية التقرير وتحديد عناصر التقييم والمتمثلة في:

- تحديد الإطار الزمني كل مخطط؛
- الخطوط العريضة للمخطط؛
- الوسائل والإمكانيات المرصودة؛
- أثر كل مخطط على التشغيل والتعليم واللوجستيك والحكامة والجهوية.

وبعد توجيه مذكرة لرئاسة المجلس، تتضمن القطاعات الوزارية المعنية والهيئات والمؤسسات الوطنية، بغاية مد المجموعة بالآراء والدراسات الجاهزة لديها بخصوص الإستراتيجيات الوطنية الكبرى المذكورة أعلاه، عقدت المجموعة الموضوعاتية عدة اجتماعات، أذكر منها:

- عقد الاجتماع الثالث للمجموعة يوم 10 ماي 2016، خصص لإطلاع أعضاء المجموعة الموضوعاتية على تقدم الأشغال؛
 - عقد الاجتماع الرابع للمجموعة يوم 24 ماي 2016، حيث تم فيه توزيع المسودة الأولية للتقرير على الأعضاء، مع تحديد أجل لتقديم الملاحظات الشكلية وكذلك الإضافات التي يقترحها حول مضامين المسودة؛
 - عقد الاجتماع الخامس للمجموعة يوم 14 يونيو 2016، خصص للاستماع إلى ملاحظات واقتراحات الأعضاء، كما قدمت فيه اقتراحا بدعوة المسؤولين المركزيين بالوزارات للاستماع إليهم بخصوص الاستراتيجيات موضوع التقييم، كبادرة أولى لتدارك عدم تجاوب بعض القطاعات أو عدم إمكانية حضور الوزراء أو أيضا لإغناء التقرير بمعطيات دقيقة، حيث تم في هذا الاجتماع إقرار برنامج زمني لهذه اللقاءات؛
 - عقد الاجتماع السادس للمجموعة يوم 12 يوليوز، خصص لتقديم المسودة النهائية ومناقشتها؛
 - اجتماع 19 يوليوز 2016، الذي تم فيه إقرار الصيغة النهائية للتقرير الذي قدم لمكتب مجلس المستشارين.
- السيد الرئيس المحترم،
السيدة والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
- لقد وضعنا نصب أعيننا منذ البداية، تقييم منجز عمل القطاعات الوزارية المعنية المباشرة والمسؤولة عن البرامج الإستراتيجية القطاعية، من

بدون شك تطور في الآليات الرقابية المتاحة للبرلمان، وهو بذلك خطوة هامة في اتجاه عقلنة العمل الحكومي، ويدخل في صلب تحديث العمل السياسي وجعله أكثر فعالية ونجاعة، من خلال فحص مدى تطابق النتائج مع الأهداف وقياس فعالية ونجاعة المخططات والبرامج العمومية.

وفي الأخير، أتقدم بالشكر الخاص وعظيم الامتنان للسيد رئيس مجلس المستشارين على دعمه الكبير وتواصله المستمر وتبعه الدائم لكل مراحل إعداد هذا التقرير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء المجموعة الموضوعاتية وإلى السيد المقرر وإلى كافة السيدات والسادة المستشارين على حسن تجاوبهم مع تقرير المجموعة.

كما أود أن أتقدم، باسمي الخاص وباسم كافة أعضاء المجموعة الموضوعاتية، بالشكر للطاقم الإداري الداعم للمجموعة على عملهم الدؤوب، كما أنه بمستوى الرفيع من الجدية في العمل. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن للسيد عبد الصمد مربي مقرر اللجنة الموضوعاتية المؤقتة لتقديم ملخص عن تقرير المجموعة في حدود 10 دقائق، تفضل السي عبد الصمد.

المستشار السيد عبد الصمد مربي، مقرر اللجنة الموضوعاتية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عطفًا على كلمة السيد رئيس اللجنة الموضوعاتية المكلفة بإعداد التقرير حول السياسات العمومية لهذه الجلسة السنوية، كان التقرير بمثابة نتيجة وخلاصات عمل هذه اللجنة المقدم للسيدات والسادة المستشارين المحترمين أعضاء الفرق والمجموعات، والذي تمحور أساسا حول المخططات الخمس التي تم ذكرها، والمتعلقة بالمخطط الأخضر والميثاق الوطني للإقلاع الصناعي والمغرب الرقمي والطاقات المتجددة والمخطط الأزرق ورؤية 2020.

ونظرا لما يحظى به القطاع الفلاحي في بلادنا من أهمية كبرى، فقد تم باعتباره من القطاعات التي يعول عليها لتحقيق التنمية في بلادنا، فهو يمثل ما بين 15% إلى 20% من الناتج الداخلي الخام حسب نتائج السنة الفلاحية ومتغيراتها، ويؤثر بشكل قوي في نسبة النمو وصادرات البلاد، لكونه مصدرا أساسيا للدخل بالنسبة لـ 80% من الساكنة القروية، قد

- وزارة السياحة التي قدم ممثلوها عرضا حول إنجازات رؤية 2020؛

- وزارة الطاقة والمعادن التي ساهمت بعرض حول الطاقات المتجددة؛

- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، والتي شاركت بعرض حول حصيلة قطاع اللوجستيك؛

- وزارة التشغيل، قدم مسؤولوها عروضاً حول سياسة التشغيل. وهذه المناسبة، أتقدم بجزيل الشكر لكل المسؤولين الذين تكبدوا عناء الحضور، والمساهمة معنا في إغناء هذا التقرير، كما أود التنويه ببعض المؤسسات التي استجابت لدعوتنا بشكل فوري.

وانطلاقاً من المعطيات التي تم تجميعها من الوثائق المتوصل بها، وفي تلك التي كانت متوفرة وكذلك في اللقاءات المباشرة مع المسؤولين المركزيين للقطاعات المذكورة أعلاه، تم إعداد المسودة الأولية لتقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، الذي أحيل على السادة أعضاءها قصد الإطلاع عليها وإبداء الملاحظات والإضافات الضرورية حول المضامين الواردة فيه، وذلك قبل إحالته على مكتب المجلس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

لا أخفيكم أن عمل المجموعة الذي امتد على مدى شهرين ونصف واجهته العديد من المصاعب، لذلك نعتبر أن من أهم الدروس المستخلصة من هذه التجربة تلك التي عبرت عنها في رسالة إحالة التقرير، والتي تنطلق من كون ممارسة تقييم السياسات العمومية لا تزال في طور التأسيس، وهي بحاجة لبذل المزيد من الجهد قصد إحداث التراكم المطلوب لإنجاز تقييم برلماني معمق للسياسات العمومية، يستجيب للمقتضيات الدستورية ذات الصلة، ويتجاوز معيقات وإكراهات التجربة الراهنة، حيث توصي المجموعة الموضوعاتية بما يلي:

- تعويد هذه الممارسة الرقابية من خلال تعديل النظام الداخلي للمجلس، بتحويل المجموعة الموضوعاتية المؤقتة إلى لجنة دائمة، تعنى بمتابعة وتقييم السياسات العمومية؛

- خلق هيكل إداري ضمن منظم إدارة مجلس المستشارين لضمان الديمومة والاستمرارية لعملية تقييم السياسات العمومية؛

- مباشرة عملية التقييم في مستهل السنة التشريعية حتى تتمكن المجموعة الموضوعاتية من مباشرة عملها في أحسن الظروف.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المحترمين،

لابد من التأكيد على أن إخضاع السياسات العمومية لعملية التقييم هو

ومن المؤشرات العامة الأفقية أيضا في هذه المخططات هو تقدم ترتيب المغرب من المرتبة 80 إلى المرتبة 75 برسم سنة 2016 من بين 189 دولة في إطار التقرير الذي تقدمه مؤسسة (Doing Business).

وبناء على ذلك، قام المغرب أيضا بمجموعة من الاستراتيجيات الرقمية، انطلاقا من المخطط الخماسي الممتد من 1999 إلى 2003، مروراً بإستراتيجية المغرب الإلكتروني سنة 2010، والتي امتد تنفيذها من 2005 إلى 2010، وصولاً لاعتماد إستراتيجية المغرب الرقمي التي غطت الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013، علماً بأن الوزارة المعنية منكبّة في المرحلة الحالية على تهيئ دراسات وإستراتيجيات المغرب الرقمي 2020 كامتداد لسابقتها، ودعماً لقدرة مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال التنافسية والرفع من مستواه في مجال إنتاج الثورة الوطنية وتوفير فرص الشغل وتمكين المواطنين على قدم المساواة من خدمات جديدة.

وتجدر الإشارة أيضا أنه تم التركيز في هذا التقرير على تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 بشكل أساسي من خلال الوقوف على تنفيذ الإستراتيجيات السابقة كترام لهذه الإستراتيجيات، والتي تلتقي جميعها في أغلب الأهداف والطموحات، واشتملت عليها إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 بشكل واضح في أربع محاور أساسية تتعلق على التوالي: بالتحول الاجتماعي وتنفيذ برنامج الخدمات العمومية الموجهة إلى المرتفقين وإنتاجية المقاول الصغرى والمتوسطة وتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات.

أما على المستوى الطاقى، ووعياً بالرهانات والتحديات الجسدية والواعدة التي يمثلها قطاع الطاقة في بلادنا، نتيجة للتطورات المتسارعة التي تعرفها أسعار المواد الطاقية، عمل المغرب على تكثيف الجهود المتعلقة بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، باعتبارها محورا رئيسيا في ظل الارتفاع المتواصل للطلب الوطني على الطاقة، وخاصة الطاقة الكهربائية التي تنمو سنويا بنسبة 6% حسب التقارير المتوصل بها.

وبعدما عرف التوازن بين العرض والطلب على الكهرباء تفاقما أدى في بعض الأحيان إلى انقطاعات كهربائية في بعض المناطق، وضع المغرب إستراتيجية طاقية وطنية سنة 2009 منحت لتطوير استعمال الطاقات المتجددة مكانة متميزة وأولوية بالغة لتمكين بلادنا من تأمين التزويد بالطاقة في جميع الظروف وتقليص التبعية الطاقية التي تجاوزت سنة 2009 نسبة 98%.

وفي إطار تفعيل هذه الإستراتيجية التي تم إعطاء انطلاقتها سنة 2009، والتي تتوخى عبر تطوير مشاريع الطاقة الشمسية والريحية والمائية، الرفع من مساهمة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية الإجمالية المحدثة في أفق 2020 ما نسبته 42%.

وفضلا عن تلك الإستراتيجيات والمخططات السالف ذكرها، خصص لهذه الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية كذلك محور المخطط الأزرق الذي تم إطلاقه برهان تحقيق عرض مغربي سياحي تنافسي على

تم اعتناده كمخطط ومكحور من المحاور الأساسية، وتم البدء بتجميع معطياته وتحليلها، فهو يوفر أكثر من 4 ملايين يوم عمل للسائكة القروية.

كما تم اعتماد الإستراتيجية الفلاحية للمخطط الأخضر كدعامة أساسية لتنمية شاملة ومنهجية وأساسية للأمن الغذائي تعكسها بشكل كبير التطلعات والطموحات الواردة في هذا المخطط.

وتتمحور إستراتيجية المخطط الأخضر حول مقاربة شمولية ومنهجية، تهدف إلى الرفع من الإنتاج والتسويق بغاية الانعكاس الإيجابي على خلق القيمة المضافة وإحداث فرص الشغل.

ولهذه الغاية فقد اعتمد على مبادئ عامة تتمحور حول:

- عدم استبعاد أي سلسلة إنتاجية؛
- إدماج جميع الفلاحين عن طريق تطوير فلاحية عصرية ذات إنتاجية والنهوض بالاستثمار في الفلاحية التضامنية؛
- عدم استبعاد أي جهة عن تنفيذ أهداف مخطط المغرب الأخضر، بما يتفق والخصوصيات المحلية والتوجهات الوطنية من خلال مخططات فلاحية جمهوية.

ويتبين كذلك من خلال الرصد الذي تم واتخاذ عدة تدابير تنظيمية وتبني مجموعة من التدابير المصاحبة تم ترشيد الموارد المائية وتحسين التمويل وتبديل المخاطر وتحسين التسويق الداخلي وانعاش الصادرات، بالإضافة إلى إطلاق عدة برامج وتوقيع عقود برامج تغطي مجموع الجهات، همت سلاسل الإنتاج الرئيسية والنباتية والحيوانية، مما ساهم في تخفيض نسبة السائكة التي تعاني من سوء التغذية والزيادة في حجم الاستثمار الفلاحي.

أما عن مخططات الإقلاع الصناعي 2005-2009 والميثاق الوطني للإقلاع الصناعي ومخطط تسريع الصناعي، فقد شكلت سلسلة تثبيت مقومات اقتصاد مغربي مبني على الصناعة كمكون أساسي في المنظومة الاقتصادية، والتي همت رزنامة من الإجراءات الهادفة إلى تشجيع الاستثمار ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مناطق صناعية وإعادة النظر في المنظومة الجبائية كإجراء مواكب ومصاحب لهذا المخطط.

وتوخ هذه المخططات الاستجابة ل 3 أهداف إستراتيجية، باعتبارها متناسقة ومتتالية، يتمثل أولها في جلب استثمارات جديدة للمغرب وتطوير الصناعات التي تتماشى والمجالات التي تعرف تطورا كبيرا على المستوى الدولي، كإنتاج السيارات وأجزاء الطائرات والإلكترونيك.

ولقد سجلت الحصيلة الماكرو اقتصادية لمخطط التسريع الصناعي على مستوى فرص الشغل 358677 منصب و60173 مليون درهم بالنسبة للقيمة المضافة و109306 مليون درهم على مستوى الميزان التجاري، وبلغ حجم الاستثمارات المرصودة إلى حدود النصف الأول من سنة 2016 ما مجموعه 13.7 مليار درهم من مجموع 20 مليار درهم مبرمجة للفترة 2014-2020 من صندوق التنمية الصناعية.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله حمدا لا ينفد.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

الأخوات والإخوة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم الفريق الاستقلالي لكي أساهم في النقاش وأدلي برأي الفريق ويرأي حزب الاستقلال في موضوع الثروة، طبعاً في حدود المحاور التي أقرتها المجموعة الموضوعاتية والتي باركها مجلسنا الموقر.

بداية، أسمحوا لي أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السيد رئيس المجلس وإلى اللجنة الموضوعاتية، رئيساً وأعضاء وموظفين وأطر، على الجهود الكبيرة والقيمة التي بذلت منذ أول لقاء، وحتى هذه الساعة التي تعقد فيها هذه الجلسة، بالرغم من الصعوبات والإكراهات والمتارس المسننة الحادة بكل أشكالها.

وقبل ما نتطرق لمفهوم الثروة وقبل الخوض في تفاصيل تقييم السياسات العمومية المرتبطة بهذه الثروة، وحتى قبل الحديث عن فلسفة التقييم، لابد أن أعرج على ما جاء في كلمة الأخ الرئيس، لكي أؤكد، وأنا مكون من مكونات اللجنة الموضوعاتية، بأن الإعداد لهذه الجلسة لم يكن بالأمر الهين.

الحكومة، وتحديد مجموعة من القطاعات الحكومية، لم تتجاوب ولم تستجب بشكل فوري وآني، ولم تمدد يدها إلى مجلس المستشارين عبر مجموعة من الملفات لتيسير عمل هذه اللجنة الموضوعاتية.

صحيح أن هناك مؤسسات وقطاعات حكومية لم تتأخر، وتجاوبت أو تفاعلت بالإيجاب مع مطالب اللجنة الموضوعاتية، ولكن كان هذا استثناء، والاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع فيه.

على أي، هذه اللجنة الموضوعاتية لم تكن تسأل من نفسها وإنما كانت تسأل من مجلس المستشارين ومن خلاله الرأي العام الوطني، ومجلس المستشارين عموماً لا يسأل لنفسه ولا يشرع لأعضائه ولا يراقب الحكومة عبثاً، بل يسأل للمغاربة ويشرع للمغرب والمغاربة ويراقب صلاحياته الرقابية في إطار نوع من المتابعة الجادة والمسؤولة.

ومن هذا المنبر، أنا أدعو الحكومة إلى أن تنحو نحو تغيير إيجابي في هاذ الباب، تغيير إيجابي لا يلغي مفهوم ومنطق التحرر السياسي والفكري، ولكنه يكرس فكرة قرح زناد العمل المشترك وتطوير الأداء الجماعي والتفكير بصوت مرتفع، ولما لا عالي جداً؟ لأنه لي اليقين بأن هذه الأجواء ستمكنا من صنع المعنى لما نقوم به، تأسيساً على كل ما هو إيجابي، إذ لا يكفي أن يقول أحد منا أنني أشتغل وأجتهد وأفكر وأعمل بجد ودأب وعادة، دون أن يعطي معنى حقيقي لما يقوله ولما يفكر فيه.

السيد الرئيس المحترم،

شرح المعطيات والتأخر في حصرها وتركيبها لم يجعل من تقريرنا، تقرير

الصعيد الدولي، يهدف في مرحلته الأولى إلى إعادة تموقع واستكمال المحطات وإعطائها موقعا تفضيلاً مميّزاً ومستداماً وإكمال العرض السياحي بمحطات جديدة من خلال الاعتماد على منطق السوق بإغناء تموقع هذه المحطات بعروض تنشيطية وترفيهية متنوعة ومكاملة للبنى التحتية السياحية الأساسية.

وبغية ضمان التمويل للمخطط، وجمعت الدولة اعتمادات مهمة للمشاريع السياحية للمخطط الأزرق وعملت على تغطية مبالغ القروض في حدود 300 مليون درهم من طرف الدولة و100 مليون درهم من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تم رصد بعض النتائج الجزئية للمخطط في تحقيق رقم معاملات يفوق 117 مليار درهم سنوياً في قطاع السياحة بطاقة استيعابية تصل إلى 300000 سرير مع أن معدل النمو السياحي في البلاد لا يتجاوز 10%.

بالمقابل، مثلت عائدات السياحة بالعملة الصعبة 42% من صادرات الخدمات، ومثلت حصة الشغل المباشر لقطاع السياحة نسبة 4.7% من الحجم الإجمالي للتشغيل إلى حدود الثلاث أشهر الأولى لسنة 2016.

تلكم، أيها السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين، خلاصات هذا التقرير حول هذه المخططات التي تم التوصل بالمعطيات حولها وبشأنها من طرف الوزارات والقطاعات المعنية. شكرًا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرًا السي عبد الصمد، مقرر اللجنة الموضوعاتية الموقّعة.

والآن، إذا سمحتم، سننتقل للمناقشة، والتي ستقسم على 3 أجزاء، وفقاً لأحكام المادة 268 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وذلك كما يلي:

- الجزء الأول لمداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية، موزع على شطرين، بغلاف زمني إجمالي قدره 85 دقيقة؛

- ويخص الجزء الثاني للحكومة أيضاً، في حدود 85 دقيقة؛

- أما الجزء الثالث فيتعلق بتتمة مداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية، طبعاً في حدود ما سيبقى من رصيدها من الحيز الزمني المخصص لكل من فريق ومجموعة، كما تم اعتماده في إطار اجتماع ندوة الرؤساء.

والآن أعطي الكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، السيد الرئيس أو السيد فؤاد قديري في حدود 16 دقيقة. 16 دقيقة السي فؤاد، لك أن تتصرف فيها كما شئت، يمكن تستهلكها كاملة، نعم؟ نعم، الآن سنتدخل في مناقشة مضمون ديال الجلسة في حدود 16 دقيقة. يمكن تستهلكها كاملة، يمكن تخلي جزء من الغلاف الزمني للتعبير على تدخلات السادة الوزراء.

القطاعية المرتبطة بشكل وثيق بخلق الثروة، وتكلم السيد الرئيس، وتكلموا الإخوة عن مخطط المغرب الأخضر، عن مخطط الإقلاع الصناعي والتسريع الصناعي، عن المخطط الأزرق وعن السياسة الطاقية، وكذلك عن مخطط المغرب الرقمي.

اليوم، ستكون هذه الجلسة مناسبة - تماما كاجلسة التي عقدناها في السنة الماضية - مناسبة لتخطي واحد الفاصل، مسموح لنا اليوم نتخطاوه، حتى نكتب أسس المناعة والفعالية، وحتى نستشرف الآتي من الأيام أو الآتي من جلسات تقييم السياسات العمومية، ونحن أكثر قدرة على تفسير سلوك الفاعلين المعنويين وأكثر قدرة على دفع الحكومة إلى تقديم الحساب على الحصيلة وعلى العمل في أفق تطوير آليات اتخاذ القرار بكيفية معقولة، انسجاما مع فئاعتنا وقراراتنا كبرلمان، انسجاما مع ما أقرناه من موارد وما رخصنا به كسقف للإفناق لإنجاح السياسات العمومية.

اليوم، هي مناسبة لاختبار وقياس قدرة هذه البرامج على النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال تعزيز الاستثمار وخلق الثروة.

الملاحظة الأولى على هاذ المخططات، معشر الأخوات والإخوة، وهي ذات طابع أفقي، مرتبطة برهان رفعتة الحكومة، وأتمنى ألا يكون مجرد شعار للإقلاع بأن الآفاق مطمئنة وبأن البرامج والقطاعات هي برامج ناجحة 100% وأن مستوى الكمال أدرك، القوة بكل صدق وبلا ديمagogية هي القدرة على المزيد من التواصل، القدرة على الإفصاح على كل المؤشرات الدالة على الأبعاد السلبية قبل الأبعاد الإيجابية للاختيارات المعلنة من قبل الحكومة، المطامح السياسية خاصها تنصدر كل النوازع وكل الهواجس، حتى وإن تعلق الأمر بالتوازنات المالية.

الملاحظة الأخرى كذلك هي ذات طابع أفقي، هي متعلقة بغياب المرجع التقييمي، وبالتالي غياب كل زوايا تقييم السياسات العمومية المتعارف عليها دوليا. ونبدأ بالجدوى، الجدوى أي ملائمة السياسة المعنية بالمشروع المجتمعي المطلوب أي بالحاجة، ثم الملاءمة أو الانسجام، الانسجام بين الأهداف والموارد، الهدف والطموح هما على سقفة لابد أن يكون مشفوعا بقدر معقول من الموارد، أي موارد معقولة، كايبة الفعالية (l'efficacité)، كايبة الكفاية (l'efficience)، كايبة الأثر أو الآثار (impacts)، وكين كذلك - وهذا شيء أساسي - هو التفاعل مع الشعب بشكل دقيق ومباشر.

فكرة خلق الشيء من لاشيء في مجال صنع السياسات العمومية أمر لا يستقيم، ما يمكنش نطلقو من فراغ، يجب أن نطلق من عرض مجتمعي واضح والأجندة السياسية والوعاء السياسي الحاضر تيجي في آخر المطاف.

هناك كذلك الافتتاح على الناس اللي مستفيدين من السياسة المعنية، وكذلك المستبعدون (les exclus) حتى نقيس بطريقة علمية الآثار الفعلية لهاذ السياسة المعنية على مستوى المعيشة وعلى مستوى الأنشطة.

اللجنة الموضوعاتية، تقرير أو ثمرة ناضجة مستساغ طعمها، لم يجعل منه - كما يقول العرب - "دقيقا أبيض منخول"، يسر عمل البرلماني ويسر مهمة المحلل والباحث والراغب في خلق وفي إنتاج المعرفة، استنادا على تقييم موضوعي، كيشن الإيجابيات ويهدي العيوب ويبنه إليها.

والحكومة مرة أخرى مطالبة بالقبول ببرلمان يبسط الحقائق كما هي دون تغليف ودون تمييق ودون تجميل، هذا هو دور البرلمان، وهذه رسالتنا، نصح بها في احترام تام لشترطين أساسيين: المتابعة الجادة اللي تكلمت عليها، وكذلك الانتقاد الموضوعي البعيد عن الجلب، هاذ الشترطان يعتبران ضرورة من ضرورات العمل الديمقراطي، من مقومات الأمانة الديمقراطية وعمل من أعمال سلطة مسؤولة اسمها البرلمان، اهم ديالها أشنو هو؟ هو الرفع من إيقاع العمل مع ضمان النتائج (Obligation de résultat) وتجنب البلاد عواقب الفشل، عبر التنبيه إلى الخطأ وفضح العجز متى كانت الحاجة إلى ذلك.

إذن العناصر كلها من شأنها اليوم أنها تقوي السلوك الديمقراطي وتعلقن المشهد السياسي في إطار نقاش، ماشي بالضرورة يكون داخل البرلمان، يمكن داخل وخارج البرلمان. المهم أن نتبع عن كل أشكال الأحكام الجاهزة وأن نلتزم بنقاش تحفزه الثقة ويحفزه حسن الظن.

بخصوص عملية التقييم، السيد الرئيس المحترم، كتعرفوا تمام المعرفة بأن مختلف السياسات والبرامج المعتمدة من قبل الحكومة لحد الساعة محتاجة، وفهاذ الظرفية الدقيقة اليوم من الإصلاح ومن البناء المؤسسي والاقتصادي لبلادنا، محتاجة إلى تقييم شمولي وتقييم عميق للنتائج، والهدف بسيط جدا هو تصحيح المسار، هو تدعيم الوسائل ولا شيء آخر.

الخلفية التي تتحكم في عملية التقييم ينبغي ألا تقف عند القيمة الكمية للموارد التي تم رصدها، يجب أن تقف عند المضامين، مضامين السياسات، عند الأولويات، وأن تقف عند الآثار في مختلف المجالات.

وقبل ما نتحدثو على المضامين وقبل ما نتحدثو على التقييم كقيمة دستورية تعني بطبيعة الحال بالاهتمام ومتابعة الشأن العام وإنتاج القرارات والبرامج العمومية، دعونا نتحدث عن فلسفة التقييم، خليبونا نتكلمو شوية على المحددات المنهجية المرتبطة بعملية التقديم. وتقوا بي، الحديث عن هذه الجوانب لا يمكن أن يعتبر، وتحت أي مسوغ، ترفا فكريا، لأن تقييم السياسات العمومية هو مجال تتقاطع فيه السياسة بالعلم، نعم العلم، لا غنى لنا عن الأسس وعن الآليات العلمية لبلورة وصياغة أحكام قيمة (des jugements de valeur) على القرار العمومي وعلى البرامج العمومية.

إذن قلت بأنه ضروري باش نصدرو أحكام قيمة على البرامج خاصنا هاذ الأسس العلمية.

بطبيعة الحال، تأسيسا على كل ما سلف، نساءل الحكومة اليوم عن تديرها السياسي لعدد من القطاعات وعدد من البرامج والاستراتيجيات

بالنسبة للمخطط الرقمي، لا أظن أن أحدا يستطيع أن ينكر دور هاذ المخطط الرقمي في تقليص المسافات، بل حتى أن كل المفاهيم المتعلقة بالزمان والمكان اختلفت بشكل كلي، ولعل أبرز ثورة اليوم اللي كاينة فهاذ المخطط في ظل العصر الرقمي هو هاذ توحيد الأطر المعرفية بين البشر داخل وخارج المغرب، وغنقول لكم أننا بدون مبالغة أصبحنا اليوم ندور في فلك ما يسمى ب"التنظيم المفتوح". للأسف الشديد إستراتيجية المغرب الرقمي اعترتها اختلالات وعرفت أعطاب، لا على مستوى الإعداد ولا على مستوى التنفيذ.

وشخصيا في تقييمي لهاد الإستراتيجية، سأكتفي بمكامن الخلل ومظاهر القصور التي كشفت عنها المجلس الأعلى للحسابات في التقرير ديالو، هي 4 أو 5 فقط، أتذكر منها: عدم إشراك الفاعلين، هناك ضعف الوتيرة، وتيرة الإنجاز مقارنة مع سقف المشاريع المبرجة، هناك ضعف الحكامة وضعف التدبير.

بالنسبة للموضوع في السياسات الطاقية، لا بد من هذا المنبر أن نثمن المبادرات والمجهودات الملكية لسيدنا الله ينصرو في هذا الباب، والتي جعلت من المملكة المغربية حجر الزاوية في الخريطة الدولية الجديدة للطاقة، وخلت المملكة فاعل أساسي وفاعل مرجعي على مستوى إنتاج الطاقة البديلة النظيفة والصديقة للبيئة.

فقط إلى كانت الجدوى اليوم، جدوى السياسة الطاقية هي محط إجماع وطني، فالتزليل ديالها كيستدعي مجموعة من الأسئلة، أهم هذه الأسئلة:

1- الباقية الطاقية، الهدف بنسبة لبلادنا في 2030؛
2- هل قامت الحكومة المغربية بتقييم دقيق لإمكانات (Le potentiel) لإمكانات إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة؟ لأن هاذ التقييم كفيلا بتثمين الموارد الطبيعية، المتجددة بطبيعة الحال، واستمرار الامتيازات التفضيلية على هذا الصعيد؛

3- بالنسبة للحكامة، هل هناك إمكانية لتأهيل حكامة هاذ

السياسة لضمان تعاون مثمر وتنسيق محكم بين كافة المتدخلين؟

4- كذلك مشكل الإدماج، هل فكرت الحكومة في الرفع وفي تقوية معدلات الاندماج الصناعي في ظل سياسة الطاقات المتجددة؟

هذه كلها أسئلة ننتظرو الجواب عليها من قبل الحكومة، بإذن الله.

غادي نمشيو للمخطط الأزرق، كما قلت سابقا، من بين المخططات، ما تم إنجاز هاهنا، مزاياه إيجابية، ولكن لازال غير كافي، ولا يفني بالغرض المطلوب، الحكومة المغربية لم تحقق التقدم المرجو والمنشود، رغم ما نعم به من سلم وأمن وطمأنينة وسط محيط إقليمي ومحيط دولي بالغني التوتر، حصيلة الإنجاز عرفت واحد التراجع ملحوظ.

الحكومة مطالبة بتدارك الأمر من خلال التوظيف الأمثل والاستغلال الأمثل لما تكتنزه بلادنا من مؤهلات سياحية ومن مؤهلات ثقافية.

الوقت يدهم، سأختم.

الثروة، السيد رئيس المجلس المحترم، إلى اعتبرناها أو الثروة الحقيقية إلى اعتبرناها أنها هي ما يخلق وأنها نتاج للعمل الإنساني المجدد والمبدع، وإلى اعتبرنا أنها هي مجموعة من الأشياء اللي كتنحتوي بالضرورة على العمل البشري وأنها تقاس اقتصاديا بقدر الجهود الذي بذل فيها، فإسقاط هذا التعريف لا أرى أنه يطرح أدنى مشكل بالنسبة لمخطط المغرب الأخضر.

ساهم هذا المخطط على نحو ما في الحد من الفقر والهشاشة وخلق مناصب الشغل، بل الأكثر من هذا هو من ضمن المخططات المعول عليها لتسريع التحول الهيكلي لبلادنا، ولكن هذا الطموح هذا اللي مرتبط اليوم بالتحول الهيكلي لبلادنا بالسرعة المطلوبة، عمليا خاصو واحد الخفض تدريجي لإسهام القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام، مع رفع قيمة الإنتاجية الفلاحية وإعادة النظر في بنية وتركيب القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

وخلوي نعطيك مؤشر دال، معشر الأخوات والأخوة، اليوم مجموعة من الدراسات كتثبت بأنه إلى بغينا نخلقو مليون درهم إضافي كقيمة مضافة في الفلاحة، علينا أو بالنسبة للاقتصاد الوطني بشكل عام، علينا أن نشغل أكثر من 67 فلاح، وهذا رقم يفوق أكثر من 40 مرة ما تستهلكه عادة مجموعة من الأنشطة كالأنشطة المالية لخلق هاذ المليون درهم.

ما غاديش نتكلم على التقلب الكبير (la volatilité) ديال تطور القيمة المضافة، اللي لازالت مرتبطة بعوامل عجز مخطط المغرب الأخضر عن التخفيف من حدتها، ما غاديش نتكلم على الجمود (l'inertie) الجمود في بنية القيمة المضافة اللي لازال يغلب عليها الطابع التقليدي، تربية الماشية، زراعة الحبوب ثم بعض الأشجار المثمرة، ناهيك عن استمرارية المعوقات الهيكلية والتي تحول دون عصرة القطاع، وتحول دون اندماجه بشكل سلس في النسيج الاقتصادي الوطني.

غنكتفي بهذا القدر بالنسبة لمخطط المغرب الأخضر، وغننتقل لمخطط التسريع الصناعي.

ما أنجز على أهميته، لازال غير كافي ولا يفني بالغرض المطلوب، اليوم هناك استمرار نزيه فقدان مناصب الشغل، حصة الصناعة في مجال التشغيل رجعت ب 2 ديال النقط، هناك كذلك شيء أساسي وهو واقع مزيج خاصنا ننتبهو له، هو تراجع تراكم الرأسمال الثابت في القطاع الصناعي منذ المصادقة على الميثاق. ضروري ما نتكلم على الملاءمة، وتكلم عليها السيد الرئيس، الملاءمة، ملائمة الأفق الزمني المحدد لهاد المبادرة ولهاد المبادرة، لأنه ملي كنتكلمو اليوم على تغيير البنيات الصناعية وإحداث تغيير في أنماط الإنتاج الصناعي، فهذا مسلسل طويل الأمد، وضروري ما غادي يخلق نوع من الانتظار المقلقة لدى الفاعلين الصناعيين.

باختصار شديد ربح رهان التصنيع في بلادنا لا بد أن يمر عبر خلق صناعة وطنية تنافسية بمنسوب وبمضمون تكنولوجي معقول، وهذا ما لم يتحقق بعد.

الدرهم. فاش تولت الحكومة المهام ديالها في 2012 كان الإنتاج ذيك الساعة ديال بلادنا 820 مليار درهم، يعني المعدل السنوي اللي كنتنتج ديال الفلوس 38 مليار درهم، يعني الثروة مترجمة إلى ناتج داخلي خام، بالفلوس، دراهم.

الحكومة السابقة، نكتفي غير بالحكومة السابقة ماشي اللي سبق منها، انطلقت من 28 ل 630 وصلت 820، يعني كانت كنتنتج سنوي 43 مليار، هاذ الحكومة فقط 38 مليار، يعني انخفض الإنتاج ديال الثروة عند هاذ الحكومة ب 5 ديال مليار، يعني ضيعت على المغرب في خمس سنين 25 مليار. ماشي غير هاذ الشي، ماشي غير هاذ الشي، لأنه الحكومة فاش ما نتجتش الثروة عجزت، ومن بعد غادي يقول لنا السادة الوزراء المحترمين شكون القطاع ولا شكون المخطط الاستراتيجي اللي مسؤول على هاذ الإخفاق؟ واش الأخضر؟ واش الأزرق؟ واش شي حاجة أخرى؟

الحكومة التجأت فهاذ الحالة إلى الاستدانة، شحال تسلفت؟ شحال وصل السلف دابا؟ شحال كيتسال لنا؟ كيتسال لنا 642 مليار درهم في الدين ديال الدين ديال الخزينة، وإلى سولوني الإخوان منين جبتي هاذ الأرقام غنجاوب، لأن دائما كيسولني، كنتجيبهم من المندوبية السامية للتخطيط، من وزارة المالية، من المؤسسات الوطنية، فقط هنا بعض الأرقام ديال (FAO¹) ديال منظمة الأغذية والزراعة، 642.

هاذ الحكومة دخلت على 430 مليار درهم ديال الكريدي، شحال تزداد في خمس سنين؟ تزداد 215 مليار درهم، ديال الفلوس اللي تسلفت، الدين ديال الخزينة، أما الدين العمومي إجمالاً ف 786 مليار درهم، ضيعتنا في 25 مليار درهم، وتسلفت 215 مليار درهم، وزادت في الدين اللي على عاتق كل مواطن مغربي 6000 درهم، كل واحد فينا كانت كيتسال لنا 17000 درهم، دابا اليوم كيتسال لنا 23000 درهم لكل مواطن مغربي، شحال زادت هاذ الحكومة؟ شحال باش وحلت كل مواطن، كل مغربي في الدين، في 5 سنين؟ وحلتنا في 25.25%.

تصوروا معي، كل حكومة تجي تدوز 5 سنين تغرقنا في 25% ديال الكريدي، فين غنوصلو؟ يعني 23000 درهم لكل مواطن اللي لقاتها هاذ الحكومة لحكومات لعقود من الزمن، هي غير في 5 سنين 6000 درهم وبالضبط 6333 درهم، وعاودوا الحساب.

فأشنو التداعيات ديال هاذ الشي؟ التداعيات ديال هاذ الشي، الفقر تزداد طلع من 8.8 من الساكنة إلى 11%، الفقر المدقع يعني تحت عتبة الفقر 5%، هي ماشي 5% كنتجي شوية رقم جاف، 5% هي مليون أو ما يقرب 2 ديال المليون ديال المواطنين والمواطنات تحت عتبة الفقر، يالاه (à peine) كيصرفوا 20 درهم في النهار، وفيهم أكثر من نصف مليون مواطنة ومواطن كيصرفوا فقط 10 دراهم في النهار.

بخصوص عملية التقييم، لابد من التأكيد على أن تبني وترسيخ ثقافة تقييم السياسات العمومية في بلادنا وتملك أفضل وأنجع الوسائل والآليات والميكانيزمات المتعارف عليها يتطلب إشراك ومشاركة الجميع، حكومة، برلمان، مكاتب دراسات، مكاتب خبرة، أكاديميين، باحثين، لتحقيق الدينامية الحقيقية المطلوبة على هذا المستوى. وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الموالية لفريق الأصالة والمعاصرة في حدود 15 دقيقة، تفضل السيد الرئيس. إذن 14 دقيقة، لك أن تستهلكها دفعة واحدة أو أن تقتصد للتعبير.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

السيد رئيس اللجنة الموضوعاتية المحترم،

السيد مقرر اللجنة الموضوعاتية المحترم،

لابد في البداية أن أنوه بالعمل اللي قامت به اللجنة وأنه كذلك بالدعم والمرافقة ديال السيد رئيس مجلس المستشارين.

تقييم السياسات العمومية هي لحظة دستورية، هي آلية من آليات العمل الرقابي اللي كيوفرها الدستور للبرلمان، وبالتالي التقييم ما معاناش تقييم تقني، أكاديمي، علمي، بحث، وإنما هو تقييم سياسي، نتحدث عن السياسة. فإذلك في البداية، الموضوع يتعلق بالسياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة، نشوفو واش أنتجنا شي ثروة؟ غير باش نعرفو هاذ السياسات العمومية واش أعطت لنا شي ثروة في البلاد؟ وأنا هنا سأستنطق وأدعوك لاستنطاق الأرقام مع بعضنا البعض، وأؤكد القناعة ديال فريق الأصالة والمعاصرة، على أن من خلال المواقف اللي غنعب عليها في هاذ الموضوع، ما باغيث من ورائها المزايدة على الحكومة أو على أي كان، وإنما فقط بغينا نتحاوور ونتذاكرو فين هو الخلل، علاش ما قدرناش نلقو فهاذ البلاد؟ علاش ما قدرناش نزيدو في اتجاه اللي رسمناه لأنفسنا كاملين، دولة وبرلمانا وأحزاب ومجتمع؟ رسمنا واحد الهدف ما قدرناش نوصلوه، الهدف هو الانخراط في الدول أو في نادي الدول الصاعدة.

فأعود إلى الأرقام، الثروة تترجم - وصحوا لي - الثروة تترجم للدرهم. اليوم الثروة هي البطاطا، هي ماطبشة، هي الملابس، هي الدار، هي الطومويل، هي أي حاجة، هاذ الشي كلو بالفلوس. احنا شحال كنتنتجو؟ ولا توخيا للدقة أكثر، شحال نتجت هاذ الحكومة غير هاذ العام؟

من المتوقع هاذ الحكومة غنتنتج ألف مليار وشوية ديال الصرف ديال

¹ Food and Agriculture Organization

وفي هذا الإطار، ينبغي أن نحرص بمناسبة مراجعة النظام الداخلي للمجلس على تضمينه مقتضيات تسمح له بممارسة اختصاصه في تقييم السياسات العمومية، من خلال تدابير تلزم الحكومة بتقديم كل المعطيات المتضمنة للأرقام والإحصائيات والاعتمادات المالية المرصودة لمختلف الإستراتيجيات والمخططات والاختيارات المشككة في مجموعها للسياسات العمومية الكبرى، مع توفير كل الإمكانيات البشرية والمالية اللازمة لذلك، وهو الأمر الذي سيتجاوز إن تم منطلق جلسات المساءلة الشهرية الموجهة لرئيس الحكومة حول السياسات العامة، والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال الجزم في كونها وحدها يمكن أن تشكل إجراء برلمانيا لتقييم السياسات العمومية، نظرا للاعتبارات السياسية الضاغطة التي تحكمها من مختلف الأطراف.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نود بهذه المناسبة أن نعبر في فريق العدالة والتنمية عن اعتزازنا بالإنجازات المهمة التي تحققت على عهد هذه الحكومة، وهي الإنجازات التي يؤشر عليها المنحى التصاعدي في ترجمة التزامات البرنامج الحكومي وتنزيل السياسات العمومية في مختلف القطاعات، رغم كل الإكراهات والصعوبات. إننا فعلا أمام حصيلة إيجابية تشهد بها الإشادة المتزايدة بالنموذج المغربي والثقة المتزايدة فيه كبلد استقرار وتنمية، يسير في مسار البناء الديمقراطي والإصلاح السياسي بما يؤوله لدخول مصاف البلدان الحديثة والصاعدة، كما تشهد بها عدد من المؤشرات والتصنيفات، نذكر منها، بعيدا عن كل المغالطات التبخيسية:

- إنجاز معدل نمو متقدم، أعلى معدل النمو في المنطقة، بلغ متوسطه 3.7% خلال الفترة 2012-2015؛
- تحرير المالية العمومية عبر إصلاح المقاصة؛
- تقليص عجز الميزانية من 7.2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 3.5% سنة 2016؛
- تراجع عجز ميزان الأداءات من 9.5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 2% سنة 2016؛
- تأمين احتياطي العملة الصعبة من 4.3 شهرا سنة 2012 إلى 7 أشهر سنة 2016؛
- استعادة التحكم في المديونية من خلال تخفيض وتيرة ارتفاعها، والتي وصلت إلى الاستقرار بين 2014 و2015؛
- التحكم في معدل التضخم واستقرار الأسعار؛
- تحسين مناخ الأعمال ورفع جاذبية الاستثمارات الأجنبية وتحقيق

البطالة، البطالة نعطيك واحد الفرق، واحد المقارنة بسيطة ما بين دابا والبارج: الحكومة في 5 سنين وفرت 130000 منصب شغل، سابقا كنا كنوفرو 120000 منصب شغل في السنة، يعني في 5 سنين كنا كنوفرو 600000 منصب شغل.

على كل حال، أنا غنتساءل الإخفاق واضح، من يتحمل المسؤولية؟ أنا متأكد، والقناعة ثابتة على أن كنا قد نحقق الأفضل بكثير مما تحقق مع الحكومة الحالية، أين يكمن الخلل؟ ما غنهدرش على الخلل، كنسول الحكومة، وبغيتهم يعترفوا معيا، هما كل وزير كيجي يزهو بنفسه، يستعرض أرقام والعام زين، كل شي بخير، ولكن ها الواقع أشنو فيه، لأن فاش كنقولو الحكومة ما اتجنشاش الثروة، ضيعتوا 25 مليار، ضيعتوا السيطار، ضيعتوا المدرسة، ضيعتوا فك العزلة عن العالم القروي على المداشر والداوير، ضيعتوا، ضيعتوا، ضيعتوا العيش الكريم على المغاربة. فأنا أود وأمل أن تجيب الحكومة أشنو اللي خلاها تخفق وتفشل في تدبير جيد لهاته المخططات الإستراتيجية حتى تتحقق الأهداف المتوخاة من ورائها اللي هي إنتاج الثروة، ومن ثم سأعقب. شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية، تفضل ألسيد الرئيس في حدود 10 دقائق، طبعا لا حاجة للتذكير بأنه لك مطلق الحرية في التصرف فيها بين المناقشة والتعقيب.

المستشار السيد نبيل شيخي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة الخاصة بتقييم السياسات العمومية في مجال إنتاج الثروة، طبقا لمقتضيات الفصل 70 من الدستور.

وبداية، نؤكد في فريق العدالة والتنمية على كون دستور 2011 جعل تقييم السياسات العمومية اختصاصا أصيلا من اختصاصات البرلمان، وإذا كانت ممارسة الرقابة على الحكومة متيسرة عبر الآليات التقليدية المعروفة من أسئلة شفوية وكتابية ومناقشة الإستراتيجيات الحكومية وخطط عملها داخل اللجان البرلمانية، فإننا نسجل غياب آليات فعلية ومنهجيات واضحة تمكن البرلمان من ممارسة دوره كاملا في مجال تقييم السياسات العمومية، وهو ما يقتضي منا السعي المستمر لتطوير هذه الوظيفة وجعلها في صلب اهتماماتنا داخل المؤسسة التشريعية.

العالمية، فضلا عن ترسيخ موقع المغرب كوجهة محفزة للاستثمارات المنتجة ومحور أساسي للمبادلات التجارية الجهوية والعالمية.

غير أن هذه النتائج المشجعة لا ينبغي أن تحجب عنا كونها ستظل محدودة النجاح بدون إزاحة عوائق رئيسية من بينها:

- أولا، ضعف التنافسية؛
 - ثانيا، اختلال تناسق حكامه هذه المخططات الذي يجب إزاحته باعتماد الآليات اللازمة لتفاعلها، ضمن منظور إستراتيجي مندمج، لا مجال معه للنظرة القطاعية الضيقة؛
 - ثالثا، تأهيل الموارد البشرية، مع الملاءمة بين التكوين العلمي والمهني والتقني وبين مستلزمات الاقتصاد العصري وتشجيع البحث العلمي والابتكار والانخراط في اقتصاد ومجتمع المعرفة والاتصال.
- لقد قام المغرب بمجموعة من الإصلاحات التي تمكنت من تحسين أداء الاقتصاد الوطني، لكنها لم تتمكن من تعزيز مناعته ضد التقلبات الطرفية، لذا يجب مراجعة النموذج التنموي الوطني عبر مباشرة جيل جديد من الإصلاحات لمعالجة جملة من الاختلالات وتجاوز عدد من إكراهات النمو الاقتصادي بالمغرب، ومنها:

- ضعف مردودية وحكامه العقار؛
- ضعف الرأس المال البشري المؤهل؛
- اختلالات النظام الضريبي وسوق الشغل؛
- اختلالات المتعلقة بالنظام القضائي؛
- فعالية المؤسسات، ولاسيما ما يتعلق بإشكالية التنسيق والتقاءات السياسات والبرامج.

وفي الختام، تؤكد أن المحافظة على التوازنات الماكرو اقتصادية، في ظل تزايد المطالب الاجتماعية، سيبقى أكبر تحدي بالنسبة للمغرب، ما لم تتم مواصلة الإصلاحات الكبرى التي أطلقتها هذه الحكومة، وما لم نتخبط في إنجاز إصلاحات جديدة من شأنها معالجة اختلالات اقتصادنا بشكل بنوي، تمكن من الرفع من قدراتنا في مجال إنتاج الثروة وعدالة توزيعها وتعزيز مصداقية المغرب لدى الشركاء السياسيين والمؤسسات المالية الدولية ولدى المستثمرين المغاربة والأجانب، من أجل تحقيق آمال الشعب المغربي في التقدم والتنمية والازدهار والكرامة ومن أجل استكمال خيار الإصلاح الديمقراطي، الذي يقوده جلالة الملك، حفظه الله. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن للفريق الحركي، السيد الرئيس تفضل في حدود 8 دقائق.

تقدم واضح على مستوى المؤشرات الدولية للتنافسية الاقتصادية، تعكس اعتراف المنتظم الدولي بالإنجازات المحققة، وهي مؤشرات يتم احتساب درجاتها في إطار تعريف التنافسية، بوصفها مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية الدولة.

إنها الإنجازات التي ساهمت في إخراج بلادنا من وضعية يطبعها الاختناق والاحتقان واهتزاز الثقة في المؤسسات، في ظل مناخ إقليمي مضطرب إلى مرحلة الاستقرار وتعزيز الثقة وإيقاف المسار التراجعي على أكثر من صعيد وتجاوز مرحلة كان فيها المغرب على وشك فقدان قراره السيادي المالي والاقتصادي، وهو ما مكن من استئناف مسار الإصلاح بما يعزز الأمل في المستقبل، ويدعونا إلى الافتخار بمغربيتنا والثقة في المغرب الصاعد.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد كان من بين السياسات العمومية التي ساهمت في تطوير وإغناء اقتصادنا الوطني اعتماد عدد من السياسات والإستراتيجيات القطاعية المرتبطة بشكل مباشر بالتنمية وإنتاج الثروة، ذلك أن المسار التنموي في بلدنا يرتكز على دعائم أربعة أساسية:

- أولها، قيام الدولة بدورها الإستراتيجي في تحديد الاختيارات الأساسية والنهوض بالأوراش الكبرى والتحفيز والتنظيم وتشجيع المبادرة الحرة؛
- ثانيا، مواصلة البناء الديمقراطي واعتماد إصلاحات سياسية وقانونية ومؤسسية عميقة؛
- ثالثها، جعل المواطن في صلب عملية التنمية؛

- ورابعها، تمكين الاقتصاد الوطني من مقومات التأهيل والإقلاع بتوفير التجهيزات الهيكلية واعتماد مخططات طموحة، أخذت تعطي ثمارها الملموسة على المستويات الإستراتيجية والقطاعية.

وفي هذا الإطار، قامت جل القطاعات الإنتاجية بإعداد رؤاها ومخططاتها الإستراتيجية، والبداية كانت مع السياحة في إطار "رؤية 2010"، التي تم تجديدها في إطار "رؤية 2020" و"مخطط انبثاق للصناعة"، الذي تطور لاحقا إلى "المخطط الوطني للتسريع الصناعي" و"مخطط رواج للتجارة" و"المخطط الأخضر للفلاحة" و"مخطط هاليوتيس"، وغيرها من المخططات التي تعلمونها جميعا.

وقد أظهرت النتائج الأولية لتطبيق هذه المخططات، أنها ساهمت في تحديث اقتصادنا والرفع من إنتاجيته وتنافسيته ومن حجم الاستثمار العمومي وإقامة أقطاب للتنمية الجهوية المندمجة، كما مكنت بلادنا من إطار قار وواضح للتنمية الاقتصادية ومن الصمود في وجه تداعيات الأزمة المالية

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني، أخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي في هذه الجلسة العامة المتميزة بكونها لحظة أخرى لتنفيذ أحكام الدستور ومباشرة الاختصاصات الجديدة لمجلسنا الموقر، خاصة ما يتعلق بتقييم السياسات العمومية، وهي جلسة تتميز كذلك من كونها الثانية في عمر هذه المؤسسة.

وأود في هذا الإطار، أن أنوه بالاختيارات الموقفة لموضوع أشغال هذه اللجنة الموضوعاتية والمتعلقة بإنتاج الثروة، وكذا بالمجهودات المبذولة من طرف السيد الرئيس وأعضاء هذه اللجنة والطاقم الإداري، رغم الإكراهات المحيطة بعملها، والمتمثلة في افتقار المؤسسة التشريعية إلى آليات لتتبع وتقييم السياسات العمومية وصعوبات الولوج إلى المعلومة وضيق الحيز الزمني المخصص لذلك، خاصة في موضوع متشابك من قبيل رصد آثار السياسات التي أنتجها إنتاج الثروة الوطنية بمختلف مصادرها وأشكالها، وهو ما جعل اللجنة تحصر عملها في المخططات الإستراتيجية القطاعية والمتمثلة في "المخطط الأخضر" و"الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي" و"المغرب الرقمي" و"الطاقات المتجددة" و"المخطط الأزرق" و"رؤية 2020" في مجال السياحة.

السيد الرئيس،

في إطار تفاعلنا إيجابي مع هذا التقرير والغاية من وضعه من باب إغناء هذا العمل، نود أن نتقدم في فريقنا بالملاحظات والاقتراحات التالية:

- أولا، بخصوص مرجعية التقرير، نعتقد أنه هناك وثيقة مرجعية وتوجيهية أساسية تؤطر هذا الموضوع، وهي خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في الذكرى الخامسة عشر لاعتلاء عرش أسلافه الميامين، والذي خصه جلالتنا لموضوع إنتاج الثروة، متوقفا عند المعادلة الصعبة والمفارقة المثيرة المتمثلة في عدم انعكاس مؤشرات إنتاج الثروة التي تنتجها السياسات العمومية الممنهجة والمخططات المبرمجة على حياة المواطنين، طارحا، حفظه الله، سؤالا عريضا، يدعوننا جميعا للإجابة عنه، أين هذه الثروة؟ ولماذا لا تظهر آثارها على الواقع الملموس؟

- ثانيا، أكتفى التقرير بجرد مضامين ومعطيات عامة حول المخططات الخمس، كما قدمتها القطاعات الوصية دون تفصيل ولا تقييم لنتائجها عبر دراسة تحليلية تحدد آثار المجهود الاقتصادي المبذول على المستوى الاجتماعي وعلى مستوى التنمية البشرية المنشودة، مع العلم أن هناك مخططات أخرى لم يتناولها التقرير من قبل "مخطط أليوتيس" في

الصيد البحري و"رواج" في المجال التجاري و"رؤية 2015-2030" في الصناعة التقليدية، إلى جانب قطاعات إستراتيجية في مجال إنتاج الثروة، كقطاع المياه والغابات؛

- ثالثا، من باب إغناء التقرير دائما، فإن موضوع إنتاج الثروة لا يمكن ربطه فقط بالمخططات القطاعية، بل برؤية إستراتيجية ما فوق قطاعية محددة الأهداف وآليات الإنتاج، وهو ما يستوجب - كما جاء في توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله - اعتماد تقارير بنك المغرب والمندوبية السامية للتخطيط والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتقارير المؤسسات الدولية المختصة كمرجع لقياس موضوعي لحجم الثروة وحصر المؤشرات والمعطيات كقاعدة لصناعة وتوجيه السياسات العمومية ذات الصلة بالمجال؛

- رابعا، التعمق في دراسة التقرير بفرض طرح أسئلة من قبيل مدى تأثير هذه المخططات الإستراتيجية القطاعية على الناتج الداخلي الخام وعلى نسب النمو ومدى انعكاسه على حياة المواطنين، خاصة في المناطق القروية وهوامش المدن، وكيف تنعكس الأرقام المعلنة على واقع لازالت فيه الهشاشة والفقر والبطالة وعدم تكافؤ الفرص جمهويا واجتماعيا على مستوى البنيات والتجهيزات الأساسية والخدمات الاجتماعية، من صحة وتعليم وتشغيل، تراوح أرقاما قياسية بشهادة المؤسسات الوطنية والدولية، وهو ما يطرح سؤالا إستراتيجيا حول مدى استخلاص الخيط الناظم بين إنتاج الثروة ومعايير توزيعها؛

- خامسا، بكل تأكيد، فالملاحظات المعتمدة تعتبر آلية من بين آليات أخرى لإنتاج الثروة، لكن ماذا عن الآليات الأساسية المحددة لإنتاج هذه الثروة من قبيل حجم الاستثمار الخارجي المستقطب؟ وماذا عن دور المؤسسات العمومية العملاقة التي بدل أن تنتج الثروة تحولت إلى مستهلك لها؟

- سادسا، مهما كان حجم الثروة المنتجة، فإن قياسها يبقى رهينا بتوزيعها، ليس بعدالة، بل بإضفاف بحكم حجم التفاوتات بين الجهات والفئات الاجتماعية، وبحكم تركز ثمار النمو الذي تساهم فيه كل جهات المملكة في جهات بعينها.

وعلى هذا الأساس، فتطلعنا اليوم هو مواصلة مجلس المستشارين، في حدود اختصاصاته، هذا العمل الجبار وفق رؤية تحدد إنتاج الثروة وفق التقطيع الجهوي الجديد، على أساس تحديد مواطن القوة والضعف في كل جهة وبغية بلوغ هدفه الأسمى لكل السياسات العامة، المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي والمجالي والاجتماعي بتوزيع عادل ومنصف لثمار وطن موحد، نعتز جميعا - كمغاربة - أن نكون من طينه وترايه.

- سابعا، ارتباطا دائما بموضوع التقرير وسياق إعدادها، فالمهمة الكبرى اليوم وغدا لكل المؤسسات، بما فيها مؤسستنا التشريعية الموقرة، هو

هذا الإنجاز التشريعي الهام يعتبر قيمة نوعية ومنتوجا يضاف إلى حصيلة عملنا التشريعي والبرلماني بشكل عام، خاصة وأنه تناول موضوعا نعتبره داخل فريق التجمع الوطني للأحرار له راهنته، يتعلق الأمر بخلق الثروة الذي يعد في نظرنا رهان بلادنا لإنعاش الاقتصاد والقضاء على البطالة.

السيد الرئيس،

إن موضوع خلق الثروة كان من التحديات الأساسية التي ناضل من أجلها حزب التجمع الوطني للأحرار منذ تأسيسه، لأنه كان عليه أن يجتهد ويبتكر في الاقتصاد، بحيث ساهم في الدفاع عن هذا التحدي ونجح إلى حد كبير في تحقيق هذا الهدف عند تحمل مناصبه لمختلف المسؤوليات التي تقدموا إليها في مختلف القطاعات الحكومية المرتبطة بموضوع إنتاج الثروة، وكذا من خلال المسؤوليات الانتخابية التي تحملوها داخل غرفتي البرلمان أو من موقع الغرف المهنية أو الجماعات الترابية، حيث دافعوا باستماتة على كل المخططات الاقتصادية الرامية إلى تطوير أداء بلادنا الاقتصادي، في تناغم تام مع مبادرة جلالة الملك الذي كان مبدعا لهذه المخططات، وعلى رأسها "مخطط المغرب الأخضر"، "مخطط التسريع الصناعي"، "المخطط الأزرق" و"مخطط المغرب الرقمي" و"مخطط الطاقات المتجددة"، وكلها مخططات واعدة أدخلت بلادنا، والله الحمد، إلى عالم الدول الصاعدة.

السيد الرئيس،

أمام تشعب هذا الموضوع وتنوعه وأمام ضيق الوقت المخصص لفريقي، سأقتصر في مداخلتي هاته على مناقشة موضوع خلق الثروة عبر مخططين اثنين: "مخطط التسريع الصناعي" و"مخطط المغرب الرقمي".

قبل الخوض في هذين المخططين، لا بد أن أؤكد باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بأداء الفريق الحكومي ككل، وعلى الخصوص قطاع الصناعة والتجارة والاستثمار والتجارة الخارجية والمقاولات الصغرى والمتوسطة، هذا الفريق دأب منذ تحمله مسؤولية تدبير هذه القطاعات على فتح قنوات الحوار مع كل الفاعلين، أسفرت عن تشخيص موضوعي لضعف أداء هذه القطاعات، حيث عمل هذا الفريق الحكومي على إبداع وإنتاج هذه المخططات التي أعطى انطلاقها جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله.

إن مخطط التسريع الصناعي يعد في نظر فريقنا أحد الدعامات الأساسية التي تساعد المقاولات الوطنية على خلق الثروة، من خلال الآفاق الواعدة التي سطرها إلى حدود 2020، حيث يهدف إلى النهوض بالصناعة الوطنية وتحسين جاذبية المغرب في مجال الاستثمارات الداخلية والخارجية، حيث يشغل هذا المخطط تحت إشراف فريق حكومي يعرف جيدا قيمة المقاولات الوطنية في خلق الثروة وأن لإنجاح مثل هذه المخططات هو رهين بهذا العمل المتكامل الذي يقوم به هذا الفريق الحكومي، حيث كان لهذا العمل انعكاساته الإيجابية في خلق فرص الشغل وتحسين الدخل، وساهم في

الخروج بتقييم شامل للنموذج التنموي المغربي، الذي صار اليوم ناضجا قصد استثمار إيجابياته وتصحيح اختلالاته، وفي صدارة هذا النموذج تفعيل الجبهة المتقدمة كنظام جديد لتدبير أمثل للسلطة والثروة ولتنافس جمهوي لإنتاجها وتعميم ثمارها على كل ساكنة وطننا العزيز في الجبال والقرى وهوامش المدن، كأساس لضمان العيش الكريم في وطن من حجم بلادنا، متميز بأمنه واستقراره؛

- ثامنا، ولأن الثروة، السيد الرئيس، ليست فقط نموذجا ماديا، فبلادنا أيضا، طبقا للتوجيهات الملكية السامية، إضافة إلى هذا العمل الهام التفكير في آليات لإسهام البرلمان في رصد الثروة اللامادية المتوجة للثروة المادية والصناعة لها، مادام الإنسان برأساله الرمزي هو صانع التنمية وهدف لها في نفس الوقت.

السيد الرئيس،

إذ نجد التنويه بعمل اللجنة وبالتفاعل الحكومي مع هذا الاستحقاق الدستوري، فإننا نود أن نشير إلى عمق الإشكالية التي تثيرها دراسة وتحليل موضوع إنتاج الثروة، المتمثلة في تحدي يواجه النخب المسؤولة على تدبير الشأن العام في الحكومة والبرلمان والمؤسسات العمومية والهيئات السياسية والنقابية والاقتصادية والاجتماعية، المتمثلة في كيفية التنافس حول إنتاج الثروة بدل الاكتفاء فقط بتوزيعها.

شكرا لإصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس في حدود 7 دقائق، تصرف فيها كما تريد طبعاً.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارات والمستشارين،

يشرفني اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، في اختتام الدورة التشريعية الربيعية، والتي أنجزت حصيلة إيجابية جدا، توجت أعمالها بانعقاد هذه الجلسة الدستورية، السنوية المخصصة لمناقشة السياسات العمومية طبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من الدستور.

في البداية، لا بد أن أؤكد أن هذه اللجنة الموضوعاتية التي هيأت لنا هذا التقرير الهام والموضوعي، والذي جاء نتاج عمل جبار قامت به هذه اللجنة، التي أتقدم بالمناسبة، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، بتبنته رئيسها المستشار السيد عبد الكريم مهدي وإلى كافة أعضاء اللجنة وأطرها الذين سهروا على إعدادها.

حيث إنتاج فرص الشغل، التي تبقى - في نظرنا - أحد الدعامات الأساسية لخلق الثروة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب، تفضل السيد الرئيس في حدود 6 دقائق.

المستشار السيد عبد الإله حفيظ:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية أود أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى رئيس ومكونات اللجنة الموضوعاتية على التقرير الفاضل وعلى العمل الدؤوب الذي قاموا به في ظل الصعوبات التي تم تذليلها، وهنا أتوجه إلى السيد الرئيس، فشكرا لكم، السيد الرئيس، على تذليل تلك الصعوبات التي واجهت اللجنة الموضوعاتية، والشكر موصول كذلك إلى الطاقم الإداري لدى مجلس المستشارين، فشكرا لهم جميعا على إتاحة الفرصة لنا لتقييم هذه السياسات العمومية في أحسن الظروف.

في البداية، أود أن أقول أنه سوف، إن شاء الله، أقتصر، نظرا لضيق الوقت، على التحليل والدرس بالنسبة لخطط التسريع الصناعي حصريا، وإن شاء الله تتاح فرص أخرى لتقييم السياسات الأخرى.

ففي البداية، أود أن أقول أنه أبدي استغرابي واستنكاري على الغياب المتواتر ديال السيد وزير الصناعة اللي لدورتين متتاليتين، يعني سنة تشريعية بكاملها، أنه من غير المعقول أن لا يمثل وزير اللي عندو قطاع وزاري من الأهمية بمكان كقطاع الصناعة والتجارة إلى آخره، أنه ما يمثل أمام البرلمان للمساءلة، وهذا شيء نشجبه، وهذا من شأنه أن يعطل العمل البرلماني وأن يقيد اختصاصات المجلس، وهذا حقيقة ازدرأ للعمل البرلماني.

أمر بسرعة إلى أنه تذكرت أنه لما توقعنا الإستراتيجية ديال "التسريع الصناعي" في سنة 2014، في 2 أبريل 2014، رحبنا في الاتحاد العام لمقاوات المغرب بهذه الإستراتيجية وصفقنا لها، لأنها كانت تروم أن تصبح بلادنا ضمن البلدان الصاعدة.

لكن، على أي، احنا من الموقع ديالنا كقوة اقتراحية والموقع ديالنا كشريك ديال الحكومة والموقع ديالنا كمثل رسمي ديال المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية، فصفقنا وقلنا غادي نواكبو من أجل إنجاح هاذ الإستراتيجية، إلا أنه يخيب أملنا، لأن هاذ الحلقة أساسية في هاذ الإستراتيجية اللي هي الحلقة ديال الحكامة، والتي تنص عليها الإستراتيجية،

تحصيل موارد إضافية لخزينة الدولة عبر تشجيع استهلاك المنتج الوطني وجعله في مستوى تنافسية المنتج الأجنبي.

إن من تباشير نجاح مخطط التسريع الصناعي هو إعادة هيكلته لعدة قطاعات صناعية تصل اليوم إلى 12 قطاع، منها قطاع السيارات والطيران والصناعات المعدنية والصناعة الدوائية، إلى آخره، الشيء الذي جعل بلادنا محط أنظار لأكبر الشركات العالمية.

وفي هذا الإطار، لابد من طرح سؤال مباشر إلى السيد وزير التجارة الخارجية الحاضر معنا اليوم في هذه الجلسة: ما هي حصيلة صندوق التنمية الصناعية الذي جاءت به الحكومة في قانون المالية 2014 إلى حدود اليوم؟ وماذا استفادت المقاولات الوطنية من هذا الصندوق؟ وما هي طبيعة الصناعات التي استفادت منه؟ وما هي أدوات تدخله لدعم القطاع الصناعي إلى حدود اليوم؟

لا تتوفر، السيد الوزير، كمؤسسة تشريعية صادقت على إحداث هذا الصندوق، على معطيات حول هذا الدعم.

وعلى مستوى "مخطط المغرب الرقمي"، فنعتقد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أننا نفتقر داخل مجلسنا الموقر إلى المعطيات الكافية حول إستراتيجية الحكومة المتعلقة بالمغرب الرقمي، والتي بدأت سنة 2013.

الكل يعرف التطور المتسارع لمنظومة الاتصالات في العالم، المنافسة الشرسة تستعر بين مختلف الشركات العملاقة في مجال الاتصالات، كما أن الكل يعي أن هذا القطاع يخلق اليوم فرص شغل كبيرة وكثيرة، إلا أنه، مع الأسف، يغلب عليه الطابع غير المهيكل، باعتباره هو الطاغية على أرض الواقع، الشيء الذي يفرض على الحكومة بذل مجهودات استثنائية لإدخال هذا القطاع إلى النسيج المقاولاتي المنظم، لما فيه خير الاقتصاد الوطني، الذي يضع عليه أموال طائلة.

فأمام الصعوبات التي تعترض تطور هذه الإستراتيجية، نستغلها فرصة كذلك كتحريك طرح أسئلة إلى الحكومة لتوضيح أسباب تأخير تنفيذ إستراتيجية "المغرب الرقمي" وعن أهدافها ومراميها، وهل الحكومة راضية عن نتائج حصيلة إستراتيجية المغرب الرقمي؟

الوقت لا يتسع لمناقشة نتائج وحصيلة هذين المخططين، وكذا التصور الذي قد يكون اعترضها، ولكن لنا الثقة في الحكومة ككل وفي السيد الوزير المكلف بالتجارة الخارجية للإجابة عن هذه الأسئلة، بالشكل الذي سيغني النقاش حول هذين الموضوعين وعلاقتها بخلق الثروة، عبر معطيات وأرقام، نحن في أمس الحاجة إليها لتتوير الرأي العام الوطني.

فمن خلال النقاش الدائر والنتائج المحصل عليها، وبالرغم من إكراهات وظروف الأزمة، إلا أن هذين المخططين يبقين - في نظر فريقنا - نقطة ضوء كبيرة في حصيلة عمل الحكومة ككل، وأن نتائجها على المستوى القريب والبعيد ستكون أكثر إيجابية، إن شاء الله، على الأداء الاقتصادي والاجتماعي الوطني، لا من خلال زرع الروح في المقاولات الوطنية ولا من

2015 تقسم هذا الرقم على 3، وما قدرناش نخلقوا إلا 56 ألف منصب كمعدل.

وفي السنتين الأخيرتين يعني 2014 و2015 خلقنا يالاه 27 ألف منصب للشغل فيها كل القطاعات، مع تحطيم، مع تحطيم 37 ألف منصب ديال الشغل في الصناعة، إذن إلى درنا 37 ألف منصب ديال الشغل، والتقارير ديال بنك المغرب هذا التقرير اللي تقدم أمام صاحب الجلالة في 29 يوليوز يقول أنه هاذ السنة خلقنا 33 ألف منصب ديال الشغل اللي فيها 15 ألف منصب ديال الشغل في الصناعة، مع تحطيم 37 ألف سنة 2014. إذن إلى درنا الحساب كنلقاوا 37 ألف ناقص 15 ألف، كنلقاوا بأنه خسرنا منذ قدوم مولاي حفيظ العلمي لهاذ الوزارة أنه خسرنا 27 في 22 في 22 ألف منصب شغل، حبذا ما قولوش 500 ألف ولا 160 ألف، حبذا لو حافظنا على هاذ المناصب اللي جا ولقاها، حبذا لو أن..

احنا لسنا عدميون، هي أرقام حقيقة تدعوننا.. هي خيالية بالنسبة لنا خيالية، أضغاث أحلام، ربما آية قرآنية في سورة يوسف: "قالوا أضغاث أحلام وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين"، أفنوني في أمري أنا بغيت غير نفهم، كتنقولو 160 ألف، والمندوبية ديال التخطيط تقول لك أودي راه خلقنا 27 ألف واحنا حططنا 37..

السيد الرئيس:

السيد الرئيس، انتهى الوقت السيد الرئيس، شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإله حفيظ:

.. والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي المحترم. السيد الرئيس، تفضل في حدود 5 دقائق.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

مجلس المستشارين يعقد اليوم في هاته الجلسة المسائية ثاني جلسة مخصصة لتقييم السياسات العمومية، طبقا لمقتضيات الفصل 101، الفقرة الثانية من الدستور، وأغتم هاته الفرصة لأسجل بأن مجلسنا الموقر في حلتها القديمة كان له قصب السبق لوحده في عقد هاته الجلسة برئاسة الدكتور بيد الله، تفعيلا وتنفيذا للدستور.

تم تعيينها من طرف الوزارة المعنية وهي (Comité de pilotage) لجنة ديال القيادة ولجنة ديال المتبع، هاذو حقيقة كانوا من الأهمية بمكان وتم تعيينها، وبالتالي تعيين المقاربة الديمقراطية التشاركية وكذلك مقاربة إقصائية بالنسبة للاتحاد العام لمقاولات المغرب، اللي ما تمكنناش من التقييم السليم ديال الإستراتيجية، وهذا ربما ما يحيل أنه كين هناك (je rejoins) اللي القادري أنه ربما كانت تخوفات، تخوفات من طرف الوزارة المعنية من المسألة ومن التقييم، وهذا ضرب حقيقة لمبدأ دستوري اللي تربط المسؤولية بالمحاسبة.

في نفس الوقت، شهر من بعد التوقيع، أن أرسلنا رسائل بتحديد، محددين فيها الأسماء ديال الأشخاص اللي خاصهم يمتثلوا في هاذو اللي غيثلوا الاتحاد العام، فكما قلت أنه تم التعيين ديال هاذ المسألة، وهذا شيء، حقيقة، نأسف له كثيرا.

هاذ المسألة ديال التعيين، حقيقة، خلطنا أنه ما نديروش التقييمات اللازمة في إبانها، وما نحينوش هاذ السياسات وما نتمنوشاي، أولا، كتمين نصفق له ملي تتكون شي حاجة مزبانية، في قطاع السيارات هذا شيء مالي وإيجابي، في قطاع الطيران، يعني نتمن ما يجب تميمينه، وكذلك نوقفو على مكان الخلل، ونعملو الانعطافات اللازمة في إبانها والتعيين، لو كنا أنه مشركين في الحكامة، لقمنا بما يجب القيام به في إبانها، وغادي نكونو في تساوق وانسجام تام مع خطاب العرش الأخير الحميد ديال صاحب الجلالة، نصره الله، اللي قال لنا، دعا جلالته، وهنا النص "دعا جميع الفاعلين في القطاعين العام والخاص لمضاعفة الجهود، للارتقاء بالمغرب إلى مرتبة جديدة من التقدم بين الدول الصاعدة، وهو ما يقتضي العمل الجاد للرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني والتقييم الموضوعي للسياسات العمومية والتعيين المستمر للإستراتيجيات القطاعية والاجتماعية". صاحب الجلالة يدعونا إلى ذلك، ما قمنناش بهاذ الشيء في "مخطط التسريع الصناعي" منذ 2014، منذ 2 أبريل إلى يومنا هذا ما قمنناش بهاذ التقييم، إذن ضيعنا فرصة، حقيقة احنا يحز في أنفسنا أننا تنضيعو نهذرو فرص من أجل أنه المغرب يوصل، حقيقة، ويكون في مصاف البلدان الصاعدة.

إذن هاذ التعيين ديال هاذ الحكامة والتعيين ديال التقييم والتعيين خلانا أنه تكون واحد الضبابية تلف الأرقام التي تصدرها وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، في الوقت اللي تعلن في الوزارة على خلق 500 ألف منصب شغل و660 ألف منصب ديال الشغل، كانت تقول كين تضارب تام مع (HCP²) مع المندوبية السامية للتخطيط ومع بنك المغرب.

المندوبية السامية للتخطيط تقول أنه في السنوات ما بين 2002 و2008 كنا كنعقلو 160 ألف منصب ديال الشغل، إلا أنه من 2009 إلى

² Haut Commissariat au Plan

توفير اللوجستيك، لأنه أحيانا كنا نلحق السوق المغربية مكتظة بالمنتج، والفلاحون يجدون صعوبة في تسويق منتوجاتهم، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي. ينبغي بحث في إيجاد شركات، ولا بد أيضا من البحث في إيجاد وسائل لوجستكية تضمن حفظ هذا المخزون وكذلك لا بد من تطوير وسائل النقل؛

- تقترح أيضا على الحكومة أن تنسق في سياستها القطاعية بين.. ونعطيوكم مثال، مغرب اليوم اعتمد، والحمد لله، إستراتيجية قوية وواعدة لإنتاج الطاقة الشمسية.. مع الأسف الفلاح أو في القطاع الفلاحي لازال الفلاحون ديانا لا يستغلون هاذ الطاقة المتجددة في الإنتاج الفلاحي، بل لازالوا يعتمدون على الغازول مثلا؛

- خامسا، كقولو بأن هناك تمهيش واضح لزراعة الحبوب مما ينطوي - كما قلت سابقا - على مخاطرة بالأمن الغذائي في مناخ عالمي، يتسم اليوم بالمضاربة ومن السهولة أو بالإمكان أن ترتفع الأسعار ديال الحبوب؛

- سادسا، السيد الرئيس، تقترح تفعيل دور الصندوق التنمية القروية لمواكبة السياسات الفلاحية، لأن الدور ديال هاذ الصندوق لازال متلكئا، ما كا ينش تسريع ديال الوتيرة ديال الاشتغال ديالو، لازالت تشتغل بكيفية بطيئة، الأمر الذي يجعله لا يواكب إقرار تنمية فلاحية في التراب..

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا أ السيد الرئيس، وأقتصر نظرا لضيق الحيز الزمني، وبما أن الفريق كانت له ملاحظات بخصوص المخطط الصناعي، سنسلم الرئاسة المحترمة المداخلة ديانا مكتوبة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم، وآسف على..

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل. السيدة الرئيسة، عندك 5 دقائق، زائد دقيقة مضافة لك من رصيد فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

وغادي تزداني شي دقيقة ولا جوج.

السيد الرئيس:

ما غنديش أكثر من الحق دياللك. أجي، تفضلي للمنبر.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

نعقد اليوم هاته الجلسة، ونحن في الأسابيع الأخيرة من عمر هاته الحكومة، لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة، ومنذ البداية أسجل أن الحكومة لم تنهج سياسة اقتصادية شاملة ومندمجة بقدر ما نهجت في تدبيرها للشأن العام مقاربات قطاعية بهذا الخصوص، هاته المقاربات كانت محط انتقادات من طرف العديد من الهيئات والمؤسسات، لماذا؟ لأننا كنا أمام مقاربات مكررة، تقتصر على رصد الاعتمادات المالية لمختلف الوزارات، دون أي رؤية أفقية مؤطرة ودون ربط حجم الاعتمادات المالية بنتائج فعالية ونجاعة السياسات المعتمدة في هاته القطاعات.

السيد الرئيس،

نحن في الفريق الاشتراكي نؤمن بأن نجاح استراتيجية "المغرب الأخضر" مثلا، يبقى رهينا بمدى انخراط الفلاح الصغير والمتوسط واستفادته من مزايا هذا المخطط، نؤمن بإعادة النظر في توزيع الدعم ليكون أكثر إنصافا وتشجيعا للفلاح الصغير.

وبهذا الخصوص، نؤكد على ضرورة استغلال الإمكانيات الكبرى التي ما تزال توفرها أرضنا لإنتاج الخيرات الزراعية، الأمر الذي يتطلب بكيفية مستعجلة إعادة النظر في الإشكاليات التي تطرحها الملكية ببلادنا.

بالموازاة، يتعين استحضار ضرورة الأمن الغذائي، في وقت أصبح فيه الغذاء رهانا استراتيجيا وأمنيا، وهذا ما يتطلب تثمين العمل الزراعي، مع إعادة الاعتبار للفلاح الصغير وللعامل الزراعي، لأن المغرب قد يصبح مصدرا كبيرا لمنتجات فلاحية، لكن ذلك لن يحصنه من نقص في الحبوب، وهذا ما يهدد الأمن الغذائي لبلادنا، لأن الأمر يتعلق بمسألة إستراتيجية بكل المقاييس، وعلى الحكومة أن لا تستهين بهذا الأمر.

الاقتصاد المغربي، السيد الرئيس، لازال مرتبنا إلى الأمطار، في حين أن التحولات، السادة الوزراء المحترمين، المناخية لازالت تهدد بتصحح منطقة شمال إفريقيا ومن بينها المغرب، إذن ما العمل؟ فإذا كان "مخطط المغرب الأخضر" جاء بتصوير لسياسة فلاحية تهدف إلى تطوير الإنتاج، فلا بد لنا - كفريق اشتراكي - معارض لهاته الحكومة من تقييم عميق أو من تقديم تقييم عميق لهذا المخطط مع اقتراح إجراءات ملموسة:

- أولا، نقول بأن إشكالية الولوج إلى التمويل البنكي، السادة الوزراء، لازالت قائمة بين المستثمرين في الفلاحة من جهة وبين الفلاحين الصغار والمتوسطين من جهة ثانية، وفي هذا الموضوع تقترح رفع سقف القروض التي تمنح للفلاح الصغير والمتوسط مع تخفيض الفائدة؛

- ثانيا، السادة الوزراء المحترمين، تقترح تقوية الموارد البشرية والمالية للإدارة المحلية لوزارة الفلاحة في مختلف الجهات مع ردم الهوة القائمة بين مختلف أقاليم المملكة بهذا الخصوص؛

- تقترح تطوير الإنتاج بما ينبغي مواكبته بتيسير عملية التسويق،

لأجل ذلك، باسم فريقنا، نشكر كل السادة أعضاء اللجنة الموضوعاتية على مجهوداتها التي بذلتها اللجنة التحضيرية في هذه الجلسة الدستورية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

فيما يتعلق بالمحاور المقترحة من قبل اللجنة الموضوعاتية، والتي تصب بكاملها في السياسات الحكومية لخلق الثروة، نظرا لضيق الوقت، فإن فريقنا اختار أن يصب تحليله على المداخلة على محور "مخطط المغرب الأخضر".

ولذلك بناء على هذه الاختيارات الإستراتيجية والمعطيات الموضوعاتية، حيث أننا نرى، السيد الرئيس، أن الغيابات ديال بعض الوزراء اللي ممكن احنا اليوم جينا من أجل تنوير الرأي العام والوصول إلى تحقيق تقييم السياسات العمومية بالفعل، نرى أن الغيابات، السيد الرئيس، ديال بعض الوزراء، خلانا أننا نتراجعو على أننا ندخلو المداخلة، لأن المداخلة ديالنا ككنتمسو منها تقييم السياسات العمومية بالفعل، ماشي غير من أجل نديرو المداخلة فقط.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الموالية لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في حدود 4 دقائق، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون والسيدات المستشارات المحترمات،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في هذه الجلسة الدستورية المهمة.

مع كامل الأسف، لابد من إثارة بعض الملاحظات، هو أنه الكلمة ديال السيد المقرر ديال اللجنة ما تمش الاتفاق عليها في اللجنة، وبالتالي ما عرفتش، لا تلزمنا.

التقرير المقدم لا يعكس التقييم الحقيقي لمجلس المستشارين للسياسات العمومية، وذلك، أولا، لظروف الاشتغال ديال هذه اللجنة والوسائل اللي ما كانتش عندها، عدم تجاوب الحكومة مع هذه اللجنة، وبالخصوص 3 ديال الوزارات مهمين، وهي الوزارة ديال الاقتصاد والمالية، الوزارة ديال الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والوزارة ديال التعليم العالي وارتباطها بالبحث العلمي.

مزيان، اليوم، حاضر معنا السيد وزير التعليم العالي، ولكن غايين العديد من الوزراء، على رأسهم رئيس الحكومة، هذا تقييم السياسات

لا حيث عندي سؤال من بعد.

السيد الرئيس،

ونحن على بعد 3 سنوات من انتهاء عمر "مخطط المغرب الأخضر"، اخترنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل باش نساءلو الحكومة عن ماذا تحقق من الأهداف التي سطرت له في أفق 2020 وعن ماذا تعترم الحكومة القيام به من أجل ضمان مساهمة الفعالة في خلق الثروة؟
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

وأعطي الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في حدود 5 دقائق، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، وفقا لأحكام الفصل 101 من الدستور ومقتضيات مواد الباب الخامس من النظام الداخلي لمجلسنا المقرر.

وأغتنم هذه الفرصة لأتوجه، نيابة عن أعضاء الفريق، بعبارات التنويه لرئاسة المجلس والمكتب على الحرص الشديد والتتبع الدقيق لمواكبة تنزيل مقتضيات الفصل 101 من الدستور، وذلك دال على أن مجلس المستشارين حريص على استثمار كل الإمكانيات المتاحة دستوريا وقانونيا ومؤسساتيا للقيام بدوره كاملا غير منقوص في المشهد المؤسسي للبلاد.

كما أنه دل على أن مجلس المستشارين عازم على استنفاد كل طاقته للاضطلاع بأدواره التشريعية والرقابية، وكما هو الحال في كل التجارب المستجدة في هذه الجلسة تعليقا بأليات دستورية جديدة، وبالتالي فإن هذا التمرين الديمقراطي الدستوري الرقابي لا زال فنيا، ولا زال مجلسنا يواجه الصعوبات الكبيرة في تنزيهه وفق ما هو منصوص عليه في المواد من 264 إلى 269 من النظام الداخلي.

وهذا ما جعل مجلسنا يتشبت بمبدأ المرونة، لا من حيث تشكيل اللجنة الموضوعاتية ولا من حيث التنسيق مع مجلس النواب ولا من حيث صناعة التقرير، وهذا يشجع لهذه التجربة التأسيسية حسب رأي الفقرة الثانية من تقرير اللجنة الموضوعاتية التي مفادها ما يلي: "إن تفعيل مجلس المستشارين لهذا المقتضى الدستوري للسنة الثانية رغم الصعوبات المحيطة بهذه المهمة، فهو سعي هذه المؤسسة إلى ملء كل الفضاء الدستوري المتاح للبرلمان للقيام بجميع أدواره المنوطة به".

- الملاحظة الثالثة، محدودية المؤشرات المعتمدة وحصصها في نطاق الناتج الداخلي الخام، وهو مؤشر غير كافي، لأنه لا يغطي مظاهر الاقتصاد غير الهيكلي والثروة المرتبطة بالرأس المال اللامادي، ولا يقيس عدم المساواة ورفاهية السكان، وهي مؤشرات إضافية يتعين اعتمادها على غرار ما سارت عليه بعض الدول بجانب مؤشرات الناتج الداخلي.

ولحد الآن يمكن القول بغياب عدد من المؤشرات الأساسية، من بينها مؤشر التشغيل والمجهود في مجال البحث العلمي وتقييم المديونية بشقيها ونسب الرضا وارتياح المواطن إلى السياسات العمومية، وغير ذلك من المؤشرات والمراجع إلى التي مازالت غائبة؛

- الملاحظة الرابعة، من بين ما ترشدنا إليه المؤشرات المتوفرة اعتمادا على الناتج الداخلي الخام - وهذا من الأشياء التي يمكن تسجيلها كمجلس المستشارين - أن مجتمين فقط من 12 جهة تستحوذان على 48% من الثروة الوطنية، 4 جهات على الثلثين من الناتج الداخلي، وهذا ما يساهم في التمركز القوي للثروة، ويسائلنا كمعنيين بالجماعات الترابية في مجلس المستشارين حول اللا توازن واللا تكافؤ بين الجهات، وهو ما يعني أن علينا حتما إنتاج الثروة وأن علينا كذلك توزيعها بشكل عادل ومنصف؛

- خامسا، إن إخضاع تقييم السياسات العمومية في مجالات القطاعات التي تم تقييمها من طرف اللجنة الموضوعية، وقد حصل هناك إجماع من طرف كل من تدخل قبلي بأن القطاعات والسياسات الإستراتيجية القطاعية يجب مراجعتها لأنها غير مؤمنة العواقب في المستقبل. فذلك، السيد الرئيس، لا ننكر ما تحقق من منجزات، غير أننا نعتبر أن الاستمرار في نهج مقارنة الإستراتيجية القطاعية غير مؤمن بما يكفي من أدوات التقييم..

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

.. إننا نرى أن هناك حاجة إلى العودة إلى منهج التخطيط أو منهج ضبط التخطيط في المستقبل للتحكم أكثر في مسارنا التنموي. وشكرا.

ونظرا إلى أن الملاحظات التي أثيرتها سأسلمها كتابة إلى سيادتكم، إذا سمحتم بذلك. شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الآن أعطي الكلمة للسادة الوزراء، حسب.. نقطة نظام؟ تتعلق بتسيير الجلسة؟ نعم؟ السيد المقرر ما كاينش شي حاجة سميتها توضيح،

العمومية وهذه الجلسة الدستورية التي جاء بها الدستور في مادته 101 هي جلسة مهمة جدا. على الحكومة كان عليها أن تعطى الأهمية التي تستلزمها، وكان عليها أن تحضر بكامل أعضائها، وعلى رأسهم رئيس الحكومة.

هذه السياسات الحكومية التي نريد أن نتحدث عليها اليوم أو نقوم بتقييمها هي بخصوص إنتاج الثروة، لكن، مع كامل الأسف، ونحن اليوم نناقش إنتاج الثروة، لا نرى أية ثروة تنتج.

ونسنتع إلى السادة الوزراء وبعد ذلك نتدخل لتقييم هذه السياسات. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لآخر متدخل عن مجموعة العمل التقدمي، تفضل السيد الرئيس في حدود 4 دقائق.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يسعدني أن أساهم باسم مجموعة العمل التقدمي في مناقشة وتقييم بعض جوانب السياسات العمومية المتعلقة بإنتاج الثروة، في إطار فحص كأداة لفحص العلاقة بين السبب والنتيجة وإدراك فائدة سياسة عمومية وأن إدراك فائدة تقييم سياسة عمومية لا يتم إلا من خلال مدى استشعار المواطن بأنه يتوصل عن طريق الرد بما يؤدي وما يساهم به في إنتاج القيمة الإضافية.

فاطلاقا من التقرير الذي قدمته اللجنة القطاعية وتحليله من طرف مجموعتنا، يمكن لنا الإدلاء بملاحظات جد مقتضبة:

- الملاحظة الأولى، أن التأمل في موضوع التقييم في السياسات العمومية في مستوى إنتاج الثروة من شأنه تحريك الآلية الإنتاجية في حد ذاته وكل المكتسبات التي تحققت في عهد الدستور الجديد للبلاد، ويمكن اعتبارها دفعة قوية نحو تمكين وتعزيز المؤسسات وتقويتها، لأنه يخلق الثروة ويتم توفير ما يكفي من الموارد الضرورية لتلبية تطورات الشعب، هذه التطورات التي هي في تزايد وبشكل مشروع؛

- الملاحظة الثانية، إذا كان الدستور الحالي قد أسند وظيفة تقييم السياسات العمومية والعمل على ربط المسؤولية بالمحاسبة للبرلمان، فمعنى ذلك أن ما تقوم به المؤسسات الأخرى من مندوبية سامية ومجلس أعلى للحسابات وآراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ستبقى محصورة في نطاقها المرجعي، وهو ما يجعل البرلمان في صعوبة للتدقيق والقيام بواجبه في مجال التقييم، مادامت أن المعلومة المتوفرة مازالت ناقصة؛

السيد الرئيس،

أولا، هذه الجلسة التي جا بها الدستور هادي كطبقتها لثاني مرة، بمعنى آخر نحن في مرحلة للتأسيس لهاته الممارسة الآلية التي أتى بها الدستور، وبطبيعة الحال هاته الآلية منصوص على تطبيقاتها وإجراءاتها على مستوى النظام الداخلي.

وأريد أن أؤكد في بداية تدخل السادة الوزراء على أن الحكومة حرصت باش تجسد التعاون لإنجاح هذه الجلسة، كما فعلت في السنة الماضية، السيد رئيس المحترم، فعلنا باش يكون فعلا تنزولو، رغم أن الظروف ديال الجميع اللي كنتنغلغو فيها، على كل حال، نتفهمها جميعا.

وأؤكد على أنه في النظام الداخلي مفروض تحديد موضوعات السياسات العمومية كتكون في الدورة ديال أكتوبر باش كيكون واحد الوقت ديال أخذ الآراء ديال المؤسسات وديال الهيئات، لا بالنسبة للسادة المستشارين، لكن كذلك بالنسبة للسادة الوزراء، لكن بطبيعة الحال هاذ الأمر نتفهم جميعا على أنه نتعامل في إطار روح التعاون.

الأمر الثاني هو أؤكد على أن السادة الوزراء كانوا حريصين على أنهم يحضروا في اللجان مع من حضر من السادة المستشارين، باش يكون نقاش مسؤول وحيوي، ومدوا اللجنة الموضوعاتية، مشكورة، بالمعطيات الضرورية باش يقوموا بالعمل دياهم.

النقطة الثالثة، السيد الرئيس، هو أنه ينبغي في ممارستنا أن نميز بين مناقشة تقرير لجنة موضوعاتية وبين أن تتحول الجلسة لجلسة مساءلة على مستوى، كما يقع في السياسة العامة أو غيرها من الآليات الرقابية.

نحن الآن ينبغي أن تكون - في تقديرنا - أن يصب النقاش على محتويات التقرير، وهذا التقرير كنا نتمنى بطبيعة الحال وبطبيعته تطوير الممارسة في المستقبل أن يتضمن اقتراحات وتوصيات للحكومات وللمسؤولين وللمؤسسات من أجل تفعيل هذه.. بطبيعة الحال - كما أشار السيد المقرر مشكورا - تجميع المادة التي وردت من المؤسسات أو من الوزراء محمد مشكور، ومشكورين عليها، لكن مرحلة التقديم في التعاطي على مستوى تقييم السياسات هو فعلا أن تبلور القوة الاقتراحية.

السيد الرئيس،

فيما يخص "مخطط المغرب الأخضر"، وبالنيابة عن السيد وزير الفلاحة، وباختصار شديد أؤكد لكم على أن هاذ المخطط هو يطمح إلى أن يجعل القطاع الفلاحي محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية ببلادنا، وبطبيعة الحال السادة المستشارين أكدوا على الأهمية ديال هاذ المخطط وعلى المحورية ديالو. بكل تأكيد أتم عملتوا واحد الجهد في تجميع المعطيات المرتبطة بهذا المخطط، وبجلاء التقرير عكس عدد من المعطيات المرتبطة بهذا المخطط، وبكل تأكيد بعد مرور 8 سنوات على إطلاقه فقد حقق تقدما مهما، وتبقى الخلاصات والتوصيات مهمة على كل حال لتطوير عمل القطاع بهذا الخصوص.

إلا إلى كنا غنخلتو شي تقليد جديد. واشعل اشعل الميكرو باش نسمعوك، تفضل، استثناء.

المستشار السيد عبد الصمد مريي:

سأمد المجلس الموقر بتقرير أعدته اللجنة الموضوعاتية المحترمة، بمساعدة مجموعة من الأطر في هذا المجلس.

السيد المستشار الذي تدخل عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وهي ممثلة في هذه اللجنة، تحدث عن هذا الكلام الذي قاله المقرر أو مداخلة المقرر هي تلزمه لوحده.

هاذ المداخلة، السيد الرئيس، هي خلاصة تقرير، هاذ التقرير وزع على المجموعات والفرق الموجودة في هذا المجلس، والسيد الرئيس تحدث عن كيفية تشكيل هذه اللجنة والإكراهات التي تعرضت إليها، ونحن لم نعرض هذه المخططات ولا المعطيات ولا المعلومات الموجودة في هذا التقرير للتحليل أو التقييم، وإنما اكتفينا بجمعها لإعطائها للسادة والسيدات المستشارين في الفرق والمجموعات للقيام بالواجب في هذه الجلسة السنوية. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الآن إلى اسمحتوا غنعطي الكلمة للسادة الوزراء، حسب الترتيب وحسب التوزيع ديال الوقت ديال 85 دقيقة اللي اختارتو الحكومة لأنفسها، بمقتضى الرسالة اللي وافانا بها السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وأبدأ ب:

- وزارة الفلاحة والصيد البحري، نذكركم: 5 دقائق؛

- وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي: 15 دقيقة؛

- وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة: 20 دقيقة؛

- وزارة السياحة: 15 دقيقة؛

- التعليم العالي: 15 دقيقة؛

- الشؤون العامة والحكومة: 15 دقيقة.

إذن أعطي الكلمة، لمن سينوب.. للسيد الوزير نيابة عن وزير الفلاحة والصيد البحري، تفضل السيد الوزير.

السيد عبد العزيز عماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، نيابة عن السيد عزيز أخنوش وزير الفلاحة والصيد البحري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السادة الوزراء المحترمين،

أود أن أذكر في البداية أن مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020 يهدف إلى النهوض بصناعتنا الوطنية، حتى يتسنى لها المساهمة الفعالة في الناتج الداخلي الخام وتحسين جاذبية المغرب في مجال الاستثمارات، سواء منها الداخلية أو الخارجية، بالإضافة إلى تحسين الإنتاجية.

وكما تعلمون، فإن هذا المخطط يسعى في أفق 2020 إلى خلق 500 ألف منصب شغل والرفع من الناتج الداخلي الخام ب 9 نقط لينتقل من 14% حاليا إلى 23%، إن شاء الله في أفق 2020، والرفع من طاقة الصادرات على المستويين الكمي والنوعي وتحسين المنتج.

فمنذ شهر يونيو الأخير، تاريخ إعداد وتوجيه تقرير حول تقدم تنزيل مخطط التسريع للتنمية الصناعية للجنة الموقرة المكلفة بتقييم السياسات العامة، عرف المخطط المذكور تقدما هاما، وهو ما تم تقديمه في 4 من يوليوز الأخير بالدار البيضاء بين يدي صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

والجدير بالذكر أنه إلى غاية تم يوليوز 2016، تمت هيكلة 12 قطاع صناعي على شكل منظومات صناعية فعالة، وهي كالتالي:

- قطاع السيارات؛
- قطاع النسيج؛
- قطاع الطيران؛
- قطاع شاحنات الوزن الثقيل؛
- قطاع الكيمياء؛
- قطاع البناء؛
- قطاع الصناعات المعدنية والميكانيكية؛
- قطاع الجلد؛
- قطاع (L'offshoring) أي ترحيل الخدمات؛
- قطاع الصناعة الدوائية؛
- قطاع البلاستيك؛
- قطاع منظومة الجمع الشريف للفوسفاط.

إن التفعيل القطاعي للمنظومة الصناعية التي تم إعطاء انطلاقها مع بداية مخطط التنمية الصناعية بهم حاليا جل الفروع الصناعية الوطنية، بما فيها القطاعات الحديثة مثل قطاع السيارات والطائرات، وكذلك القطاعات التقليدية كالنسيج والجلد، حيث تم في هذا الإطار تفعيل 41 منظومة صناعية تغطي 12 قطاع، وهذا تم بتنسيق وتعاون مع الفيدراليات المهنية. أما بالنسبة لقطاعات الصناعات الغذائية والكهرباء والطاقات المتجددة،

وإذا سمحتم، السيد الرئيس سأمكنكم، لكي يكون في محضر هذه الجلسة، مساهمة السيد وزير الفلاحة بهذا الخصوص.
شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الموالية لوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، تفضل السيد الوزير.

نقطة نظام السيد الرئيس؟ تتعلق بالتسيير؟ تتعلق باش؟ ب

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

بتسيير الجلسة.

السيد الرئيس:

بتسيير الجلسة. عفوا، السيد الوزير، نسمعوا نقطة نظام تتعلق بتسيير الجلسة.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

بتسيير الجلسة بكاملها، إلى سمحت.

أنا تنقرا المادة 100 من الدستور تقول في الفقرة الأخيرة: "تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها"، يعني احنا في جلسة خاصة، لسنا أمام جلسة الأسئلة الشفهية، والتقييم ليس نقدا ولا افتتاحيا، هو حوار بين الحكومة في برنامجها والوزراء. الآن ما سمعناه، السيد وزير الفلاحة أعطانا غير تقرير مكتوب.. كان.. لا، نخلو نخلو المسألة ديال التضامن الحكومي، خاصو يقول لنا ها نقط الضعف، ها نقط القوة في "المخطط الأخضر" باش يكون حوار، وهذا كيتجلى من خلال الملاحظات والمدخلات ديال.. والا هاذ الجلسة الخاصة حولناها إلى جلسة مساءلة، في حين - أنا معك السيد الوزير - على أنها ليست جلسة مساءلة ولكنها حوار في ظل سياسات للتقييم ماشي للنقد. فلذلك أتأسف أنه الوزراء اللي معنيين ما حاضرينش.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة وصلت.

تفضل السيد الوزير. تفضل، الكلمة عندك، السيد الوزير، في حدود 15 دقيقة.

السيد محمد عبو، الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

صندوق التنمية الصناعية: بالنسبة لهذا الصندوق لقد تم إلى حدود تم يوليو 2016 وضع رهن إشارة المنظومات الصناعية الفعالة المهيكلية وآليات الدعم للمقاولات الصغيرة والمتوسطة وكذا للمشاريع الصناعية والإستراتيجية ما مجموعه 17.3 مليار درهم من صندوق التنمية الصناعية، ويتوزع هذا الغلاف المالي، كما يلي:

- 52% لفائدة 41 منظومة صناعية مهيكلية؛
 - 24% مخصصة لآليات الدعم الموجهة لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة؛
 - 24% للمشاريع الصناعية الإستراتيجية.
- إن تعبئة هذا المبلغ سيكون تدريجيا، ويتناسب مع تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا فيما يخص إحداث مناصب الشغل وتطور النشاط المزاو، وتنقسم عروض الدعم إلى 4 أصناف، وهم:
- أولا، دعم الاستثمار للمقاولات الصغيرة والمتوسطة والمقاولات الكبرى التي تعتبر قاطرة للمنظومات في ميدان التجهيز والآليات والبنيات؛
 - ثانيا، تطوير تنافسية المقاولات التي توجه أشطتها للتصدير وكذا رفع الحواجز التي تعترض هذا القطاع؛
 - ثالثا، تبني إجراءات مالية تمكن من تقوية الدينامية؛
 - رابعا، تطوير البنيات والمناطق الصناعية الموجهة للكراء بالنسبة للمشاريع الإستراتيجية.
- بالنسبة للتمويل، فقد تم إبرام مجموعة من الاتفاقيات القطاعية للتمويل مع المجموعة المهنية للبنوك بالمغرب، والتي ستمكن من تنشيط التدفقات المالية نحو الفاعلين الصناعيين، ولاسيما قطاع النسيج.
- وفي هذا الصدد أجازت هيكلية المنظومات الصناعية الفعالة استئناف القروض والتمويلات الموجهة للتنمية، وهو ما تم التأكيد عليه في التقرير الأخير لبنك المغرب، حيث أقر 89% من الفاعلين الصناعيين بالمغرب أن هناك تحسن ملحوظ في الولوج إلى القروض.
- العقار: وفي هذا الإطار، وفي إطار توفير الوعاء العقاري المناسب، اعتمدت الوزارة برنامجا طموحا يتمحور حول إنجاز مشاريع حظائر ومناطق صناعية مندمجة موجهة للكراء.
- ومن جهة أخرى، تم اعتماد منهجية جديدة للاستجابة بشكل فعال لتلبية الطلبات خلال السنوات القادمة، عبر:
- إحداث موقع إلكتروني (<http://www.zoneindustrielles.ma/>) يحتوي على جميع العروض الموجودة، كما سيمكن هذا الموقع المستثمرين من معلومات دقيقة حول المسائل التقنية والمالية؛

فإن تفعيلها على شكل منظومات صناعية هو في طور الإنجاز، وسيتم قريبا التوقيع على عقود الأداء الأمثل أي (Contrat de Performance) لتفعيل هذه المنظومات.

وبخصوص قطاع السيارات والطيران موضوع عقد الأداء الأمثل، فإنهم يساهمون في تنمية وتطوير وتنسيق منظومات الفروع التي تنتمي لهذه القطاعات.

بالنسبة لتأثير هذه الإستراتيجية على مجال التشغيل، فبخصوص خلق مناصب الشغل، هناك مؤشرات لقياس تأثير "مخطط التنمية الصناعية" على ذلك:

- أولا، مناصب الشغل المزمع إحداثها والمشار إليها في إطار المنظومة الفعالة التي يتم تنزيلها عبر عقود الأداء الأمثل قطاعيا، والتي تعبر عن الالتزامات بخلق مناصب الشغل في أفق 2020 من طرف الفيدراليات المهنية للقطاعات المذكورة، وأذكر أن كل الفيدراليات المهنية هم أعضاء في الاتحاد العام للمقاولات المغرب؛

- ثانيا، مناصب الشغل المحدثة فعليا في إطار المشاريع المنجزة من خلال اتفاقية الاستثمار الموقعة مع الفاعلين الصناعيين، والتي تعبر عن مناصب الشغل التي سيتم إحداثها في مواقع الإنتاج التي هي طور الإحداث أو طور التوسع.

ومن المتوقع أن يبلغ عدد مناصب الشغل التي التزم الفاعلون بإحداثها في إطار المنظومات الفعالة حوالي 427 ألف منصب شغل في أفق 2020. أما بخصوص المناصب المحققة، فمنذ أكتوبر 2013 أبرمت الوزارة والمستثمرين عدة اتفاقيات مهيكلية لجذب أو توسيع صناعات عالمية رائدة بالمغرب. كمثل على ذلك: هناك قطاع السيارات، أذكر شركة yasaki , (Renault, Psa, Peugeot, Citroën Delphi) وقطاع الطيران (Stelia, Airbus) وقطاع الطاقات المتجددة (Siemens) وقطاع النسيج (Décathlon).

لقد تم إحداث حتى تم يوليو 2016 حوالي 158 ألف منصب شغل من خلال اتفاقية الاستثمار المبرمة بين الوزارة والفاعلين المغاربة والأجانب. إن أجرة إحداث مناصب الشغل انطلقت فعليا مع بداية هذه السنة، وستستمر الوتيرة بشكل أكبر خلال السنة المقبلة، إن شاء الله.

فيما يخص الدعم الموجه للفاعلين، وتبعاً لالتزامات الفيدراليات المهنية والمستثمرين، عملت الدولة من خلال الوزارة المكلفة بالصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي على توفير الوسائل المالية والمادية اللازمة لضمان نجاح المنظومات الفعالة، وذلك تماشيا مع المبادئ الموضوعية مع انطلاقة "مخطط تسريع التنمية الصناعية"، ولا سيما تلك المقررة في صندوق التنمية الصناعية، كما أن الإفراج عن هذا الدعم سيكون تدريجيا ومناسبا لما سيتم تحقيقه من الأهداف المسطرة في المنظومة الصناعية.

- سياسة تنموية واضحة تستجيب للحاجيات المعبر عنها، وذلك بتعبئة 1000 هكتار مخصصة للمنظومات الصناعية عبر نموذج الكراء. التكوين: في إطار ورش التكوين تم بذل مجهودات هامة لإحداث تحول قوي في المقاربة العمومية للتكوين، فلأول مرة تم إنجاز دراسة لتكوين مستخدمين عمليين، تقنيين، مهندسين ومسيرين، تماشياً مع احتياجات الفاعلين خلال السنوات المقبلة.

وفي هذا الإطار، سيتم اعتماد خريطة جهوية للتكوين ستكون بمثابة دفتر تحملات بالنسبة للصناعة ولعاهد التكوين والمدارس والجامعات. وفيما يخص المعطيات والمؤشرات المتوفرة حول القطاع، فإن الوزارة تجد صعوبة في التعامل مع الأرقام المقدمة من طرف المندوبية السامية للتخطيط المتعلقة بحصيلة مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020، حيث تدمج هذه الأخيرة، يعني (HCP) مؤشرات القطاع الصناعي مع قطاع المعادن وقطاع الصناعة التقليدية، ولذلك ينبغي تتبع ورصد على المدى المتوسط تطور مناصب الشغل الصناعية التحويلية، وسيتمكن هذا الإجراء بدون شك من تقييم واقعي ودقيق لمدى نجاح هذا المخطط وتأثيره في خلق مناصب الشغل.

وبخصوص المشاريع الاستراتيجية التي تم تحديدها، فإن عروض الدعم لم يتم تحديدها في جهة معينة بالمغرب - كما جاء في التقرير - حيث أن كل العروض لا تميز بين الجهات، وترتكز بالتالي على المشاريع ومستوى الدعم بالنسبة لكل القطاعات والمنظومات الصناعية.

وتجدر الإشارة في آخر هذا المحور، أن ميثاق الاستثمار الجديد، سيكون كل جهة على حدة من تبني سياسة خاصة بها لدعم المستثمرين لتنتم ما تقوم به الوزارة في إطار "مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020".
تلكم السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أهم ملاحظات الوزارة بخصوص تقييم مخطط التسريع الصناعي.

أما بالنسبة لمحور تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013، فتماشياً مع سياسة الأوراش الكبرى التي تتبناها الحكومة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، نصره الله، واعتبار لكون تكنولوجيا المعلومات أحد الركائز الأساسية لمواكبة هذه السياسة وكذا التغلب على الفجوة الرقمية وإدماج المغرب في الاقتصاد الرقمي، اعتمدت الوزارة إستراتيجية "المغرب الرقمي 2013"، والتي كانت تهدف آنذاك إلى تحقيق ناتج داخلي خام إضافي يقدر ب 27 مليار درهم وخلق حوالي 30 ألف منصب شغل عمل إضافي في أفق 2013.

وترتكز هذه الإستراتيجية على 4 محاور أساسية، وهي:

- محور التحول الاجتماعي؛
- محور الخدمات العمومية الموجهة للمتعاملين مع الإدارة؛
- محور إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

- محور صناعة تكنولوجيا المعلومات.

فيما يخص تقرير اللجنة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة، أود أن أعرض على حضراتكم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بعض الملاحظات التي تخص تقييم إستراتيجيات المغرب الرقمي، وهي كالتالي:

أولاً: بالنسبة للإمكانات المتاحة لإستراتيجيات المغرب الرقمي 2013:

لقد جاء في التقرير أنه تم تخصيص لهذه الإستراتيجية مبلغ إجمالي قدر ب 19.5 مليار درهم، إلا أن التكلفة المقدرة لهذه الإستراتيجية حددت في مبلغ 5.6 مليار فقط، ولم يكن هناك أي مبلغ إجمالي مخصص، كان هناك تقدير.

وبالنسبة للجنة المكلفة على السهر على توفير برنامج الحكومة الإلكترونية، فإن الأمر يتعلق بالمجلس الوطني لتكنولوجيا الإعلام والاقتصاد الرقمي وليس اللجنة الوطنية للتكنولوجيا المعلومات كما جاء في التقرير.

أما محور الخدمات العمومية الموجهة للمتعاملين مع الإدارة، أسند تنفيذه إلى لجنة قطاعية تشرف على برنامج الحكومة الإلكترونية، تم إحداثها على مستوى القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، ولم تشمل هذه اللجنة وكالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما هو مشار في التقرير.

وللتأكيد كذلك، فقد تم تنفيذ تدابير مواكبة بإشراك القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، وليس فقط من قبل الوزارة المكلفة، كما جاء في التقرير.

ثانياً، حصيلة تنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013:

بالنسبة للجدول المبين في التقرير والذي يضم نتائج إنجاز المشاريع المدرجة في المحور الأول المتعلق بالتحول الاجتماعي، فبخصوص الإجراءات المتعلقة بدعم تجهيز المدرسين بأجهزة الكمبيوتر ومعدات الربط بالإنترنت، مازال قيد التنفيذ ولم تتعد نسبة الإنجاز 11% كما جاء في التقرير، غير أن البرنامج امتد من 2008 إلى 2013 واستفاد حوالي 150 ألف إطار تربوي من جهاز حاسوب مربوط بالإنترنت مع متم 2011، أي بإنجاز ما يفوق 100%.

كما تمت مواصلة إنجاز النسخة الثانية لهذا البرنامج على شكل دعم الاشتراك الشهري للأنترنت..

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد

الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

الكلمة الآن لوزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة في حدود 20 دقيقة.

السيد عبد القادر اعامرة وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيدة الرئيسة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بصدق، السيدات والسادة المستشارين، أنا سعيد بالمشاركة في هذه اللحظة الدستورية المميزة، هاذي ثاني مرة أشارك بعد مجلس النواب منذ يومين، وهذه في الحقيقة لحظة مهمة جدا لأنه مضى علينا زمن كنا نطمح داخل المؤسسة التشريعية إلى أن تكون لنا الإمكانيات والآليات لتقييم السياسات العمومية. الحمد لله، الآن هذا يأخذ طريقه، بالطبع الأمر ليس سهلا، لكن الحمد لله، هذا التمرين الآن ما بين المؤسسة التشريعية والحكومة، لا بد أن يأتي أكله في السنوات أو في المراحل المقبلة.

أنا عندي بعض الملاحظات المنهجية حول ما نحن بصدده، وبعيدا على أي مزايدة، غير نؤكد على مجموعة من الأمور:

نحن نتحدث على تقييم للسياسات العمومية، وهذه السياسات العمومية يفترض أنه كين تقرير أعدته اللجنة الموضوعاتية، والذي يجب أن يكون المنطلق ديالنا في تقييم هذه السياسات، لأنه على كل حال مساءلة الحكومة هي واحد المسألة اللي عندها بطبيعة الحال المجال ديالها، وهي المسألة مفيدة، وهاذي بطبيعة الحال من الآليات اللي عند المؤسسة التشريعية، لكن الإشكال ديال السياسات العمومية اللي تنعابو منو هو أن هناك مجموعة من السياسات التي لا نجد لها المتسع والفضاء لتقييمها كما يجب أن نقيمها.

وهاذ القضية في الحقيقة الدستور عندما نص عليها، يجب أن ننتبه إلى أن هناك سياسات عمومية اللي هي عابرة للحكومات، فلا يصح عقلا ولا منطقا أننا نجيو وناخذو هذه السياسة العمومية ونقسموها لطريفات، هاذ الطريف أنا موجود فيه، إذن هو جيد، وهاذ الطريف أنا غير موجود فيه إذن بالتابع غير ماشي هو هاذك.

السياسات العمومية سياسات عمومية ديال البلاد ديالنا، وستلاحظون أن أغلب السياسات التي نتحدث عنها، والتي اخترقوها، مشكورين، هي سياسات انطلقت قبل هذه الحكومة. انطلقت بأهداف، هناك بعض الأهداف أعيد النظر فيها، لكن احنا الذي نسعى إليه كحكومة وكؤسسة تشريعية أن نرى مدى تنزيلنا لهذه الأهداف، والآثار ديال هاذ السياسات العمومية على البلاد ديالنا في مختلف المناحي.

وأود أن أتوجه في الحقيقة، إلى سمح لي السيد رئيس فريق الأصالة

والمعاصرة، يعني في إطار المناقشة البعيدة عن كل التوتر، أولا، الربط بإنتاج الثروة لم يكن موضوعيا، بحيث أنه لا يمكن أن نتحدث عن رقم، ونعتقد أن هذا الرقم الذي ذكره السيد الرئيس هو رقم مشرف، بالنظر للوضعية الاقتصادية الدولية، لكن اجترأه من السياقات الميزانياتية والاقتصادية - في نظري - هو اجترأ غير موفق، لأنه كيف يصح، مرة أخرى من الناحية الموضوعية، أننا نتكلمو على رقم الناتج الداخلي الخام، بطبيعة الحال دون ذكر مجموعة من الحثيات ديالو، وما نقولوش مثلا بأن الحكومة ورثت عجزين توأمين، والسيد الرئيس عارف بهذه الأمور، وهما عجزان خطيران جدا، كان ممكن أن يصيبا البلد والاقتصاد ديال البلد بالسكته.

كيف يصح ألا نتحدث عن أن الحكومة ورثت - وهذا يعلمه الجميع - إشكالات معقدة عمرت لسنوات، منها مثلا المقاصة، 2012 السيد الرئيس تيعرف أن المقاصة بوحدها ابتلعت 56 مليار ديال الدرهم من الميزانية، إذا أضفنا ذاك الشيء يمكن الناتج الداخلي الخام ديالنا يولي أكبر مما نتصور. كيف يمكن أن نغض الطرف على الإشكالية ديال صناديق التقاعد، والسيد الرئيس والسادة المستشارون يعلمون أن هذا كذلك مما عمر لسنوات.

كيف يمكن أن نغض الطرف - وأنا أتكلم من موقع العارف بهذه الأمور - عن مجموعة من المؤسسات العمومية التي كانت تسير نحو الخائط؟ المكتب الوطني للماء والكهرباء، الحكومة عندما أقرته، أقرته بأكثر من 40 مليار ديال الدرهم، لو كان خذيناها ودرناها فهاذ الناتج الداخلي لكننا في.. وهذا بطبيعة الحال كان يحتاج منا إلى تعبئة الأموال وتعبئة الميزانيات، لكن كذلك يحتاج إلى شجاعة سياسية، لأن ما سنتحدث عنه من سياسات عمومية في ميدان الكهرباء والماء لا يمكن أن يتم بدون مؤسسة إستراتيجية لها كامل صحتها المالية والاقتصادية.

كيف يمكن أن نغض الطرف عن سداد المتأخرات ديال المقاولات؟ راه ساهل باش الحكومات السابقة تلتزم وتتجي حكومة تتلقى كايته متأخرات. غير في قطاع المحروقات كانت تتجاوز 15 أو 16 مليار ديال الدرهم. كيف يمكن أن نغض الطرف عن الالتزامات الاجتماعية التي اتخذت فيها قرارات في ظروف استثنائية، نعلم كل حيثياتها، والتزمت بها الحكومة؟

علاش تنقول هاذ الشيء، السيد الرئيس؟ السيد الرئيس، والسادة المستشارين، علاش؟ لأنه نحن بصدد واحد الموضوع اللي هو موضوع مهم جدا لبلادنا، اللي مرتبط بتقييمنا لهاذ السياسات العمومية، وأساسا في التقييم نستحضر الأهداف التي سطرت والإكراهات التي حالت دون تحقيق هذه الأهداف على المستوى التمويلي على مستوى السوسيو اقتصادي، وغير ذلك.

وعاود على بدء أنا نتكلم الآن في القطاع الذي يفترض، بطبيعة الحال،

و300 ميغواط هو تقريبا دولة من الدول ديال إفريقيا جنوب الصحراء، يمكن لو ينتج اللي بغا، ينتج 500، ينتج 1000، ينتج 1500، وهذا شي شجاعة، بحيث أنك قادر على أن تعطي واحد المجموعة من الخيارات الأخرى غير الخيار ديال المكتب الوطني للكهرباء، فتحنا الجهد المتوسط للاستثمار، فتحنا الجهد المنخفض للاستثمار، وأنا أقول هذا في جملة صغيرة، ولكن أتم تعلمون أن هاذ الأمر - كما تقول العرب - "دونه خراط القناد"، لأن ماشي شي حاجة سهلة، أنك تقدر تقنع جميع الفاعلين بأهمية أن تفتح الجهد المتوسط والجهد المنخفض. الجهد المنخفض غير يكون عندو أثر على المستهلك المغربي، لأنه غادي يجي في واحد الوقت يمكن لو يستعمل الألواح الشمسية ويدير واحد المقاصة مع الموزعين.

درنا الوكالة الوطنية لضبط قطاع الكهرباء، وهذا مهم جدا، بحيث لن تتدخل الدولة من الآن فصاعدا في تحديد تعريفة الدخول للشبكة الكهربائية، لأن الدولة طرف، الإدارة طرف من الأطراف. ودرنا بطبيعة الحال الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي، اللي غادي تمكننا بطبيعة الحال من امتلاك الناصية ديال هاذ المجالات النووية، إلى الله عز وجل يسر في السنوات المقبلة. على كل حال، هذا من البدائل اللي هي موجودة عندنا الآن.

بطبيعة الحال نحن عندما نتحدث عن المجال الطاقى لا نتحدث فقط عن الإنتاج، كنتحدثو على ثلاث مستويات:

مستوى إنتاج الكهرباء، لكن كنتحدثو عن البنية الصناعية، وأقول للتاريخ أن فهاذ الحكومة - وأنا مضطر أن أقولها، واخا ما كيعجبنيش هاذ الشي - عندما كنت وزيرا للصناعة، ألزمتنا في مدونة الصفقات العمومية تدخل الموازنة الصناعية، وطورنا المفهوم ديال الموازنة الصناعية باش يولي الإدماج الصناعي، لأنه لا يعقل باش البلاد تدير استثمارات بالملايير ديال الدراهم، وهاذوك اللي تياخذوا المناقصات (les adjudicataires) يمكن لو يشري من ألمانيا، يمكن لو يشري من أمريكا، وأنت لا حظ لك في ذلك.

الآن عندنا بعض المشاريع في المجال ديال الريجي اللي وصلنا لحوالي 70% من الإدماج الصناعي المحلي، وهذا كيشرح لكم علاش شركة بحال (Siemens) جات وفتحت واحد المعمل ديال مليار و200 مليون باش تنتج ذوك المراوح (Les pales) ديال أسمييتو، لأنه هذا من الأمور التي أصبحت الشركات التي كانت تقول سابقا لن فعلها لأن المؤسسات المالية الدولية كانت تقف بجانبها، أصبح الآن هذا من الأمور المهمة جدا، لأنه احنا بالنسبة لنا بدون بنية صناعية اللي غادي تحقق هاذ النقل التكنولوجي واللي غنتفع بلادنا، سنكون بحال شي واحد كيعطي خيرو لغيرو.

المسألة الثالثة - وهذا مهم جدا - وهو أننا ألزمتنا أنفسنا باش يكون عندنا واحد المستوى من البحث والتنمية. أنا لا أتحدث عن البحث على (la recherche fondamentale) على البحث النظري، أنا أتحدث عن البحث اللي مرتبط بالتنمية، بحيث عندنا إكراهات، عندنا إكراهات ديالنا

أنتي سأحدث فيه هو القطاع ديال الطاقة بالأساس، كيف يمكن أن نتحدث عن إنتاج الثروة ونحن بلد - وأتم تعلمون ذلك - كان يرتهن إلى الاستيراد الطاقى ب 98% وهو ما يمثل أولا، إشكالات على مستوى الموازنات ديالو، ويمثل إشكالات كذلك على مستوى قدرته على الحركة بالنسبة للمقاولات ديالو، إلى غير ذلك؟ ونحن الآن نقتخر - على كل حال - ماشي غير هاذ الحكومة ولكن عموم الفاعلين، بأن لدينا الآن إستراتيجية طاقية انطلقت سنة 2009، ونحن نعدل فيها بعض المقتضيات، بناء على أنه جلالة الملك أعلن على هدف جديد، وهاذ الهدف اللي أعلن عليه جلالة الملك كان هدف الذي تمت دراسته، وهاذ الإستراتيجية الطاقية التي جعلتنا الآن أقول بكل افتخار، نتحكم نسبيا في واحد المجال حساس جدا لا يمكن تصور أي نشاط بدون أن نمتلك مداخله ومخارجه.

وأنا نعطي غير بعض الأمور للسادة المستشارين مشكورين، على كل حال، أنا اطلعت على التقرير، هو - كما تفضل السيد المقرر - هو تقرير كان تقريبا تجميعيا، يعني ما دخلش في واحد المجموعة ديال التقييمات، ولكن احنا في الإستراتيجية الطاقية ديالنا نركز أساسا على تهمين الموارد المحلية، وهاذ الموارد المحلية هي الموارد ديال الطاقات المتجددة، وهذا سمح لنا بأن نكون في توازن مع المنظور ديال المملكة المغربية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، وهذا كما تقول العرب "وقع الحافر على الحافر".

الحمد لله، عندنا موارد طاقية، تهمينا تيمكن يخلينا، إن شاء الله، في أفق 2030 نوصول ل 52% من القدرة الكهربائية ديالنا المنشأة من أصل متجدد، وهو رقم كبير جدا ورقم محترم على المستوى الدولي، وعندنا الآن إلى حدود 2030 تكاد بالميجاواط واحد نعرف ما سيكون لنا، عندنا 20% غنتكون شمسية، إن شاء الله، و 20% ريجية و 12% كهرومائية، وغادي تولي عندنا 25% من الغاز الطبيعي المسال 20% من الفحم الحجري، وغنتقصو الفيول إلى حدود 3%، وهذا مهم، وعلاش؟ حيث حتى بالنسبة للمستثمرين يكادون يعرفون تقريبا (au mégawatt près) آش غادي يكون عندنا، إن شاء الله، في 2030.

إذن غنتقصو من الأحفوري بحيث غنهبطو الفحم الحجري ل 20%، ولكن غندخلو الغاز الطبيعي المسال، وهاذ الشي علاش طلقنا المشروع ديال الغاز الطبيعي المسال اللي غير يكون حجم الاستثمار ديالو 40 مليار ديال الدرهم، وألزمتنا أن يمر حتما عبر الشركات المغربية، بحيث لا يكون هذا المشروع فقط مشروع دولي بدون تكون للشركات المغربية حظ فيه، باعتبار أنه مشروع محلي.

كذلك في هاذ الاتجاه هذا، رفعنا السقف ديال الإنتاج الذاتي، وهاذي شجاعة قمتنا بها، علاش؟ ما بغيناش نخليو احنا المستثمرين يرتبطوا فقط بالمكتب الوطني للكهرباء، الإنتاج الذاتي الآن السقف ديالو 50 ميغواط، يعني مدينة بحال تطوان، يمكن أي مستثمر تكون عندو هاذ القدرة، وزدنا على هاذ الشي، قلنا اللي عندو الحد الأدنى 300 ميغواط،

شكرا السيدة الرئيسة.

شكرا السادة المستشارين.

السيدة رئيسة الجلسة:

السيد الوزير، عندك مازال 4 دقائق، حيث ملي بديتي الكلمة ديالك راه كان خطأ في (tableau)، (donc) إلى بغيتي تكلم عنك ما زال 4 دقائق، واخا، شكرا.
إذن الكلمة الآن للسيد وزير السياحة في حدود 15 دقيقة.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

أريد في الأول أن أشكر مجلس المستشارين على هذه الفرصة، هذه الفرصة مهمة جدا لتنفيذ آلية دستورية، وأريد أن أهنأ مجلس المستشارين على ذلك، لأن هذه سنة حميدة تجاوبنا معها، تجاوبنا مع هذه الآلية بكل أريحية، وكذلك تجاوبنا معها في إطار تزويد اللجنة وكذلك الحضور مع اللجنة وتزويدها بكل الوثائق في هذا الإطار.

نعم، نحن في لحظة تأسيس وفي لحظة تمرين، ويجب أن نعطي لأنفسنا الوقت لكي نجد الآلية المناسبة من أجل أن نفعّل هذه السنة الدستورية فيما يخص تقييم السياسات العمومية.

أنا المسألة الأولى اللي بغيت نوقف عندها وهو أننا بصدد تقييم - على الأقل في هذه الجلسة - خطط واستراتيجيات اللي هي طويلة الأمد، هي طويلة الأمد، تعاقبت عليها حكومات متعددة، وهذه الحكومات المتعددة حاولت تطبيقها في إطار أولويات تحدها هي هذه الحكومات، ولكن هناك ثوابت لا محيد عنها، هناك ثوابت لا محيد عنها، لأن هاذي استراتيجيات على المدى البعيد، تدوم 10 سنوات، تدوم 15 سنة، والبعض منها يدوم أكثر من ذلك، ولكن راه ماشي كل حكومة كنجي كنجير الأهداف فيما يخص هذه الإستراتيجيات العمومية، ماشي كل حكومة كنجي كنجير أهدافها تعيد النظر في ثوابت هذه الإستراتيجية، إعادة النظر في بعض القضايا ولكن هذا يتطلب استشارات اللي كنتعدى الحكومات المتعاقبة واستشارات اللي هي فيها كثير من الأطراف كنتعدى الحكومات، إذن هاذي مسألة أساسية.

والمسألة الثانية هو أنه حين نتكلم عن التقييم، لأنه الرغبة السياسية والإرادة السياسية موجودة، لأنه هاذي استراتيجيات تتعدى الحكومات.

إذن الإرادة السياسية موجودة في هاذ الإطار هذا، ولكن التقييم يكون تقنيا إستراتيجيا، يكون كذلك تقنيا بالنسبة لهذه الإستراتيجيات العمومية، لأن - كما يقال في التقييم الإستراتيجي - "يرى الشيطان في

اللي خاصها ذيك الإكراهات تستاجب لها المؤسسات البحثية ديالنا، وهذا بطبيعة الحال من شأنه في السنوات المقبلة، السادة المستشارين، السادة الوزراء، أن يعطي لبلادنا واحد المناعة في ما يتعلق بضبط توازناتنا الطاقية.

وقبل أن أختتم، بغيت نقول واحد القضية، راه دخول المغرب في الرهان ديال الطاقات المتجددة لا يعني أنه لن يواصل تنقيبه في الأحواض الرسوبية ديالو على النفط والغاز، احنا عندنا 900 ألف كيلومتر مربع ديالنا، أحب من أحب وكزه من كزه، فيها (L'onshore) وفيها (L'offshore)، والآن استطعنا باش نجيبو أكثر من 35 شركة دولية، وهاذ الشركات الدولية تشتغل على قدم وساق، والراجح، الراجح، إن شاء الله، في السنوات المقبلة يكون عندنا واحد الحظ من الغاز الطبيعي.

لكن اللي مهم بالنسبة لبلادنا، هو أن هذا الذي سيأتي لن يكون إلا شيئا جيدا، وإلا فالاقتصاد الوطني فهو اقتصاد متنوع، والآن أثبتت التجارب على المستوى الدولي أن الذي سعت إليه المملكة المغربية منذ سنوات في تنوع اقتصادها هو الذي أعطاها واحد المناعة.

الآن، بطبيعة الحال، في ضوء ما أعلن عنه جلالة الملك في قمة الأطراف، والاختيار ديال قمة الأطراف كان عندو دلالات، عاد عندنا 52% كهدف، بطبيعة الحال درنا واحد إعادة تجميع القطاع المؤسساتي الطاقية، بحيث أننا أعطينا مجموعة الصلاحيات لشركة "MASEN"³، وحيننا مجموعة ديال الصلاحيات للمكتب الوطني، وأقول للذين لم يستوعبوا هذا الأمر، المكتب الوطني مؤسسة عمومية ديال الدولة المغربية وشركة "MASEN" مرة أخرى هاذي شركة خاصة ديال الدولة المغربية، وجميع الشركات اللي كاينين في القطاع الخاص عمومية مملوكة للدولة المغربية، لا يصح أن نقول كلاما لا يستقيم، ما كاينة لا وكالة فلان ولا مكتب ديال فلان، هاذي مملوكة للدولة المغربية، وأتم تعلمون أن الدولة عندما تملك شيئا لا يمكن أن تخصص منه شيئا أو تتبع إلا بترخيص من المؤسسة التشريعية، وهاذي هي الضمانات بطبيعة الحال، أنه في المستقبل، إن شاء الله، غنكون عندنا واحد القدرة على أن نضبط هذا.

وهاذ الشيء علاش عاود على بدء، علاش النموذج الطاقية الآن في المملكة المغربية يستهوي الآخرين؟ علاش؟ لأنه نموذج براغماتي، فيه مزيج طاقية براغماتي، ينطلق من الموارد المحلية ديالنا، وغتلاحظوا بأننا احنا ركزنا على الشمسي والريجي والكهرومائي، لكن من غدا إلى ثبّتت مثلا الطاقة العضوية (La biomasse) أنها صالحة باش تكون سياسة عمومية، حتى هي يمكن لها تدخل في المزيج ديالنا الطاقية، وستحمي بطبيعة الحال بلادنا، وستسمح لنا أنه في 2030، السيدة الرئيسة، أننا، إن شاء الله، نزلو هاذ التبعة الطاقية إلى حدود 80%.

³ Moroccan Agency for Solar Energy

والدور ديال الدولة هو ما يخص منحارج المشاريع، منحارج هاذ المنتجعات التي تم اعتمادها، هذا هو النموذج اللي عملوا.

دول أخرى اعتمدت نماذج أخرى، إلى مشيتي مثلا للمكسيك، الدولة هي اللي كندير التهيئة وتضع رهن المستثمرين العقار.

بالنسبة لنا احنا اعتمدنا نموذج اللي هو قطاع خاص - قطاع خاص، مع الدور ديال الدولة اللي تيكون في الخارج، اللي تيكون خارج هذه المشاريع اللي تيكون في إطار البنية التحتية، غادي نشوفو بأنه كين هناك قصور بالنسبة لهاد النموذج المعتمد.

المسألة الأخرى وهو أنه أردنا - وهاذي كانت سابقة تاريخية - أردنا أن نخرج 6 محطات في آن واحد، في غضون 6 سنوات أو 8 سنوات، أن نخرج 6 محطات اللي هي 6 مدن، راه فاش نتكلم على محطة بحال السعيدية ولا بحال ليكسوس كما تمت صياغتها، راه كنتكلمو على مدينة بكاملها، 25 ألف سرير سياحي، تقريبا واحد 25 ألف سرير ديال السكن، يعني مدن "مارينا" إلى غير ذلك، هادي مدن بكاملها بكل ما يتبع الكلمة من معنى، نريد أن نخرجها إلى الوجود، ولكن كذلك باستثمار كبير جدا وهندسة صناعية مهمة جدا.

كانت تحديات كبيرة جدا بالنسبة لهاد "المخطط الأزرق". نعم هناك تحديات اللي واجهت المخطط الأزرق:

المسألة الأولى هي قلت بأنه 6 مدن في نفس الوقت، المسألة وهو أنه ليست فقط محطات، ولكن هي مدن بكاملها، والمسألة الثالثة هو نموذج غير مرجح، يعني أنه نموذج اللي أعطينا للمستثمرين اللي مشاوا باش يعملوا التهيئة ديال السعيدية وديال ليكسوس إلى غير ذلك، لم يكن مرجح بشكل كبير جدا، ولم يتم إغراء المستثمرين باش يمكن لهم أنه يجيوا لهاد النموذج هذا. وكذلك المسألة اللي كايته وهو أنه راه ما يمكن لكش تدير فقط 1000 سرير ولا 2000 ولا 3000 سرير، وتقول بأنه عندي محطة، راه عندنا الآن في السعيدية 4000 سرير، ورغم ذلك هناك مشاكل بالنسبة لتسويق هذه المحطة على المستوى الدولي، خاصك لابد واحد الطاقة إيوائية اللي تتوصل ل 7000 إلى 8000 سرير باش يمكن تقول بأن عندي محطة بمواصفات كبيرة أو أكثر من ذلك، هذه المسألة الأخرى كذلك.

والمسألة اللي خاصنا نعرفو أنه الأزمة المالية اللي وقعت في 2008، كثير من المستثمرين اللي كانوا في تاغازوت، اللي كانوا في ليكسوس، اللي كانوا كذلك في السعيدية إلى غير ذلك غادروا، واضطرت الحكومات آنذاك واضطرت كذلك الدولة أنه أن تبحث على مستثمرين مؤسستيين، مستثمرين وطنيين، وهنا كنشوفو الدخول مثلا ديال الصندوق المغربي للتنمية السياحية الذي تمت الإشارة إليه في إطار التقرير، الدخول كذلك ديال صندوق الإيداع والتدبير والدخول كذلك ديال مستثمرين وطنيين، إذن هذا كيو تعني ماذا؟ يعني بأنه هناك طموح، ولازلنا في إطار هذا الطموح في إطار "المخطط الأزرق" نعتمده في إطار "المخطط الأزرق".

التفاصيل"، "الشيطان في التفاصيل"، يعني أنه التدبير ديال السياسات العمومية - كما نرى أو سنرى ذلك فاش غادي نوصلو لوزارة السياحة والإستراتيجية ديال "المخطط الأزرق" - راه كثير من الأمور التي كانت تحديات كبرى ماشي كانت في غياب الإرادة السياسية عند الحكومات المتعاقبة، كان في أمور تتعلق بالنموذج المالي المعتمد، وهاذي مسألة تقنية وإستراتيجية، تتعلق كذلك بالبنية الاستثمارية لبعض هاذ المشاريع هادو، تتعلق كذلك بآليات التسويق والترويج المعتمدة بالنسبة لهذه المشاريع، تتعلق كذلك بآليات التتبع وكذلك في التغيرات اللي كيعرفها المحيط، راه منذ اعتماد مثلا إستراتيجية ديال المغرب الأزرق منذ 15 سنة، هناك ثورات اللي وقعت في المحيط ديال اعتماد هذه الإستراتيجيات، إذن هذه كلها أمور اللي هي تقنية، وهي إستراتيجية ولا يعني أنه هناك غياب للإرادة السياسية فيما يخصها.

أنا بالنسبة لي المسألة ديال "المخطط الأزرق" والإستراتيجية ديال السياحة، سواء "الإستراتيجية 2010" أو "الإستراتيجية 2020"، "المخطط الأزرق" تم برعاية ملكية، وهاذ الإستراتيجيات كذلك برعاية ملكية واهتمام ملكي مباشر، هاد "المخطط الأزرق" بدأ في 2001 وكان هو صلب وكنه الإستراتيجية ديال 2010، لأنه من بعد فاش وصلنا للإستراتيجية ديال 2020 صار فقط محورا من المحاور الأساسية.

المسألة الأولى اللي خاصنا نعرفو أنه تم اعتماد هاذ الإستراتيجية ديال "المخطط الأزرق" في 2001، ووصلت ل 2010 وما بعدها، وصلنا ل 10 مليون ديال السياح اللي كان هو الهدف ديالنا، ولكن هناك تعثرات عرفها "المخطط الأزرق" في إخراج الست محطات الأساسية اللي كنا نتكلمو عليها ابتداء من 2001، هادي المسألة الأولى.

المسألة الثانية وهو أن هذا كان طموح، لأنه المغرب يتوفر على مؤهلات كبيرة جدا على مستوى الشواطئ، وهاذ الطموح هذا وهو أننا نوصلو لواحد البنية التحتية ديال تقريبا 80 ألف إلى 100 ألف سرير على مستوى الشواطئ المغربية، باش يمكن لنا أننا نوصلو لواحد الشريحة معينة ديال السياح اللي هي شريحة متوسطة، شريحة اللي كتمشي كمجموعات مدن معينة، شريحة اللي كتنجي ب (Charter) وشريحة اللي كتنجي من أسواق معينة مثل السوق الألمانية، مثل السوق الإيطالية، مثل السوق الروسية، مثل أسواق أخرى، هذا هو الطموح اللي كين والشريحة التي كنا.. ولكن النموذج، أشنو هو النموذج اللي تم الاعتماد ديالو باش يمكن لنا أننا نخرجو إلى الوجود الست محطات الموجودة في "المخطط الأزرق"؟

النموذج اللي تم اعتماده هو أننا غادي نجيبو مستثمرين اللي يديروا التهيئة (des aménageurs)، وهاذ المستثمرين اللي غادي يديروا التهيئة هما اللي غادي يوجدوا العقار، وبعد ذلك يأتي ما نسميهم (les développeurs) يعني أنهم اللي يجيوا يعملوا فنادق، ويعملوا وحدات سياحية ويعملوا وحدات سكنية، هذا هو النموذج.

تتضاف إلى هاذ المخطط هذا، ولكن ما تعينش بأنه ما كانتش صعوبات، صعوبات لا في التوقع، لا في جلب المستثمرين، لا في التصويت، ولكن هذا يعني أنه المغرب يعول على هذه الشريحة اللي هي ما هو شاطئي من أجل تنويع السياحة ديالو.

كعرفوا بأنه المغرب هو وجهة ثقافية بامتياز، 80% من السياحة المغربية هي سياحة ثقافية، ونريد أن نوسع هذه السياحة بالتركيز على ما هو شاطئي، اللي عملتو هاذ الحكومة ما هو؟ وهو أنه قالت هناك 6 محطات أساسية بالنسبة "المخطط الأزرق"، يجب التركيز على 3 محطات، ركزنا على السعيدية، ركزنا على تاغزوت، وركزنا على ليكسوس، توفقتنا ب 80% في الذهاب في هذا الإطار، في إطار استثماري بالنسبة للسعيدية وبالنسبة لتاغزوت، ونريد أن نصل، إن شاء الله، أنه بالنسبة للمحطات الأخرى أننا نشتغل عليها.

المسألة الأساسية ما هي؟ المسألة الأساسية وهو أنه مستقبلا يجب أن يكون المجهود ديال التهيئة ديال المنتجعات في إطار "المخطط الأزرق" هو مجهود ديال القطاع العمومي، ومجهود ديال الدولة، هذا ما نعمل عليه الآن، هذا هو اللي توفقتنا به مثلا في السعيدية، هذا هو اللي الآن نشتغل عليه في تاغزوت.

إلى بغينا نعملو شي محطة في المستقبل بالنسبة لمنتجع سياحي بكل المواصفات الدولية، يجب أن تكون التهيئة والتنمية من طرف إما فاعلين مؤسستيين أو كذلك من طرف الدولة من أجل أننا نوصولو باش نجلو أكبر عدد ممكن من المستثمرين مع تحفيزات وتشجيعات أساسية في هذا الإطار هذا، باش يمكن لنا أننا نوصولو باش تكون عندنا طاقة محترمة على المستوى الشاطئي، كما هو بالنسبة لدول أخرى في البحر الأبيض المتوسط، مع العلم أنه بالنسبة للمغرب هناك تنافسية كبيرة جدا موجودة على مستوى جزر الكناري، على مستوى إسبانيا، على مستوى اليونان، وعلى مستوى دول أخرى، نعم، وعلى مستوى إسبانيا، هذه التنافسية كبيرة جدا، ويجب كذلك أن نجد الأسواق بالنسبة لمن يريدون أن يأتوا إلى المغرب.

وأنا تنظن أنه النموذج الأساسي باش يمكن لنا أننا نجيبو أكبر عدد ممكن من السياح بالنسبة للشواطئ ديالنا هو هذا المزج بين ما هو شاطئي وما هو ثقافي وما هو طبيعي، وهذا هو الامتياز اللي موجود عند المغرب وهذا هو الامتياز اللي يمكن يتوقف فيه.

وشكرا لكم.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر في حدود 15 دقيقة.

نعم هناك نتائج تم تحقيقها، ولكن كانت تحديات كبيرة جدا، البعض منها بالنسبة للمحيط خارجة عن الإرادة ديال الحكومات المتعاقبة، البعض منها لأنه هناك تغيرات كبيرة وقعت، خصوصا على مستوى النموذج الاستثماري الذي تم اعتماده، ولكن رغم ذلك، وأنا غادي نعطيكم بعض الأمثلة، هناك تم تحقيق نتائج مهمة جدا، رغم كل هذه الصعوبات التي كانت منذ 2001 إلى عهدنا الآن.

مثلا إلى خذيتوا السعيدية، السعيدية تم الاشتغال بها في أواخر 2010، والسعيدية الآن فيها الطاقة ديال تقريبا 4500 سرير، فيها كذلك مارينا، فيها (Golf) وفيها كذلك عدة أمور بالنسبة للتنشيط ديال السعيدية.

كانت تشتغل منذ 2010-2011، ولكن هناك صعوبات كبيرة جدا وقعت بالنسبة للسعيدية، سواء بالنسبة للبنية التحتية، سواء بالنسبة للمسائل المتعلقة بالترفيه حالت دون أن تستمر في جلب السياح الدوليين، واحد الوقت تم توقيف ترويجها على المستوى الدولي، ثم أنه الذهاب إلى ما هو وطني، إدخال الصندوق المغربي للتنمية السياحية، إدخال كذلك صندوق الإيداع والتدبير، والآن نشتغل على أننا غادي نزيدو في الطاقة الإيوائية باش توصل ل 7000 ولا 8000، هناك 3 فنادق جديدة بالنسبة للسعيدية. فصل الصيف ما كيعرفش إشكالية، ولكن هناك موسمية بالنسبة للفصول الأخرى، سنشتغل عليها من أجل الرفع من هذه الموسمية، هذه المسألة الأولى.

مثلا إلى خذينا تاغزوت، تاغزوت كذلك كانت من المشاريع التي كانت مبرجة منذ 30 سنة، ولكن مبرجة كذلك في إطار "المخطط الأزرق"، أول مرة كفتح تاغزوت هاذي منذ سنتين، الآن فيها فندقين وفيها كذلك (Golf) ونشتغل على 3 أو 4 فنادق باش يمكن أنه تاغزوت تصبح من الوجهات الأساسية، ولكن وجودها قريبا من أكادير، وجودها كذلك قريبا من مطار كطار أكادير، أعطها إمكانيات وأعطها كذلك مميزات أساسية.

ولكن مثلا البعض من المحطات مثل (Mazagan) على مستوى الدار البيضاء، على مستوى جنوب الدار البيضاء، على مستوى الجديدة، تشتغل بشكل جيد الآن. هناك، نعم، فندق واحد ووحدات سكنية و(Golf) وكذلك وحدات ترفيهية أخرى، ولكن القرب ديالها من الدار البيضاء والقرب ديالها من المطار هو اللي أعطها هاذ الإمكانية، وهي الآن أننا نشتغل على ما هو الجزء الثاني والجزء الثالث فبا يخص (Mazagan).

هذا يعني ماذا؟ يعني بأنه "المخطط الأزرق" هو مخطط، هو طموح وطني بالنسبة للمغرب باش يمكن لنا أننا نرفعو من الطاقة الإيوائية على مستوى ما هو شاطئي.

نعم، اشتغلنا على هذا في إطار الحكومات المتعاقبة، نحن الآن نصل إلى طاقة محترمة على مستوى ما هو شاطئي اللي وصلت إلى 50 ألف سرير بين "المخطط الأزرق" وغير "المخطط الأزرق"، هناك محطات جديدة

السيد لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

أولا، أريد أن أشكركم بهاته المناسبة، مناسبة تقييم السياسات العمومية، وهي محطة في غاية الأهمية إذا أعطيناها محتواها الحقيقي، لأن العنوان جيد ولكن المحتوى ليس في مستوى العنوان، لماذا؟ كنا ننتظر ماذا تمت معالجته؟ ما هي الإيجابيات؟ ما هي السلبيات؟ وماذا يجب أن تقوم به الحكومة المقبلة، إن شاء الله؟ بغض النظر ما درتو والو، درتو.. اللي تقول ما درنا والو حتى ل 7 أكتوبر، ماشي هنا. الشعب هو اللي غيحكم في هاذ الشيء، ولكن هنا تناقشو بهدوء من أجل النهوض بالاقتصاد المغربي، لأن هاذ الشيء اللي جامعنا هنا، ماشي واش درنا وما درنا.

غنسمحو لي ندير بعض المقارنات، ماشي باش نستصغر ذاك الشيء اللي داروا الناس اللي قبل منا. لا، باش نقولو، الحمد لله بلادنا تقدمت، لأن ماشي ضروري نجيو نقولو اللي كان قبل منا ما دار والو، ماشي ما دار والو، ولكن الحمد لله، هاذ البلاد الوتيرة باش بدات تتخدم تتحسن، وهذا، الحمد لله، على بلادنا.

إذن المقارنات أنا ما بغيتش في هاذ القطاع بعدا اللي عندي شي واحد يجي يقارني مع 5 سنوات، غندوز 5 سنوات بغيت 10 سنوات، 10 سنوات مقابل 5، هذا تحدي كترفعو، 10 مجال جوج مرات، مجال ذاك شهبان 2 في 1.

الناس تيقولوا لكم علاش ما مشيتوش بسرعة؟ أولا، ما كاينش شي واحد ما كرهش يمشي بالسرعة اللازمة، نوصول ل 7 أو 8% ديال النمو الاقتصادي، ولكن اعطاوني طريق محفزة كلها، ها اعمارة تكلم على التقاعد، تكلم على المقاصة، تكلم على العجز ديال 7.5%، تكلم على المشاكل، كلها طريق محفزة، ما جيناش باش نهرسو ذيك الآلة. خلينا بعدا نقادو الطريق، 50 ولا 60% ديال الوقت ديالنا معالجة إشكاليات الماضي.

هذا بعدا نقولو بلادنا، الحمد لله، دارت هاذ الشيء، هذا مفخرة للبلاد، ماشي مفخرة لهاذ الحكومة، مفخرة للبلاد، لأن كلكم شاركنوا في التصويت وفي المناقشة وغيره، راه حتى المعارضة جزء من تدبير الشأن العام، المعارضة جزء من تدبير الشأن العام، غنقولو كل واحد غيقول واخا في المعارضة في الوقت ديالنا داز هاذ الشيء، أنا مع نقابة التعليم العالي وغيره تنقول الوقت ديالكم هاذ الشيء اللي تدار وتنجز حتى أتوما شريك في الإنجاز، ماشي درت ما درت، إيوا ما درنا والو، ها المغرب يلاه بقي فين بقي، صافي فرحانين؟ ماشي هذا هو المنطق باش خدامين، خدامين بواحد

المنطق آخر إيجابي بالنفس الإيجابي.

غنقول لكم في هاذ القطاع التعليم العالي، الشريحة دروك ديال 18، 19، 23 سنة اللي كندرس في الجامعة وصلت 31.3%، كانت 28% أي أن، الحمد لله، المجتمع المغربي بدأ المستوى ديال المجتمع تيرتفع وتيوصل للجامعة، والمعدل الدولي راه 32%، راه قراب للمعدل الدولي، وهذا إيجابي جدا، ولكن ماشي غير هاذ الحكومة اللي دارت، لا. هذا مسلسل ديال تطوير التعليم في المغرب، وخاصنا نفوتو المعدل الدولي.

العدد الإجمالي للطلبة هو باقي قليل، الحمد لله، عندنا 400 ألف كين في التكوين المهني، هي 826 ألف في القطاع الخاص، القطاع الخاص تمثّل تقريبا 5% من جينا كانت بالقطاع الخاص 507 آلاف أي زائد 63%، الوتيرة ديال تزايد الطلبة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المغرب، ورغم ذلك، الحمد لله، بقينا مستمرين في البنيات وفي تزويد الجامعات بالأساتذة وغيرهم، وهذا مزيان.

العدد الإجمالي ديال الخريجين من الجامعات في 2016: 102 ألف خريج، كانت 71 ألف في 2012، هذا كذلك تزويد هاذ القطاعات كلها علاش تتكلمو خاصها تتزود بالأطر. معدل التطور ديال الخريجين 15% في السنة، كان المعدل غير 8.5%.

الطاقات الاستيعابية من 2012 لهننا عملنا 144406 مقعد جديد، 144 ألف، وكين مدرجات اللي غادي تخرج في آخر السنة، إذن انتقل عدد المقاعد اللي موجودة عندنا من 513 ألف في 2016 مقابل 363 ألف قبل 2012، إذن التطور كبير في الإنجازات ديال المقاعد، لأن كان الاكتظاظ في الجامعات المغربية، وما يمكنش يكون الاكتظاظ، قلة الأساتذة ونطلبو الجودة، ما يمكنش، خاصة في المؤسسات ذات الولوج المفتوح، أما ذات الولوج المحدود، الحمد لله، المستوى مستوى دولي.

كذلك هناك افتتاح جديد على ما نسميه ب (Les fondations) اللي عندها هدف غير ربحي، وهذا ربما إنجاز الناس ما كيغطيوهش قيمة، ولكن إنجاز عظيم لأن كنعرفوا في 2012 مليار و 200 مليون درهم مشت فقط غير في التسجيل ديال الطلبة خارج المغرب، غير التسجيل، ماشي الفلوس اللي كيخرجوا والي كيخرجوا خارج القانون.

سنة 2015 أوكرانيا فيها الحرب تسجلت 1200 طالب مغربي، إذن مازال ما عندناش نستاجبو للحاجيات ديال المجتمع المغربي، وذيك اللي تيقولوا الدولة، الدولة، الدولة، يجب، يجب، ها فين وصلوا بنا.

الآن هاذ المؤسسات مجال فاس الأورو متوسطية، مجال الشيخ خليفة، مجال الشيخ زايد، مجال (L'école centrale de paris) في الدار البيضاء، هاذو كانوا طلبة غادي يمشيوا يقرأوا وغادي يخرجوا العملة الصعبة، تيقروا في بلادهم وتيقروا حدا والديهم، وشحال من غوات كان، الخوصصة ما الخوصصة، أنا ما خوصصت حتى حاجة، هاذوك اللي كانوا قبلي اللي جاؤوا الخوصصة، ما شي أنا.

كاينش البطالة فيها، واحنا عندنا بطالة (ingénieurs réseaux réseaux réseaux) لأن كانت موضة.

(Les terres rares)، التراب النادرة، فتحنا ماستر ما كاينش في دول، حدانا جيراننا، أوروبيين، قليل الدول اللي عندهم ماستر في التراب النادرة، لأن المغرب فيه التراب النادرة ما كوناش ناس، (La batterie au lithium) فتحنا تخصصات اللي كيشغلوا عليها ناس في الولايات المتحدة وفي كندا، خاصنا تفتح هنايا، ولكن بمن؟ بالتعاون مع المغاربة المقيمين بالخارج هم اللي مدعينا.

بلاقي نزيد، لا، لا، نمشي لشي بلاصة..
أراوا لنا الزيادة في المنح، هاذي بلا ما نتكلم عليها، ربما نتكلم على راسها، من 700 مليون درهم ل 2 مليار ديال الدرهم، زائد 50%. عدد الطلبة الممنوحين انتقل من 280 ألف ل 315 ألف، وباقي خاص 100 ألف منحة أخرى، وخاص أولاد التكوين المهني حتى هم ياخذوا المنحة، مازال ما وصلناش رغم هاذ الشي ديال "إنجاز"، وكاين شي معطى غتتخلعوا، 2001-2011، 10 سنوات انتقلنا من 32 ألف سرير ل 33 ألف سرير، 100 سرير في السنة. في ظل هاذ الحكومة انتقلنا، واتصنوا من 33 ألف ل 58 ألف، من 33 ألف ل 58 ألف، من 33 ألف ل 58 ألف، هذا الوزير كيتكلم رسمي، ألف في 10 سنوات، واحسبوا، قداش تحسب، كثير هاذ الشي.

التغطية الصحية، بالله عليكم علاش ما تدارش؟ الجانب الاجتماعي، بغيتوا الاستقرار ديال البلاد، هاذ الحكومة على الأقل تشكروها غير على الجانب الاجتماعي، واش كاين شي بلاد يكون فيها استقرار والمرأة عندنا 4 ولا 5 ديال الوليدات ومات لها رجليها وكندور في الزنقة كتسعى، دايزين طوموييلات ديال 200 مليون، وهي ما عندها حتى العشا، وبغيتوا الاستقرار، ما يمكنش هاذ الجانب الاجتماعي تحرك بقوة، وكطلبوا، إن شاء الله، أنه يستمر.

الطلبة، الاستثمار في الطالب، ما كاينش المغرب ديال غدا إلى ما عطيناها للطلبة، المطاعم كانت 10 ولت 20. الاستثمار في الطالب المغربي، هاذ الشي اللي درنا كثير وما كافيش، إذن احنا ما كنفولوش وصلنا، لا. وضعنا الأسس لشي مغرب جديد، اللي غادي يجي ما غاديش يلقى المشاكل اللي لقيت ديال 97، ما غاديش يمشي للمقاصة، ما غاديش يمشي للتقاعد، غادي يلقى المغرب، الحمد لله، ذاك طريق الكودرون اللي قلنا لكم تقادوا الحفاري، ممكن يمشي حتى ب 140 في الساعة إلى كان الرباح ما يدبر لوش (Procès)، إذن 120 بعدا مضمونة.

هذا هو، خاصنا نقولو البلاد ديالنا تقادات وغتنتلق ويكون عندنا الأمل ونخاطبو الشعب المغربي بهاذ الأمل، ماشي ما كاين والو، هاذ المغرب ملي تقاد هاذ الاستقرار، هاذ الجانب الاجتماعي اللي تعالج وما كافيش، خاصنا غير نصدقو مع أنفسنا ومع بلادنا.

تجميع الجامعات، عشرات السنوات، المطالبة بتجميع الجامعات الرباط، سلا، الرباط، الدار البيضاء. الحمد لله التجميع، الآن زائد التجميع عنكم (polytechniques 15) في المغرب، هذا يلاه المرسوم خرج، باش نجتمعو ذوك المؤسسات الصغيرة باش تكون عنكم الكتلة الحرجة في عدد الأساتذة في العدد ديال اللي كيديروا البحث العلمي، كان مؤسسات صغيرة بحال تكوين الأطر، باش كل واحد يكون مهندس في القطاع ديالو، ولكن الآن التوجه العالمي هو الدمج هو التجميع هو الكتل الحرجة بحال الشركة، الشركة إلى جمعت 2 شركات صغار ولا 10 ديال الشركات صغار تيولي عندهم شركة كبيرة أحسن، إذن هذا هو المنطق اللي خدامين فيه، ولكن هدف غير رجحي، واعدت النقابات على أن هاذ الشي غادي يجي بقانون باش ما ييقاش جمعية تعطيها الأرض الدولة، راه دخلنا القانون ديال (Euro-Méditerranéenne) راه دخل للبرلمان وطالبت كل شي المؤسسات الأخرى تجي بالقانون باش تصادقوا عليها باش تناقشوها.

التأثير البيداغوجي، عدد الأساتذة كاين من 1012 لهنايا 2700 منصب جديد، وكاين 1830 تحويل، إذن المعدل 900 منصب مالي سنويا للجامعات المغربية، 900، معدل 900 منصب سنويا.

خلال الفترة 2001-2012 كان المعدل 426 سنويا، وباقي الخصاص. أنا ما تقولش أن تعالج المشاكل كلها أبدا، هاذ الوتيرة ديال هاذ العام وصلنا لهذيك الوتيرة اللازمة اللي اتفقنا مع النقابات أنها ضرورية، هاذ السنة في القانون المالي اللي غادي يجيكم 1500 منصب، هاذ الوتيرة هي اللازمة، دوزنا أن الأستاذ ممكن يبقى لحتى ل 71 سنة، وهاذ الوتيرة لأن كاين ناس اللي كيمشيو للتقاعد وكاين الاكتظاظ، إذن واحا بنينا البنات إلى ما عندكش الأساتذة البنات ما صالحة لولو، إذن خاص الوتيرة ديال 1500 تبقى على الأقل سنويا للجامعة المغربية إلى بغينا نرقاوا بالجامعة ديالنا للمستوى المطلوب عالميا.

إصلاحات ديال الإجازة، إصلاح الماستر، إصلاح الدكتوراه، احنا، إن شاء الله، قراب نكملوه، إصلاح ديال الطب كذلك (LMD⁴) ما كايش في الطب، يلاه دخل للطب وتأخرنا كثيرا كثيرا، تقريبا 2000 مسلك عندنا في التخصصات، الآن كنفتحو التخصصات اللي ما كانتاش في المغرب. الشباب عندنا عاطل، وكاين تخصصات اللي كان بإمكاننا نعملوها ما عملناش، نعطيك غير أمور سهلة (Le Big data) مهندس ديال (Le Big data) الآن في الولايات المتحدة بين 12 ألف حتى ل 13 ألف دولار شهريا، 2015 الجامعات العالمية كلها سددت ما بين 40 حتى ل 60% ديال الطلب العالمي، حلينا هذه السنة تقريبا 6 ديال الماستر، السنة المقبلة (L'internet des objets)، 2020 تقريبا 80 مليار ديال الأشياء غادي تكون (connectés) ما كاينش اختصاصيين في العالم، وما

⁴ Licence, Master, Doctorat

وأعذر إذا خذيت الكلمة مرة أخرى، فنظرا لضيق الوقت ما استطعتش باش تقدم كل الملاحظات، ملاحظات الوزارة فيما يخص التقرير.

وإذا سمحتم غادي نمدكم به مکتوب، لأن الملاحظات متعددة، التقرير جا بأرقام لا أساس لها من الصحة، أرقام اعتمد على تقارير بعض المؤسسات، وهاديك المؤسسات اللي اعتمد عليها هي صححت ذيك الأرقام، وصححتهم في إطار ملاحق، يعني (des annexes)، ولكن اللجنة اعتمدت غير على التقرير الأول لهاذ المؤسسات، إذن كان من المفروض باش نمشيو نشوفو هاذوك (les annexes) ديال ذوك التقارير، هذا من جهة.

من جهة ثانية، السيد الرئيس، بغيت فقط تقدم الحصيلة أو نعطي موجز حول حصيلة مخطط التسريع الصناعي 2014-2020، بغيت نذكر بأن مخطط "إقلاع" اللي انطلق في سنة 2005 وانتهى في 2009، وجا "ميثاق الإقلاع الصناعي" 2009-2014، خلال هاذ الفترة ديال 10 سنوات تم إحداث، وصلنا ل 70 ألف منصب شغل، في ظرف سنتين ونصف من هاذ مخطط التسريع الصناعي تم إحداث - أقول إحداث فعليا - 158 ألف منصب شغل.

وقعت الوزارة مجموعة من المنظومات الصناعية مع مجموعة من القطاعات، والتزمت هاذيك القطاعات باش تحدث 427 ألف منصب شغل في أفق 2020، ولكن فعليا تم تحقيق 158 ألف منصب شغل. صحيح ملي تمشيو لمعطيات أو تقارير (Le HCP) المندوبية السامية للتخطيط ما تجبروش هاذ الأرقام، لأن المعطيات اللي عند (Le HCP) تتأخذ بعين الاعتبار، ماشي غير الصناعة التحويلية، كندخل فيها الصناعة التقليدية وكندخل فيها كذلك المعادن، الآن أقول أرقام مضبوطة محققة 158 ألف.

السيد الرئيس،

قبل قليل، قيل كلام خطير جدا، كنت كنتني أن الكل أو اللي قال هذا الكلام خاصو يكون حاضر معنا، لأن قيل واحد الحكم مسبق على عضو في الحكومة، وقال بأنه يغيب عن جلسات المؤسسة بطريقة منتظمة.

بغيت نؤكد لمجلسكم الموقر أن الحكومة بجميع أعضائها، بتوجيه من السيد رئيس الحكومة، هي كتعطي واحد الأهمية خاصة للمؤسسة التشريعية، سواء تعلق الأمر بالأسئلة الشفوية، اللقاءات أو الاجتماعات داخل اللجان أو كذلك مثل هذه الجلسات.

ولهذا الوزير مرة واحدة غاب عن الجلسة، وكان مبرمج أسئلة، كان هناك نشاط ملكي في مدينة الدار البيضاء، ولهذا بغيت غير نصحح، هذا معطى لأن كنعتهرو هو حكم مسبق على عضو في الحكومة.

الموضوع ديال الحكامة والمقاربة الديمقراطية التشاركية، الوزارة الوصية مع من دارت هاذ المنظومات؟ دارتهم مع الفيدراليات المهنية، وكل هاذ

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الآن للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، تفضل السيد الوزير في حدود 15 دقيقة.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

في الحقيقة هاذ الجلسة جلسة مهمة، والعمل اللي قامت به اللجنة، ولو عندنا عليه ملاحظات، لأنه تبعناه وتبعته شخصيا، نيابة عن السيد رئيس الحكومة، فيما يخص الاجتماعات وفي ما يخص الحضور إلى غير ذلك، ولكن ما كين باس - كيف قال الأخ اعمر - احنا كنؤسسو، ما عندنا علاش نعاتبو بعضيتنا، كنؤسسو لواحد الحاجة مهمة اللي بها غنبرزو التقدم ديال بلادنا من جهة، ومن جهة نبرزو كذلك التعثرات ديال بلادنا.

فالتقدم الذي نطمح إليه ببلادنا لا يقتصر فقط على مجرد مؤشرات غالبا ما تتجاهل مسار كل بلاد وخصوصياته، وإنما نريده أن يشكل تحولا اقتصاديا واجتماعيا حقيقيا، تشمل ثماره جميع المواطنين.

إذا كان من حقنا، إذا كان من حقنا أن نعتر بما حققناه من مكاسب تنموية، فإن على جميع الفاعلين في القطاعين العام والخاص مضاعفة الجهود من أجل الارتقاء بالمغرب إلى مرتبة جديدة من التقدم بين الدول الصاعدة، والتي سبق لنا أن حددنا مقوماتها، وهو ما يقتضي العمل الجاد للرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني والتقييم الموضوعي للسياسات العمومية والتحصين المستمر للاستراتيجيات القطاعية والاجتماعية.

ورغم كل الإكراهات المرتبطة أحيانا بالسياق الدولي، وأحيانا أخرى بالاقتصاد الوطني، فإن المغرب، والحمد لله، في تقدم مستمر، فإن المغرب، والحمد لله، في تقدم مستمر دون نفض ولا غاز وإنما بسواعد وعمل أبناءه.

شكرا السيد الرئيس.

كلام جلالة الملك.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن إلى الجزء الثالث من هذه المناقشة، وهي.. بقي من رصيد الحكومة 4 دقائق، ياك؟ نعم؟ استهلك الوقت ديال السيد الوزير. أيه 4 دقائق ديال السيد الوزير السي عارة، ياك؟ تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد

الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

احنا غير كنعطيوكم إشارة السيد الرئيس لا يمكن أن نقوم بتقييم السياسات العمومية في 4 دقائق، ونعطيو للمقرر ديال اللجنة 10 دقائق، 10 دقائق قال كلام ما كاينش في التقرير، قال كلام جديد ما اتفقاش عليه، ما كاينش في التقرير.

السيد الرئيس:

الملاحظة وصلت، الملاحظة وصلت. شكرا.

الله يخليكم، قبل ما نمرو للجزء الموالي من برنامج هذه الجلسة، يهمني أن أذكر بأمرين اثنين:

كلكم تقريبا، حضرات السادة الوزراء والسادة المستشارين والسادة الرؤساء المحترمين، أكدتوا على أننا لا زلنا في مرحلة تأسيسية فيما يتعلق بتقعيد اطلاقنا الجماعي، لا البرلمان ولا الحكومة، بهذه الوظيفة الجديدة المتعلقة بمناقشة وتقييم السياسات العمومية.

نمضى ألا تطول هذه الفترة الانتقالية ديال التمرين وديال التأسيس. ولكن راه احنا كنا كراكو، لذلك أنا أشكر السيد الوزير لأنه أثار انتباهي باش نطلب من الجميع، من السادة الوزراء ومن السيدات والسادة البرلمانيين المستشارين اللي تدخلوا، موافاة المكتب بالمداخلات دياهم باش نضموها للرصيد الوثائقي المرتبط بهذه الجلسة.

ثانيا، يهمني أن أدقق في أمر آخر، السيد الوزير المحترم. أنا من أشرفت شخصيا، كرئيس ديال المجلس، على مراسلة كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات الدستورية والمؤسسات الوطنية اللي قدرت اللجنة بمحض إرادتها أنها تراسلهم باش توافيها بالوثائق والمعطيات وبالإحصائيات اللي قدرت هي، لأن اللجنة سيدة نفسها، هي اللي دارت المنهجية ديالها، هي اللي دارت البرنامج ديالها، وهي اللي حطت اللائحة ديال القطاعات اللي الحكومية أو المؤسسات اللي مرتبطة - بتقديرها - مرتبطة قليلا أو كثيرا بالموضوع ديال إنتاج الثروة.

وأنا حرصت على أنني نراسل، بعض المرات ذكرة مجلس المستشارين كنعتمد بأنه جرى مراسلة بعض القطاعات مرتين باش يوافقوا اللجنة بالوثائق. السيد الرئيس والإخوان اللي معه في اللجنة قاموا بتضمين التقرير الذي وزع عليكم المعطيات الإحصائية اللي توصلت بها، ياك، السيد الرئيس، ما زدت والو؟

فإذن رجاء، خليوننا ننتقلو للجزء الأخير من هاذ البرنامج، وهو إعطاء الكلمة للفرق والمجموعات اللي مازال عندها في الرصيد ديالها، طبقا للتوزيع اللي قررو المكتب وقرروه معنا الإخوان في ندوة الرؤساء.

أبدأ بالفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وظنيت بأنه استهلك الرصيد ديالو، شكرا السيد الرئيس.

فريق الأصالة والمعاصرة، أظن مازال في حوزته بضعة دقائق، ما

الفيدراليات المهنية كايين رؤساء اللي معنا هنا اليوم حاضرين وأعضاء في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وتكلمنا على اللجنة ديال (Le pilotage)، اسمح لي، لجنة القيادة السيد الرئيس، هاذ اللجنة عقدت سلسلة من الاجتماعات (Juin 2014)، أكتوبر 2014، 2015، 2016، وهاذ اللجنة كيتأسسها الوزير الوصي على القطاع، وزير التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والسيدة رئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

إذن، السيد الرئيس، كل ما قيل فهو مجانب للصواب فيما يخص لا الغياب ولا لجنة القيادة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا للسيد الوزير.

لا، أرجوك، ما كاينش نقطة نظام. تفضل أسيدي، نعطيوك..

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

أرجو أن تكون متعلقة بالتسيير، إذا كان ممكن.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

متعلقة بطبيعة الحال بتسيير الجلسة ككل، لأنه أن تعطى في كلمة السيد رئيس اللجنة 10 دقائق وللسيد المقرر 10 دقائق وللمجموعات البرلمانية 5 دقائق و4 دقائق هذا فيه مشكل..

السيد الرئيس:

أرجوك، أرجوك..

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

لا، السيد الرئيس، ما خلينا غير نكلو..

السيد الرئيس:

لا، أرجوك، أرجوك، أرجوك. هذا التوزيع ديال الوقت اللي تعطى بقرار من المكتب وبتوافق الرؤساء داخل اجتماع ندوة الرؤساء.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

نحن لسنا أعضاء في المكتب، وهاذ القضية هاذي يجب أن تناقش.

السيد الرئيس:

هذا المكتب قرر، هذا المكتب قرر. ما يمكنش، ما يمكنش كلما قرر المكتب يجي واحد يقول هاذ الشي اللي قرر المكتب ماشي هو هذاك، هاذ لا يجوز، إلى بغيتوا تتقدموا راه كايين أجهزة أخرى.

عرفتش بالضبط، 4 دقائق، تفضل ألسيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

تعاملنا مع الموضوع بمنطق العبرة بالنتيجة، النتيجة ديال تدير الحكومة الحالية للسياسات العمومية والمخططات الإستراتيجية باينة، هو التخفيض من الإنتاج ديال الثروة.

أنا تساءلت قبلا، قلت أودي الحكومة واش عندها جواب، علاش؟ أتفهم أنه كل وزير يجي هنا يدافع على الحصيلة ديالو وعلى القطاع ديالو، شيء عادي، وإلى قال العكس، ولكن كنت كنتوقع على أنه يتذكرو على الصعوبات، على المشاكل فين كاينة، النواقص فين كاينة، إلى آخرة، وأنا ما جايش هنا باش نرمي الورد على الحكومة أو باش نقول كلام ممنق ديال المجاملة، جينا نعربو الواقع كما هو، كما هو كاين. الحكومة ما جاوبتش علاش فشلت وأخفقت في تحقيق الأهداف ديال المخططات اللي هي طموحة؟ المشكل ماشي في المخططات، المشكل في التدير، وفي هاذ الحكومة كان أسوء تدير لهاته المخططات، علاش؟

في تقديري، عوض وبدل ما رئيس الحكومة يهتم ويعمل على إنتاج الثروة، عمل على إنتاج الأوهام منذ البداية، وقبل كاع ما تتشكل الحكومة وهو كيوزع في الأوهام على المغاربة، وهذا من أكبر الأخطاء ديال رئيس الحكومة، فالأمر ديال إنتاج الثروة كيغني فاعلين، فاعلين اقتصاديين، اجتماعيين ومجتمعيين، بدل ما يتحاور معهم رئيس الحكومة والحكومة ويشركهم في العملية ديال إنتاج الثروة، بدأ بيتز الدولة والمجتمع، وهادي هي، وخليوني ما نهضرش بلغة الخشب، نهضر بالصراحة كاملة وكما هي في الواقع، فبدل أشنو خاص باش نتتجو الثروة؟ خاصنا مناخ الأعمال يكون جيد وسليم، بدل الحكومة والسيد رئيس الحكومة يوفر مناخ الأعمال، فهو يتحدث عن دولتين وحكومتين، أشنو النتيجة ديال هادي؟ أشنو النتيجة ديالها؟ النتيجة ديالها هو النفور ديال الاستثمار الأجنبي وحتى الاستثمار الوطني ما بقت عندو ثقة، هادي هي الحقيقة ديال الأمور. ففي بلادنا الظروف كلها مواتية لهاذ الحكومة باش تنتج الثروة.

أولا، كاين العافية ديال الاقتصاد جات مع العافية ديال الاقتصاد الدولي، وخاصة ديال الشركاء.

ثانيا، هاذ الحكومة طلعت بانتخابات الكل أجمع على نزاقتها، منى عندها قوة ديال الشرعية، قوة الشرعية الشعبية، كان عندها قوة في الدستور ديال أنها تدير الشأن ديال البلاد، ولكن بدل من هذا كلو، هاذ الحكومة أشنو اللي ممكن نسجلو عليها؟

الحكومة ديال الفرص الضائعة، أضاعت الفرص عن البلاد، أضاعت الفرص عن تقدم البلاد، أضاعت الفرصة عن انخراط البلاد في الدول الصاعدة، هاذ الحكومة أكثر من الشفوي، خمس سنين وهي تنتج في

الكلام الفارغ - اسمحو لي قولها - وكنتنتج في الكلام ديال السب والقذف والشتم، خاصة من طرف رئيسها، يمينا وشمالا، وزع السب والشتم على الجميع، نقابات، حتى الباطرونا، جمعيات المجتمع المدني، الجمعيات الحقوقية الجميع، الجميع كان حصل على نصيبه من السب والشتم بدل الحوار الهادئ اللي سمعنا اليوم بعض الوزراء كيدعوا لو، حتى بقت شهرين.

كان خاصكم تدعوا للحوار الهادئ هادي 5 سنين، الحوار ديال الغيورين على الوطن، الغيورين على المستقبل ديال هاذ البلاد في الديمقراطية ديالها وفي التنمية ديالها، ولكن جلسنوا كتنفجوا 5 سنين على توزيع السباب والشتم يمينا وشمالا على الجميع.

إذن فمهي حكومة الفشل، حكومة الخذلان، حكومة الفرص الضائعة، وأؤكد على هذا. هاذ الشيء اللي جعل كل هاذ العناصر مجتمعة جعلت هاذ الحكومة كتنخف في تدير مخططات - صحيح - عابرة للقطاعات، عابرة للحكومات، أشنو خلت لنا هاذ الحكومة، السيد الوزير؟

خلت لنا، نقول لك أشنو خلت، خلت 786 مليار درهم ديال الكريدي للحكومة المقبلة. كتنقول خليت، خليت. خليتوا 786 مليار..

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

خليتوا 11% ديال الفقراء، خليتوا الماسي.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية، وأعتقد بأن الفريق استهلك الوقت ديالو، ياك ألسيد الرئيس؟

الفريق الحركي استهلك الرصيد ديالو، ياك ألسيد الرئيس؟

فريق التجمع الوطني للأحرار استهلك، السيد الرئيس، الوقت ديالك.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، هو الآخر نفذ الرصيد ديالو.

الفريق الاشتراكي استهلك الرصيد ديالو.

فريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلي.

المستشارة السيدة أمال العمري:

عندي 2 دقائق و30 ثانية ديال الفريق الدستوري.

السيد الرئيس:

تفضلي.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس،

لاشك أن القطاع الفلاحي يمثل رهانا سوسيو اقتصاديا واجتماعيا كبيرا،

- ما زال المنتج كيعاني من إشكالية الجودة، أحيانا منتوجات بعيدة عن المواصفات العالمية، الشيء اللي جعل بعض الزبناء التقليديين ديال المغرب يغيروا وجهة الاستثمار بداوا كيشيو تجاه مصر وتركيا؛

- الأسواق الداخلية ما عرفتش تحسن ملحوظ في التجهيزات والتنظيم؛

- إشكالية - وهادي هي الإشكالية اللي كنعبروها احنا في الاتحاد المغربي للشغل كبيرة - هي إشكالية ربط هاذ المخطط بالمخطط الصناعي في مجال الصناعة التحويلية، اللي كايين ارتباط كبير، وفي رأينا القيمة المضافة غادي تيجي من الصناعة، غادي تيجي من التثمين عبر الصناعة التحويلية. والآن أشنو كنعلاظو؟ كنعلاظو (les usines de congélation)، (les usines) ديال التثمين كيسدوا واحدة تلوى الأخرى.

الحفاظ على الثروة المائية، في الوقت اللي تستنزف الفرشة المائية الباطنية بفعل الفلاحة التصديرية، كان الأخرى تمكين الفلاحين، خاصة الصغار منهم، من الاستفادة من الطاقات المتجددة، عبر دعمها في إطار فلاحية بيئية قادرة على التكيف ومواجهة التغيرات المناخية، وفي مجال الزراعات البدئية بأقل تكلفة مائية، ما سيجلناش شي تقدم ملحوظ، علما أن الماء غادي يكون هو العملة النادرة مستقبليا.

الحكاممة والتدبير عرفت كذلك بعض الاختلالات في جل المشاريع الزراعات التحويلية، بالنسبة مثلا لأشجار الزيتون الناس غرسوا وخلوها تيس، الفشل في تنظيم التعاونيات، كايين تعاونيات وهمية، ضعف المواكبة والمراقبة بالنسبة للمستفيدين، كذلك كايين إشكال كبير ديال التأطير، السيد الرئيس، مصالح الوزارة كنعاني من نقص محمول في الموارد البشرية مركزيا وجمويا، إضافة إلى تضارب المهام، نقص حاد في عدد المستشارين الفلاحين، في حين أن هناك حاجة ملحة لتكوين وتوعية الفلاحين الزراعيين في مجال التكيف.

السيد الرئيس،

رغم مرور 8 سنوات، باقة المؤشرات المتعلقة بالسيادة الغذائية تراوح مكانها، خاصة بالنسبة للحبوب والسكر والزيت اللي كنعفوق واردات الزيت، الواردات كنعفوق 90%، كما أن المغرب لازال يدفع ما يعادل قيمة 4 سنوات من تصدير الطماطم لأداء مستحقات سنة واحدة من واردات القمح.

على مستوى العاملين، لازالت شغيلة القطاع الفلاحي تعاني من العديد من المشاكل من قبيل أجور هزيلة، غياب تغطية صحية، عدم التوحيد بين الحد الأدنى للأجر الفلاحي والصناعي، وهذا التزمته به الحكومة والتزم به الوزير الحالي، وغياب الحماية من المخاطر وانعدام شروط الصحة والسلامة في ظل التمييز القانوني وضرب الحقوق النقابية.

السيد الرئيس،

اقتصاديا يتشكل 15 إلى 20% من الناتج الداخلي الخام، عندو مساهمة حاسمة في التوازنات الماكرو اقتصادية وفي الميزان التجاري، اجتماعيا طبعا كيشغل لنا، هو مصدر ديال التشغيل كيساهم بنسبة 40% من اليد العاملة.

مطروح على هاذ القطاع الفلاحي رهان استقرار ومحاربة الفقر وضمان العيش الكريم لنصف ساكنة البلاد، رهان إعداد التراب والتنمية الجهوية، وخصوصا بالمناطق النائية، رهان التنمية المستدامة، خصوصا ما هو مرتبط بالحفاظ على الموارد المائية، رهان السيادة الغذائية لأزيد من 34 مليون مواطن وتوفير الغذاء بالجودة والغنم المناسبين.

في عز الأزمة الاقتصادية المالية البيئية والغذائية، تم وضع "مخطط المغرب الأخضر" 2008 من أجل جعل هاذ القطاع، القطاع الفلاحي، أحد الركائز الأساسية في النسيج الاقتصادي الوطني، مستندا طبعا على دعامتين، كنعرفوهم، كان خيار الدولة من خلال هاذ الإستراتيجية اللي رصدت لو ميزانية مهمة جدا 150 مليار، إعطاء الأولوية للدعامة الأولى، فلاحية عصرية ذات قيمة مضافة (capitalistique) بتخصيص 80 مليار لكبار الفلاحين على قلتهم، بهدف تقوية الصادرات عبر نسبة التمويل أحيانا كنعفوق 80% من المشاريع دياهم. في حين خصصت 20 مليار فقط للدعم المباشر للدعامة الثانية، والتي تتوخى محاربة الفقر في العالم القروي والرفع من الدخل في المناطق الأكثر هشاشة في إطار مشاريع تضامنية والباقي طبعا لتمويل الأنشطة الأفقية.

على مستوى التنفيذ - وهاذ الشيء اللي مطلوب منا - كيبين بأن هناك العديد من الإكراهات والنقائص إن لم نقل الاختلالات.

في ظل إشكالية تعبئة العقار، ذوي النفوذ والمال هما اللي استفادوا من الأراضي المسترجعة بحال دابا من (la Sodea et la Sogeta) اللي عطاهم بسومة كرائية ديال 1500 درهم للهكتار سنويا، دون غيرهم من الفلاحين المتوسطين والصغار وخريجي المعاهد الفلاحية وأحيانا دون احترام دفاتر التحملات، وخاصة الجوانب المتعلقة بالاستثمار، تشغيل الأطر والتقنيين والحفاظ على مكتسبات العاملين والعمل.

بالنسبة للتمويل والدعم، كذلك مرة أخرى الاستفادة من نصيب كبار الفلاحين والشركات، رغم التحسين الملاحظ نسبيا في نسب ومساطر دعم القطاع الفلاحي في إطار صندوق التنمية الفلاحية.

تبقى المشكل ديال التمويل المطروح بالنسبة للولوج إلى القروض بالنسبة للفلاحة الصغار، التثمين والتسويق رغم المجهودات المبذولة في حجم الصادرات. حجم الصادرات يبقى محدود، بقي محدود لهاذا الأسباب:

- اتفاقية التبادل الحر مازالت تتخدم بالأساس مصالح الدول والتجمعات الكبرى، مما يضع على الفلاحة المغربية فرص الاستثمار والتنافسية؛

هاذي، وأقر بأن المشاريع الستة التي تداروا في المغرب ما كانت مثرية للمستثمرين ومشاولا، وأنا كنت الأسبوع الماضي في تاغزوت، ما كاينش لا محطة ديال السياحة ولا هم يحزنون، هناك أطلال محطة سياحية. أما السيد وزير التعليم العالي، والذي جاء يشنف أساعنا، كما هي عادته دائما، بأن 31% من الشباب اللي عندهم 19 حتى ل 23 سنة ولاوا كيوصلوا للجامعة، ولكن يقول لنا آس من تعليم عندهم في الجامعة؟

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم..شكرا.

أنا كنعطيك حقك كامل، غير منقوص، ولكن حقك اللي كيرجع لك كما تقرر في المكتب، في ندوة الرؤساء. أنا آسف ما عندي ما ندير لك، شكرا. شكرا كذلك للجميع، للسيدات والسادة المستشارين وللسادة الوزراء على المساهمة ديالكم، في هذه الجلسة. أرفع الجلسة المتعلقة بمناقشة تقييم السياسات العمومية.

ملاحق: المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة

I- مداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية:

1. مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في الوقت الذي كان فيه الرأي العام ينتظر قطيعة مع الماضي، وفاء من أحزاب الأغلبية بعودها في الحملة الانتخابية وفي البرنامج الحكومي، ها نحن اليوم في اللحظات الأخيرة من عمر هذه الحكومة، وفي إطار تقييمنا للسياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة مع استمرارية انتقائية في التعاطي مع ملفات كبرى ترهن مستقبل البلاد والعباد. وفي الوقت الذي كانت الأغلبية تقول إنها ستنتج سياسة اقتصادية شاملة ومندمجة، ها نحن أمام مقاربات قطاعية كانت هدف انتقادات من طرف العديد من الهيئات والمؤسسات.

وأكثر من ذلك، فإننا أمام مقاربات ممركة تقتصر على رصد الاعتمادات المالية لمختلف الوزارات دون أية رؤية أفقية مؤطرة ودون ربط حجم الاعتمادات بنتائج نجاعة وفعالة السياسات المعتمدة في هذه القطاعات والحكم بالنجاح أو الفشل بطبيعة النتائج المحققة. ولسنا في حاجة إلى التدليل على أن هذه المقاربة هي إخلال بالمبدأ الدستوري الأساسي المتمثل في ربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس،

إننا، وباسم الفريق الاشتراكي، بمجلس المستشارين كنا دائما نؤكد على

كان لزاما إجراء تقييم مرحلي لهذا المخطط، ماشي بالضرورة يتعطي "لماكزي"، وذلك من أجل الوقوف على النواقص وتقومها بصفة موضوعية. وطبعا ما غاديش يتأتى هاذ التقييم إلا بانخراط أطر الوزارة ومصالحها المختصة والفاعلين في المجال، تباديا للهفوات والأخطاء التي شابت المرحلة السابقة، والتي كان أهم (critique) التي كانت لها هي عدم الانخراط وعدم التشاور والمنهجية الانفرادية التي كانت طبعت (l'élaboration de ce plan).

كيبقى السؤال العريض، كيبقى السؤال العريض: هل استطاع "مخطط المغرب الأخضر" فك الارتباط العضوي بين النمو والتساقطات المطرية أم أنه حان الوقت لمراجعة النموذج الاقتصادي المغربي؟

شكرا السيد الرئيس.

شكرا أعضاء الحكومة.

شكرا السادة والسيدات المستشارين.

السيد الرئيس:

وما استهلكتيش الدقائق اللي بقاية لك. طيب، شكرا السيدة الرئيسة. الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تنازل عما كان في رصيده للاتحاد المغربي للشغل.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل ألسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

يظهر لي ما كاين علاش نديرو التقييم، لأنه الحكومة ما كايناش، الحكومة أغلب وزرائها مشاولا، وهذا دليل واضح وساطع على كيفاش كتعامل الحكومة مع التقييم.

نحن في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نتكلم لغة الصدق والموضوعية والوضوح، ولا نتفن غيرها، فمن أعجبه واستساع كلامنا "فبها ونعمت" ومن لم يستسغ، فله أيضا ذلك.

هذه الجلسة كان من المفروض أن تكون هادئة وميزة، تتميز بنقاش هادئ ما بين المستشارين، ما بين البرلمان وما بين الحكومة لتقييم السياسات العمومية. السياسات العمومية تتجاوز الحكومة، إنها تمم البلاد، تمم المغرب وتمم الدولة، فالمخططات كلها اللي كنتكلمو عليها ماشي مخططات ديال الحكومة. واللي كان المفروض اليوم فهاذ الجلسة هادي أننا نتناقشو بهدوء ونشوفو فين تمكنا جميع نتجو الثروة، وفين ما تمكناش.

السيد وزير الطاقة والمعادن يشرف على قطاع للثروات الطبيعية، ومشى كيتدخل وكتتكلم لنا على التقاعد. بغيت نقول للسيد الوزير - واخا هو مشى - التقاعد ضربة موجعة لمنتجي الثروة، لفئة من منتجي الثروة.

السيد وزير السياحة و"المخطط الأزرق" ديالو، بغينا نسولوه علاش ما تدارش التقييم ديال هاذ "المخطط الأزرق"؟ ومضى شحال من سنة

يتعين استحضار ضرورات الأمن الغذائي في عالم معرض للاهتزاز، وفي وقت أصبح فيه الغذاء رهانا استراتيجيا وأمنيا، وهو ما يتطلب تبيين العمل الزراعي وإعادة الاعتبار للفلاح الصغير وللعامل الزراعي.

فالمغرب قد يصبح مصدرا كبيرا لمنتجات فلاحية عديدة، ولكن ذلك لن يحصنه من نقص في الحبوب، وهو ما يهدد الأمن الغذائي للبلاد إذا لم نشجع زراعة الحبوب، لأن الأمر يتعلق بمسألة إستراتيجية بكل المقاييس وعلى الحكومة ألا تستهين بها.

وحسب مراقبين لازال الاقتصاد المغربي مرتبنا إلى الأمطار، في حين أصبح الجفاف معطى هيكليا وجب التعامل معه واحتساب آثاره وأضراره في السياسات الفلاحية، خصوصا وأن التحولات المناخية مستمرة وتهدد بتصحّر منطقة شمال إفريقيا.

ويبقى التساؤل مطروحا حول حقيقة الوضع الفلاحي بالبلاد، وهل ينجح المغرب في مواكبة التحولات المناخية التي أصبحت تؤثر في كمية الأمطار ودورتها وانتظامها؟ وهل تتغير السياسات الفلاحية بتغير الظروف المناخية؟ وهل يتم اعتماد سياسات استباقية ومحاولات ضبط مجال التدخل وملاءمته واتباع سياسة تؤمن الحد الأدنى من الإنتاج المتلائم مع الطلب المرتبط بالاستهلاك الداخلي وتأمين الاكتفاء الغذائي، أم يتم اللجوء كلما أعلن عن الجفاف لسياسات الدعم وتهدئة الأوضاع؟

نعم لقد جاء المخطط الأخضر بتصور لسياسة فلاحية، تهدف إلى تطوير الإنتاج كما جاء بمجموعة من آليات التحفيز، بإجراءات تمكن من تحسين مناخ ووسائل الإنتاج: تطوير الري الموضعي، وإصلاح المحيط المؤسسي لقطاع الفلاحة إلخ.

وبعد مرور تسع سنوات من التنفيذ، لابد من القيام بتقييم عميق للمخطط واقتراح إجراءات من أجل التقويم. في هذا الصدد نكتفي بسبع ملاحظات أساسية:

1- الاستفادة غير المتكافئة من إجراءات المخطط بين المستثمرين في الفلاحة من جهة، وبين الفلاحين الصغار والمتوسطين من جهة ثانية، وذلك بسبب إشكالية الولوج إلى التمويل البنكي، فتحويل القرض الفلاحي إلى بنك تجاري حد من قدرته على تمويل الفلاحين الصغار والمتوسطين.

واستدراكا لهذا الاختلال، اتجهت الوزارة لإحداث آلية لتمويل الفلاحين الصغار والمتوسطين من خلال بنك للفلاحين الصغار والمتوسطين. ويبقى تفعيل تمويل الفلاح مرتبطا بضرورة رفع سقف القروض إلى 200.000 درهم وتخفيض الفائدة من 8.5% إلى 5.5%، إذ لا يعقل أن تظل القروض الفلاحية خاضعة لنسبة فائدة عالية؛

2- الملاحظة الثانية: جاء المخطط الأخضر بمجموعة من التحفيزات في قطاعات إنتاجية متعددة تحمل الإدارات الجهوية والمحلية للفلاحة مسؤوليات جديدة لتتبع ملفات الدعم. ويتضح اليوم أن نجاح هذا الشق من المخطط أصبح مرتبطا ورهين بتقوية الموارد البشرية والمالية للإدارة

أن المخططات الإستراتيجية، موضوع التقييم اليوم، تعتبر إحدى الانشغالات المركزية لحزبنا بحكم توجهاتها الاجتماعية والاقتصادية، و باعتبارها محركا أساسية لتأهيل الاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي، ذلك أن معدل النمو الاقتصادي الوطني وتخفيض عجز الميزان التجاري هي مؤشرات مرتبطة في جزء كبير منها بقوة أداء هذه القطاعات.

وإذا كنا نستحسن الاستمرار في تنفيذ عدد من الاستراتيجيات القطاعية التي كنا من صناع عدد منها، فإن المسؤولية السياسية تقتضي وتفترض إجراء تقييم موضوعي لهذه الاستراتيجيات من أجل تقييمها وتحسين مردوديتها والتساؤل عما إذا كان من المجدي أم لا الاستمرار في بعض من هذه الاستراتيجيات. وفي هذا العمل كنا سنلمس قدرة الحكومة على الإبداع والتنسيق الأفقي والتنفيذ وكنا أيضا سنلمس مدى وفائها بالتزاماتها المتضمنة في البرنامج الحكومي وفي التزامات مكوناتها مع الناخبين. إننا نعتبر أن عدم اعتماد هذه المنهجية يعكس ضعفا في رؤية الحكومة وقصورها في التنسيق والتحكيم والتنفيذ.

إنه لمن المشروع اليوم التساؤل عما إذا لن يكون من المتوقع أن يصطدم تنفيذ هذه الاستراتيجيات بمشاكل التمويل، جراء نقص السيولة المالية والذي ازداد بأكثر من ثمانية ملايين درهم ما بين 2011 و2015.

لقد كنا نتطلع إلى أن يتوجه تقييم ومراجعة الاستراتيجيات القطاعية إلى تحقيق بعض الأهداف المركزية منها:

أ- الجواب عن سؤال محدودية نجاعة الاستمرار في بعض هذه الاستراتيجيات بعد أن استنفدت أغراضها؛

ب- إعمال الالتئانية لضمان الانسجام في المخططات؛

ت- ضمان لامركزية التخطيط والتنفيذ لضمان التنمية المنسجمة للبلاد.

إن من السيات الأساسية للسياسات العمومية الحكومية هي الاستمرارية اللامشروطة في السياسات القطاعية المعتمدة من طرف مختلف الوزارات. وإذا كان هذا النهج يثن تراكم المكتسبات المنجزة منذ 1998 إلى 2011 ويحافظ على التوجهات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة من طرف الحكومات السابقة، فإنه كذلك يشكو من غياب مبادرة لتقييم السياسات العمومية من أجل تقويم الاختلالات التي أعاقت نجاعة بعضها. السيد الرئيس،

إننا لا زلنا نؤمن في الفريق الاشتراكي أن نجاح إستراتيجية المغرب الأخضر مثلا يبقى رهين بمدى انخراط الفلاح الصغير والمتوسط واستفادته من مزايا هذا المخطط وتأطيره ودعمه وتأهيله وإعادة النظر في توزيع الدعم، ليكون أكثر إنصافا وتشجيعا للفلاح الصغير، ونؤكد بالخصوص على ضرورة استغلال الإمكانيات الكبرى التي ما تزال توفرها أرض المغرب لإنتاج الخيرات الزراعية، وهو ما يتطلب إعادة النظر في إشكاليات الملكية، وضمان حقوق القبائل والجماعات السلالية في أراضيها. بالموازاة مع ذلك

قارة واستيعاب مهارات من مختلف المستويات وإنتاج قيمة مضافة حقيقية؟
إننا لا نفهم كيف ترصد لقطاع هذه الحيوية ميزانية لا تتجاوز 300 مليون درهم لتحفيز الاستثمار الصناعي.

لقد كان حريا بالحكومة على الأقل أن ترفع هذا الاعتماد إلى مستوى الاعتماد المخصص للفلاحة.

هل سنفضل انبثاق أقطاب صناعية وطنية كبرى أم سنركز على دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة؟

وإذا كان اختيارنا لصالح هذه الأخيرة، فإننا مطالبون بوضع مخطط لدعم هذه المقاولات، كما اعتمدت ذلك الولايات المتحدة الأمريكية منذ 50 سنة، وكما هو معتمد في أوروبا حاليا، وخاصة بتخصيص 30% من الصفقات العمومية لهذا الصنف من المقاولات.

السيد الرئيس،

لقد اعتمد المغرب منذ 1998 نمطا للتنمية الاقتصادية لعب الطلب الداخلي دورا أساسيا فيه، إلا أن العولمة التجارية والمالية أصبحت تفرض تدريجيا على المغرب بالموازاة مع ذلك تطوير صادراته من أجل الرفع من القيمة المضافة وتوفير الاحتياطي من العملة الضرورية لتمويل مبادلاته وتسديد الدين الخارجي.

وإننا إذ نسجل بقلق عدم أخذ ملاحظتنا واقتراحاتنا بمناسبة مناقشة قوانين المالية بشأن التصنيع وعدم إدراك الحكومة لأهميتها في التشغيل وتحديث البلاد وزيادة القدرة التصديرية للبلاد، ننبه إلى أنه لا يمكن للحكومة أن تكفي بالمشايخ التي انطلق إنجازها أو استقطابها في عهد الحكومات السابقة (من قبيل مشروع رونو واستثمارات مجموعة بومباردي).

إننا كنا نتطلع مع الرأي العام إلى بصمات الحكومة في مجال جلب الاستثمارات الإستراتيجية وإلى إبداعها في المجال، وهو تحدي كبير فشلت فيه هذه الحكومة، خصوصا ونحن في ظرفية دولية تتميز بمنافسة قوية على جلب الاستثمارات.

وتعكس الإعتمادات الضعيفة المرصودة للاستثمار في الصناعة، خاصة الموجهة للتصدير حالة من الارتجال والانتقائية، فما الذي يمكن مثلا تحقيقه بميزانية الاستثمار في قطاع الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، والتي لا تفوق مليار ومائتي مليون درهم.

ومن جهة أخرى، كان حريا بالحكومة تثمين وتطوير المبادرات الجريئة الممثلة في برامج امتياز وإثراء وتطويره على طريق تقوية نسجنا الاقتصادي وإعطاء المقاول الصغرى والمتوسطة الوسائل التي تمكنها من تنمية قدراتها الذاتية.

السيد الرئيس،

ما يزال المواطن المغربي ينتظر الإجراءات والسياسات الحكومية في مجال إعمال حكمة وحسن تدبير المرفق العمومي ووضع حد لأنظمة الربع.

المحلية لوزارة الفلاحة في مختلف أقاليم البلاد؛

3- الملاحظة الثالثة: يهدف المخطط الأخضر إلى تطوير الإنتاج، وقد بدأ هذا الإنتاج يعمو دون مواكبة للمنتج في تيسير التسويق وتوفير اللوجستيك الضروري للتخزين والنقل؛

4- الملاحظة الرابعة: ضعف في انسجام وتناسق السياسات القطاعية، فالمغرب الذي اعتمد إستراتيجية قوية وواعدة لإنتاج الطاقة الشمسية، يستمر إنتاجه الفلاحي في استعمال المحروقات. هذه المفارقة العجيبة تستدعي دعم الطاقة الشمسية المستعملة في الإنتاج الفلاحي؛

5- الملاحظة الخامسة: يعتبر تشجيع غرس الأشجار المثمرة والزراعات ذات القيمة المضافة المرتفعة إيجابيا لأنه سيمكن من تطوير صادرات المغرب، لكن تهميش زراعة الحبوب ينطوي عليه مخاطرة بالأمن الغذائي في مناخ عالمي يتسم بالمضاربة في الحبوب وارتفاع مستمر في أسعارها، فقد يصبح المغرب مصدرا كبيرا لمنتجات فلاحية عديدة، ولكن ذلك لن يحصنه من نقص في الحبوب، وهو ما يهدد الأمن الغذائي للبلاد إذا لم نشجع زراعة الحبوب. لأن الأمر يتعلق بمسألة إستراتيجية بكل المقاييس وعلى الحكومة ألا تستين بها؛

6- الملاحظة السادسة: تتعلق بدور صندوق التنمية القروية في مواكبة السياسة الفلاحية لتطوير بعض البنيات التحتية الضرورية لتطوير الإنتاج الفلاحي؛

7- الملاحظة السابعة: إن سياسة التحفيز المعتمدة لا تركز على مقارنة مجالية تمكن من تصنيف الأنشطة الفلاحية وتشجيعها حسب المؤهلات الجالية في كل جهة وداخل كل إقليم.

السيد الرئيس،

إذا كان القطاع الفلاحي اليوم أمام امتحان صعب نظرا لضعف التساقطات خلافا للتوقعات، فإن فاعلية ومناعة القطاع ستظهر خلال السنة المقبلة ومدى قدرة وزارة الفلاحة على ملء الفراغات الناتجة عن سنة جفاف، على اعتبار أن السنوات الأربع الأخيرة عموما كانت سنوات ممطرة، وقد ساهمنا باقتراحات عملية في جانب معالجة أزمة الجفاف لم تستجب الحكومة ولو لجزء منها، خاصة على مستوى التشغيل في العالم القروي، وهو موضوع يهم 13 مليون من الساكنة، ومعالجة مديونية صغار الفلاحين والمتوسطيين منهم، وإفقاد الماشية واقتراح مشاريع لفك العزلة عن العالم القروي وتعزيز بنيانه التحتية.

وإذا كان دور الفلاحة يبقى مركزيا في الاقتصاد الوطني، فإن التصنيع يجب أن يظل اختيارا استراتيجيا.

في هذا الصدد نطرح تساؤلا نعتبر أنه يجسد اختيارا جوهريا:

هل من المجدي أن يستمر الاقتصاد الوطني في الاعتماد على الطلب الداخلي أم يتعين كذلك إنعاش الاقتصاد الموجه للتصدير؟ ألا يختم علينا هذا الاختيار اعتماد التصنيع كأولوية وطنية لأنه الكفيل بخلق فرص شغل

2. مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل حول السياسة العمومية في المجال

الفلاحي "مخطط المغرب الأخضر":

ونحن على بعد 3 سنوات من انتهاء عمر مخطط المغرب الأخضر، نسألكم، السيد رئيس الحكومة، عن:

- ماذا تحقق من الأهداف التي سطرها له في أفق 2020 وعن ما تعتمرون عمله لتدارك النواقص والاختلالات التي يعرفها هذا المخطط؟
أهمية القطاع الفلاحي:

لا شك أن القطاع الفلاحي يمثل رهانا سوسيو اقتصاديا واجتماعيا كبيرا.

اقتصاديا:

- يشكل 15 إلى 20% من الناتج الداخلي الخام؛
- القطاع مصدر هام للتشغيل يساهم ب نسبة 40 % من اليد العاملة؛
- مساهمة حاسمة في التوازنات الماكرو- اقتصادية وفي الميزان التجاري.

اجتماعيا:

مطروح على القطاع الفلاحي :

- رهان الاستقرار ومحاربة الفقر وضمان العيش الكريم لنصف ساكنة البلاد؛

- رهان إعداد التراب والتنمية الجهوية خصوصا بالمناطق النائية؛

- رهان التنمية المستدامة خصوصا ما هو مرتبط بالحفاظ على الموارد المائية؛

- رهان السيادة الغذائية لأزيد من 34 مليون مواطن وتوفير الغذاء بالجودة والنمن المناسبين.

ففي عز الأزمة الاقتصادية المالية البيئية والغذائية ، تم وضع مخطط المغرب الأخضر من أجل جعل القطاع الفلاحي أحد الركائز الأساسية في النسيج الاقتصادي الوطني، ومستندا على دعامين:

وكان خيار الدولة من خلال استراتيجية المخطط الذي رصدت له ميزانية ضخمة (150 مليار) إعطاء الأولوية للدعامة الأولى (فلاحة عصرية ذات قيمة مضافة) بتخصيص 80 مليار لكبار الفلاحين - على قلتهم - بهدف تقوية الصادرات عبر نسبة تمويل تفوق أحيانا 80%. في حين خصصت 20 مليار فقط لدعم المباشر للدعامة الثانية، والتي تتوخى محاربة الفقر في العالم القروي والرفع من الدخل في المناطق الأكثر هشاشة في إطار مشاريع تضامنية (الباقى لتمويل الأنشطة الألفية).

على مستوى التنفيذ:

تبين ان هناك العديد من الإكراهات و النقائص إن لم نقل الاختلالات

ومع كامل الأسف، فإننا لم نلمس في ما يجسد السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة هذه الإجراءات والسياسات اللهم بعض الخرجات الإعلامية الانتقائية، والتي تدخل في باب الدعاية الحزبية والعلاقات العامة والتي تضاربت مواقف وآراء مكونات الائتلاف الحكومي بشأنها.

وحتى في حالة هذه الخرجات الإعلامية، يتم إغفال القضايا والقطاعات التي تعتبر عصب الربيع في البلاد.

إننا نتساءل مثلا إلى متى سيظل سؤال الاستفادة من المؤذونيات والمقالع مؤجلا؟ وقبل ذلك نعيد السؤال الكبير الذي طرحناه منذ مجيء هذه الحكومة بشأن الاختلال الكبير بين المجهود العمومي غير المسبوق وإطلاق مشاريع كبرى بميزانيات عمومية ضخمة وتمكين بعض المحضوين من جميع الامتيازات الضريبية.

وفي نفس الوقت، نتساءل عما إذ لم يكن الوقت لفتح ملفات الفساد قطاعات بعينها أصبح الجانب الريعي فيها يوظف سياسيا واتخايبا، وأصبح مصدرا للتحكم.
السيد الرئيس،

إن تدبير السياسات العمومية على المستوى المحلي يتم في غياب أية رؤية واضحة وضامنة للحكامة الترابية ولشروط التنمية المستدامة المبينة على الاستثمار الأمثل للموارد الجهوية والمحلية وعلى الولوج الشفاف والمنصف والمرن لهذه الموارد، ناهيك عن كونه تدبير سياسي عمومي يتم خارج أية مقارنة تشاركية كفيلا بإدماج مختلف المكونات الاقتصادية والاجتماعية للمجال الترابي الذي يشكو من هشاشة البنيات التحتية وتشويه العمران وتدمير المجال البيئي.

والنتيجة اليوم، ونحن أمام نهاية الولاية الحكومية الحالية، هي أن الحكومة وضعت نفسها وتضعنا أمام مشهد صارخ لهدر الزمن السياسي، إذ فوتت على نفسها وعلى كل المغاربة فرصة القيام بإصلاح عميق لمؤسسات الدولة، وفق ما يضمن توزيعا جديدا للأدوار يتسم بالعقلانية وبالتكامل المنشود والانتقائية الناجعة في تدبير السياسات العمومية...

وفي الأخير، سيواصل الفريق الاشتراكي تحمل مسؤوليته كاملة، من أي موقع كان وعلى أساس الرصيد التاريخي للحزب الذي هو امتداد له والتراكمات التي ساهم في إنجازها في مغرب أمس واليوم، وعلى أساس خطه السياسي المناهض للبرالية المتوحشة وللنزوعات المحافظة، في الدفاع عن قيم التضامن الاجتماعي والمحالي والإنصاف والإنتاج والمردودية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، وهي نفس القيم التي غابت عن بعض الاستراتيجيات الحكومية علما أنها من صميم وجوه مقتضيات الدستور الذي فتح آفاقا واسعة للإصلاح والمشاركة والمحاسبة.

و السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

التأطير والمصاحبة:

- مصالح الوزارة تعاني من نقص محمول في الموارد البشرية مركزيا وجمهويا، إضافة إلى التضارب في المهام؛

- النقص الحاد من عدد المستشارين الفلاحيين، في حين هناك حاجة ملحة لتكوين وتوعية الفلاحين الزراعيين في مجال التكيف.

السيد رئيس الحكومة؛

رغم مرور 8 سنوات لا زالت المؤشرات المتعلقة بالسيادة الغذائية تراوح مكانها، خاصة بالنسبة للحبوب والسكر والزيت، التي تفوق وارداتها 90%، كما أن المغرب لا يزال يدفع ما يعادل قيمة أربع سنوات من تصدير الطماطم لأداء مستحقات سنة واحدة من واردات القمح).

على مستوى العاملين :

لا زالت شغيلة القطاع الفلاحي تعاني من العديد من المشاكل من قبيل: أجور هزيلة غياب تغطية صحية وعدم التوحيد بين الحد الأدنى للأجر الفلاحي والصناعي (كما التزمت به الحكومة) وغياب الحماية من المخاطر و انعدام شروط الصحة والسلامة، في ظل التمييز القانوني وضرب الحقوق النقابية .

السيد الوزير،

كان لزاما إجراء تقييم مرحلي (ليس بالضرورة مكتب مكثري) من أجل الوقوف على النواقص وتقويمها، ولن يتأتى هذا التقويم إلا بانخراط أطر الوزارة ومصالحها المختصة والفاعلين في المجال تفاديا للهفوات والأخطاء التي شابته المرحلة السابقة. وضمانا لروح رهانات هذه الاستراتيجية القطاعية.

ويبقى السؤال العريض هل استطاع مخطط المغرب الأخضر فك الارتباط العضوي بين النمو والتساقطات المطرية؟ أم أنه حان الوقت لمراجعة النموذج الاقتصادي المغربي؟

3. مداخلة مجموعة العمل التقدمي:**أ- المداخلة المفصلة:**

طبقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور ومقتضيات المواد من 264 إلى 269 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، قدمت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية التي سيعقدها المجلس لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة، تقريرها خلال شهر يوليوز 2016.

وهنا لا بد من الإدلاء بالملاحظات التالية:

لا يمكن أن يكون لبناء الديمقراطي أثر عمودي في حياة الإنسان إذا لم يستشعر المواطن بأنه معني بالشأن العام ومشارك فيه ومنتفع لكل ما يروج حوله ويجوم في فلكه من سياسات عمومية، يكون المواطن مصدر تمويلها بمساهمته في الدخل الوطني، ويكون هدفها ومبتغاها.

إن "تقييم السياسات العمومية" هو فحص للعلاقة بين السبب

في ظل إشكالية تعبئة العقار: ذوو النفوذ والمال هم من استفاد من الأراضي المسترجعة التي تم تفويتها بأثمان بخسة، لا تتجاوز 1500 درهم للهكتار سنويا كسومة كرائية، دون غيرهم من الفلاحين المتوسطين والصغار و خريجي المعاهد الفلاحية.. وأحيانا دون احترام دفاتر التحملات وخاصة منها الجوانب المتعلقة بالاستثمار، تشغيل الأطر والتقنيين، والحفاظ على مكتسبات العاملات والعاملين.

التمويل والدعم:

- الاستفادة كانت من نصيب كبار الفلاحين والشركات رغم التحسن الملحوظ في نسب ومساطر دعم القطاع الفلاحي في إطار صندوق التنمية الفلاحية ؛

- الفلاحين الصغار يجدون صعوبة في الولوج إلى القروض.

التمثين والتسويق:

رغم الجهود المبذولة فحجم الصادرات ظل محدودا للأسباب التالية:

- اتفاقيات التبادل الحر لا زالت تخدم بالأساس مصالح الدول والتجمعات الكبرى، مما يضع على الفلاحة المغربية فرص الانتشار والتنافسية ؛

- لا زال المنتج يعاني من إشكالية الجودة (أحيانا منتوجات بعيدة عن المواصفات العالمية بعض زبائنا غيروا وجهة تسويقهم اتجاه مصر أو تركيا)؛

- الأسواق الداخلية لم تعرف تحسنا في التجهيزات والتنظيم؛

- إشكالية ربط هذا المخطط بالمخطط الصناعي في مجال الصناعة التحويلية (في رأينا القيمة المضافة يجب أن تأتي من التصنيع).

الحفاظ على الثروة المائية:

في الوقت الذي تستنزف الفرشة المائية الباطنية بفعل الفلاحة التصديرية، وكان الأحرى تمكين الفلاحين خاصة الصغار من الاستفادة من الطاقات المتجددة عبر دعمها، في إطار فلاحية بيئية قادرة على التكيف ومواجهة التغيرات المناخية. و في مجال الزراعات البديلة بأقل تكلفة مائية لم نسجل تقدما ملحوظا، علما ان الماء سيكون عملة نادرة مستقبلا.

الحكامة والتدبير:

- اختلالات في جل مشاريع الزراعات التحويلية بالنسبة لأشجار الزيتون؛

- الفشل في تنظيم التعاونيات (خلق تعاونيات وهمية)؛

- ضعف المراقبة والمراقبة بالنسبة للمستفيدين.

في كثير من الأحيان ذا طابع داخلي ومحدود. فالتقرير يبدو لي تقريراً تركيبياً، لم يرتكز على نموذج علمي في مجال التقييم، لكنه اعتمد أساساً على قراءة القطاعات الحكومية والهيئات والمؤسسات الوطنية الواضحة لهذه البرامج، مع ضعف الدراسات والتحليل والتقارير التقنية الدقيقة.

ويبقى المرجع الأساسي هو تقارير المجلس الأعلى للحسابات والمندوبية السامية للتخطيط ومراقبة المؤشرات وبعض الآراء التي يبلورها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهو ما يجعل البرلمان في صعوبة للتدقيق والفحص والوقوف على الاختلالات الحقيقية وأسبابها وفحصها وإبداع البدائل وتصحيح المسار.

والأدهى من هذا كله، هو غياب ثقافة وتقاليده النشر الواسع للمعطيات حول السياسات العمومية وضعف تداول المعلومة والتمكين من وسائل الوصول إليها، مع غياب أدوات التحليل ورصد المعلومة وتدقيقها وتفكيكها. والملاحظ أن المرجعية التأسيسية لأدوات تقييم السياسات العمومية ما زالت غائبة، وما زلنا ننتظر تنزيل الدستور عن طريق القوانين التنظيمية والعادية. ومن واجبتنا تنبيه المشرع إلى أدوات التقييم ليضع لها قاعدة مرجعية مؤسسية ضامنة لممارسته والزاميته، مع ضرورة مأسسة أنظمة التقييم، وجعل تلك الوظيفة أداة مرجعية لضمان حسن التسيير والارتقاء بالأداء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والبيئي.

ف الناتج الداخلي الخام (P.I.B⁵) من الدلالات الأساسية في تقييم مؤشر إنتاج الثروة. والمغرب في المرتبة الثامنة عربياً، بما مجموعه 104.5 مليار دولار، فيما احتل المرتبة الـ 13 إفريقياً من حيث نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، بمعدل 3.2 ألف دولار.

ومن المؤشرات التي يرشدنا إليها الناتج الداخلي الخام، والتي تهتمنا في مجال السياسات العمومية، من موقعا كعرفة برلمانية تعنى أساساً بالجماعات الترابية، هو تأمين جهمتان فقط من أصل 12 لما يقارب نصف الناتج الداخلي الخام على الصعيد الوطني، أي أن محور القنيطرة – المحمدية يستحوذ على 48% من الناتج الداخلي الخام وأن أربع جهات تؤمن من جهمتها ثلثي (2/3) الناتج الداخلي الخام. وهو ما يساهم في تركيز وتمركز قوي للثروة، ويسائلنا حول اللا توازن واللا تكافؤ بين الجهات، وهو ما يعني أن علينا حتماً إنتاج الثروة، لكن علينا أن نعرف كيف نوزعها بشكل عادل.

لكن لهذا المؤشر نواقص وفي مقارنته نقاش، لأنه لا يحصي مظاهر الاقتصاد الغير المهيكل، كما أنه لا يقيس عدم المساواة ورفاهية السكان. وهي مؤشرات إضافية اعتمدها العديد من الدول إضافة إلى مؤشر الناتج الداخلي. لذلك هناك حاجة إلى إدراج عدد من المؤشرات الأساسية لقياس نوعية تطور المجتمع وقياس مدى قدرته على إنتاج المزيد من الثروة لفائدة

والنتيجة، وهو إدراك فائدة سياسة عامة ما، في وقعها وأثرها في حياة المواطنين وفي معيشتهم اليومي.

ويتعين عدم الخلط بين التقييم (Evaluation) و التدقيق (Audit) الذي يركز على الكفاءة التنظيمية والمالية للمؤسسة ما، وينبغي عدم الخلط كذلك مع وضع المؤشرات ورصد ديناميتها.

وقد اعتمدت العديد من القطاعات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية التقييم من منطلق أن الضغط المالي وضرورة ترشيد النفقات يدفع المؤسسات إلى مراجعة وتقييم سياساتها وضبط نفقاتها، وبدافع التغيرات المسترسلة والمتسارعة، والتي تفرض التأكد باستمرار من ملائمة السياسات المعتمدة والأهداف المرسومة.

ويعتبر التقييم عنصراً حاسماً وجوهرياً وفاعلاً ضمن عناصر الحكامة الرشيدة، وهو لا ينحصر في مجرد إبداء الرأي أو النقد أو الحكم، وإنما هو ضرورة دائمة ومستمرة تستهدف تحسين الأداء في جو من الشفافية الكاملة والنجاعة والفعالية.

وإذا كان الدستور الحالي قد أكد في كثير من مبادئه وقواعده على مقاربات التشارك والمشاركة، وأصر على ضرورة اعتماد أدوات الحكامة وخلق مؤسساتها وإسناد وظيفة تقييم السياسات العمومية إلى البرلمان، والعمل بمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، فإن ذلك كله لن يتم تفعيله بالشكل المطلوب، إلا إذا كان مصاحباً بتوفير آليات متعددة للتقييم على جميع المستويات الداخلية منها والخارجية، والحرص على أن تمارس مهام التقييم في شفافية مطلقة تضمن التمكين من الاطلاع والنشر وتلقي الملاحظات والانتقادات بناء على معطيات واضحة ودقيقة تقرب أكثر من الحقيقة.

الدستور أتى بوظيفة تقييم السياسات العمومية. والنتيجة اليوم أننا نسير بخطى حثيثة وبجهد مع الرغبة في تنزيل الدستور بشكل يتناسب مع الحفاظ على التوازنات والاستقرار دون المساس بجوهر الدستور،، ويشجع لنا أن وظيفة التقييم، كإحدى الوظائف البرلمانية الجديدة، ما زالت في إرهاباتها الأولية. لكنها خطوات مهمة تسيير في الاتجاه الصحيح. ونتمنى أن يكون اللجوء إلى التقييم أقوى مأسسة وترسيخاً في الولاية البرلمانية المقبلة.

إن ما تحقق على مستوى إنتاج الثروة من شأنه تحريك الآلية الإنتاجية وكل المكتسبات التي تحققت في عهد هذا الدستور يمكن اعتبارها دفعة قوية نحو تمكين وتعزيز المؤسسات وتقويتها، لأنه بخلق الثروة يتم توفير ما يكفي من الموارد الضرورية لتلبية تطلعات الشعب. هذه التطلعات التي هي في تزايد مطرد بشكل مشروع... لأن إنتاج الثروة ينعكس على الأوضاع الاجتماعية والبيئية والثقافية للمواطنين.

وأكد أجزم بأنه بقدر ما نكثر الحديث في المغرب عن الحكامة الرشيدة في جميع المجالات – لدرجة أصبحت معها ملزماً بحكم الدستور الجديد – بقدر ما تظل مواكبة أدوات تقييم السياسات العمومية ضعيفة، ويبقى هذا التقييم منحصراً في جزء يسير من بعض السياسات العمومية، ويظل

⁵ Produit Intérieur Brut

والفئات المستهدفة وحماية الأهداف وتبنيها وتقييمها للمراحل المقبلة. فارتباطا برهان تدهور الموارد الطبيعية، مثلا يمكن القول بأن ثلث الأراضي القابلة للزراعة (1/3) أراضي مسقية، فيما يعتمد ثلثا الأراضي الزراعية (2/3) على مياه الأمطار وعلى تعبئة الموارد المائية. إذن فالإنتاج الفلاحي رهين بتوفر الموارد المائية، وهو يرهن الاقتصاد الوطني، الذي ما زال مرتبطا بالتقلبات المناخية. وهذا خلل إضافي.

وقد أكد والي بنك المغرب في تقريره السنوي الأخير على أن نسبة نمو الاقتصاد الوطني في سنة 2015 بلغت 4.5%، وذلك أساسا بفضل موسم فلاحي استثنائي. فيما بقيت وتيرة الأنشطة غير الفلاحية محدودة وبطيئة.

فعلاقة بإنتاج الثروة، هل حققت الجهود العمومية أهدافها في المجال الفلاحي مثلا؟ وهل تبدو في الأفق بوادر حل لتدبير الموارد الطبيعية في ظل الاستدامة، ونحن سننتقل في أفق 2025 إلى مستوى الخصائص في الموارد المائية؟ ومن المستفيد من الاستثمارات العمومية في هذا المجال؟ وما هو تقييمنا "لمغرب الأخضر"، وخصوصا فيما له صلة بالدعم الثانية التي تهم الفلاحة المعيشية.

وما هو مصير الأهداف المرسومة للمخطط الأزرق، التي ما زالت غامضة؟ وما مصير استراتيجية المغرب الرقمي 2013، الذي يبدو أنه قد تم الإعلان قبل شهر عن مخطط بديل في أفق 2020 دون أن يتم القيام بتقييم وجرى لأسباب فشل المخطط السابق أو الفحص عن نواقصه؟ أين العلاقة والرابط بين مخطط "إقلاع" واستراتيجية تسريع التنمية الصناعية 2014 - 2020؟ وما هي حصيلة نتائج تقييم استراتيجية المغرب الأخضر منذ انطلاقة في سنة 2008، وخصوصا فيما له صلة بالدعم الثانية، وهو ما يمكن معه القول بأن الاعتماد على مكاتب دراسات، غالبا ما تكون أجنبية والتي تستأجر خدمات غير موثوق بها، هو الذي يؤدي إلى هذا التعثر.

ولست بحاجة إلى التأكيد على أن إدراك أثر سياسة عمومية ما، يتحدد بوقوعها على حياة المواطنين وعلى معيشتهم اليومي - وهو ما أكد عليه صاحب الجلالة في خطابه الأخير - في ارتباط مع الرهانات المجتمعية والتحديات الأساسية، وعلى رأسها تدهور الموارد الطبيعية.

ويبدو أن الاستمرار في نهج مقارنة الاستراتيجيات القطاعية غير مؤمن بما يكفي من أدوات التقييم لضمان إنجاحه، لما يتطلب من الملائمة والالتقائية والاتساق، مما يتعين معه التفكير مجد في الرجوع إلى منهج التخطيط المتحكم فيه ووضع منهج للتقييم الشمولي قبل الحديث عن التقييم القطاعي.

ب- ملخص المداخلة:

لا يمكن أن يكون لبناء الديمقراطي أثر عمودي في حياة الإنسان، إذا لم يستشعر المواطن بأنه معني بالشأن العام ومشارك فيه ومنتفع لكل ما يروج حوله ويجوم في فلكه من سياسات عمومية، يكون المواطن مصدر تمويلها

أوسع شرائح المجتمع، من ضمنها: نسبة التشغيل والجهد في مجال البحث العلمي والمديونية والرضا والارتياح والوضعية الصحية واللامساواة في الأجور والفقر ومستوى العيش، والهدر المدرسي وانبعاثات الكربون واستغلال التربة... إلخ

وعلى البرلمان المغربي أن يوسع من جهته الاستشارة حول المؤشرات المعتمدة مع مختلف الفاعلين (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المندوبية السامية للتخطيط، ...) من أجل وضع مؤشرات لمقاربة الثروة الشمولية للمغرب، وهي مؤشرات يجب أن تنسجم مع الإستراتيجية العامة للدولة، وتكون موضوع مقارنة تشاركية واسعة.

وهذا التمرين ضروري لأنه يعطي المكانة للتصورات البعيدة المدى. ويسمح بتطور المؤشرات على ضوء التوجهات العامة والتقدم الحاصل. كما يعطي فكرة حول الرهانات المطروحة.

ومن الرهانات الأساسية، رهان الرفع من وتيرة النمو، والذي له ارتباط وطيد بإنتاج الثروة وحسن توزيعها، فإذا كان من المطالب الأساسية للمواطنين المغاربة - بجانب مطلب الكرامة - التشغيل والرفع من الدخل، واعتمادا على مستوى وتيرة النمو في السنوات الأخيرة، والتي تتراوح بين 4.5 و 4.8% ... فإن معدل 4% يمثل بالكاد نصف المعدل المطلوب للتقليص من مستوى البطالة بشكل ملحوظ، وهو معدل يجب أن يفوق نسبة 7% ويتطلب كذلك الرفع من معدل دخل المغاربة إلى مستوى الدول الناشئة (والذي يتراوح بين 10 و 15 ألف دولار كمعدل) فيما يقل متوسط الدخل الفردي في المغرب عن 3500 دولار، أي 5 مرات أضعف من متوسط الدخل بالدول الناشئة.

فكيف لنا أن نساير وتيرة النمو، وتوقع بالتخطيط ورصد المؤشرات بتقلباتها مدى توافق طموحاتنا التنموية مع وضعنا الاقتصادي والاجتماعي العام؟ وكيف لنا أن نحصل على توقعات بمنأى عن التقلبات ونحافظ على مستوى سنوي قار من التنبؤ مع اعتماد تخطيط على المديين المتوسط والبعيد؟

ف "تقييم السياسات العمومية" - كما سبق أن قلت - هو إدراك أثر سياسة عامة ما على حياة المواطنين وعلى معيشتهم اليومي في ارتباط مع الرهانات المجتمعية والتحديات الأساسية، وعلى رأسها تدهور الموارد الطبيعية، والتحكم في الفوارق المتعددة الواجحات والأوجه، وفي وتيرة النمو وغيرها من التحديات.

وإن إخضاع تقييم السياسات العمومية في المجالات القطاعية التي تم تقييمها من طرف اللجنة البرلمانية، كشف بشكل واضح أن كل الاستراتيجيات القطاعية المعنية غير واثقة من نفسها، وهي متذبذبة في تقدير مسار أهدافها، إضافة إلى غياب الالتقائية، مما يؤدي إلى ضياع نسبة كبيرة من الثروة بسبب ضعف الحكامة وعدم التدقيق والحرص على مواكبة التقييم منذ الفكرة الأولى إلى حين تنفيذها وتقدير نسب المردودية

انبعاثات الكربون، استغلال التربة... كلها مؤشرات ضرورية للمعرفة وللإحاطة بمجالات إنتاج الثروة. وهي مع الأسف غائبة؛

7- إن من بين ما ترشدنا إليه المؤشرات المتوفرة - اعتمادا على الناتج الداخلي الخام - في مجال السياسات العمومية يؤدي إلى تسجيل الخلل الكبير في مجال العدالة الزاوية والتنمية الجهوية، بحيث أن حمتان فقط من أصل 12 تستحوذان على 48 % من الناتج الداخلي الخام. وأن 4 حمتان من أصل 12 تستحوذ لوحدها على ثلثي (3/2) الناتج الداخلي الخام. وهو ما يساهم في التمركز القوي للثروة، ويسائلنا كمعنيين بالجماعات الزاوية حول اللاتوازن واللاتكافؤ بين الجهات. وهو ما يعني أن علينا حتما إنتاج الثروة، وأن علينا كذلك واجب توزيعها بشكل عادل ومنصف.

8- إن إخضاع تقييم السياسات العمومية في المجالات القطاعية التي تم تقييمها من طرف اللجنة البرلمانية كشف بشكل واضح أن كل الاستراتيجيات القطاعية المعنية غير واثقة من نفسها، وهي متذبذبة في تقدير مسار أهدافها، إضافة إلى غياب الالتقائية، مما يؤدي إلى ضياع نسبة كبيرة من الثروة بسبب ضعف الحكامة وعدم التدقيق والحرص على مواكبة التقييم منذ الفكرة الأولى إلى حين تنفيذها وتقدير نسب المردودية والفئات المستهدفة وحماية الأهداف وتبنيها وتقويمها للمراحل المقبلة.

فما هو مصير الأهداف المرسومة للمخطط الأزرق، التي ما زالت غامضة مثلا؟ وما هو مصير استراتيجية المغرب الرقمي، الذي يبدو أنه قد تم الإعلان قبل شهر عن مخطط بديل في أفق 2020 دون أن يتم القيام بتقييم وجرد لأسباب فشل المخطط السابق؟ أين العلاقة والرابط بين مخطط "إقلاع" واستراتيجية تسريع التنمية الصناعية 2014-2020؟ وما هي حصيلة نتائج تقييم استراتيجية المغرب الأخضر منذ انطلاقه في سنة 2008، وخصوصا فيما له صلة بالدعم الثانية التي تهم الفلاحة المعيشية؟ وهو ما يمكن معه القول بأن الاعتماد على مكاتب دراسات، غالبا ما تكون أجنبية والتي تستأجر خدمات غير موثوق بها هو الذي يؤدي إلى هذا التعثر.

ولست بحاجة إلى التأكيد على أن إدراك أثر سياسة عمومية ما يتحدد بوقوعها على حياة المواطنين وعلى معيشتهم اليومي - وهو ما أكد عليه صاحب الجلالة في خطابه الأخير - في ارتباط مع الرهانات المجتمعية والتحديات الأساسية، وعلى رأسها تدهور الموارد الطبيعية؛

9- ومن الآن يبدو أن الاستمرار في نهج مقارنة الاستراتيجيات القطاعية غير مؤمن بما يكفي من أدوات التقييم لضمان إنجاحه لما يتطلب من الالتقائية والاتساق، مما يتعين معه التفكير بجد في الرجوع إلى منهج التخطيط المتحكم فيه ووضع منهج للتقييم الشمولي قبل الحديث عن التقييم القطاعي.

بمساهمته في الدخل الوطني، ويكون هدفها ومبتغاها.

إن "تقييم السياسات العمومية" هو فحص للعلاقة بين السبب والنتيجة، وهو إدراك فائدة سياسة عامة ما في حياة المواطنين ومعيشتهم اليومي.

ومن هذا المنطلق، وبناء على ما توصلت إليه اللجنة القطاعية التي هيئت التقرير المقدم إليكم في موضوع: "تقييم السياسات العمومية في مجال إنتاج الثروة"، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

1- عدم توفر آليات للتقييم على جميع المستويات الداخلية منها والخارجية والحرص على أن تمارس مهمة التقييم البرلماني في مجال السياسات العمومية في شفافية مطلقة تضمن تلقي الملاحظات والانتقادات، بناء على معطيات واضحة ودقيقة تقرب أكثر من الحقيقة؛

2- هناك خلط كبير بين التقييم (Evaluation) والتدقيق (Audit) الذي يركز على الكفاءة التنظيمية والمالية للمؤسسة ما. وينبغي التذكير كذلك بعدم الخلط مع وضع المؤشرات ورصد ديناميتها؛

3- إن التحقق من مستوى إنتاج الثروة من شأنه تحريك الآلية الإنتاجية وكل المكتسبات التي تحققت في عهد هذا الدستور الجديد يمكن اعتبارها دفعة قوية نحو تمكين وتعزيز المؤسسات وتقويتها، لأنه يخلق الثروة يتم توفير ما يكفي من الموارد الضرورية لتلبية تطورات الشعب. هذه التطورات التي هي في تزايد مطرد بشكل مشروع؛

4- إذا كان الدستور الحالي قد أسند وظيفة تقييم السياسات العمومية والعمل على ربط المسؤولية بالمحاسبة إلى البرلمان، فمعنى ذلك أن ما تقوم به المؤسسات الأخرى كالمجلس الأعلى للحسابات والمندوبية السامية للتخطيط في رصد المؤشرات وبعض الآراء التي يبلورها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ستبقى محصورة في نطاقها المرجعي، وهو ما يجعل البرلمان في صعوبة للتدقيق والفحص والوقوف على الاختلالات الحقيقية وأسبابها وفحصها وإبداع البدائل وتصحيح المسار ...؛

5- ضعف ثقافة وتقاليد النشر الواسع للمعطيات حول السياسات العمومية وضعف تداول المعلومة والتمكين من وسائل الوصول إليها، مع غياب أدوات التحليل ورصد المعلومة وتدقيقها وتفكيكها.

6- محدودية إنتاج المؤشرات وحصرها في نطاق الناتج الداخلي الخام (PIB)، وإن كان هذا المؤشر يعتبر من الدلالات الأساسية لإنتاج الثروة، إلا أنه يبقى غير كافي، لأنه لا يقيس عدم المساواة ورفاهية السكان المرتبطة بالتراث اللامادي، كما أنه لا يقيس عدم المساواة ورفاهية السكان. وهي مؤشرات إضافية يتعين اعتمادها على غرار عدد من الدول، بجانب مؤشر الناتج الداخلي، بحيث أنه إلى حد الآن يمكن القول بغياب عدد من المؤشرات الأساسية، من ضمنها: نسبة التشغيل و الجهد في مجال البحث العلمي وتقييم المديونية بشقيها ونسب الرضا والارتياح والوضعية الصحية واللا مساواة في الأجور والفقر ومستوى العيش، الهدر المدرسي،

II- مداخلات السادة أعضاء الحكومة:

1. كلمة السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي في البداية أن أشكركم على اختياركم موضوع "مخطط المغرب الأخضر" كمحور ضمن جلستكم اليوم المخصصة لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة.

وبالفعل، يطمح هذا المخطط أن يجعل من القطاع الفلاحي محركا رئيسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

فالإستراتيجية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، سنة 2008 تهدف تسريع وتيرة النمو والحد من الفقر وضمان فلاحه مستدامة على المدى البعيد.

ومن أجل ذلك، فهي تعتمد على مقاربة شمولية ومندمجة تروم الرفع من الإنتاج والتسويق وتطور القيمة المضافة وإحداث فرص الشغل، دون إغفال الحد من التأثيرات المناخية والحفاظ على الموارد الطبيعية.

ولن أعود في هذه الكلمة المقتضبة إلى المبادئ الأساسية لهذه الإستراتيجية ولا إلى الإجراءات التي تم اتخاذها والإصلاحات القانونية والهيكلية التي تم وضعها من أجل تنفيذ هذا المخطط.

كل ذلك يظهر بجلاء في التقرير الجيد الذي أعدته المجموعة الموضوعاتية التي قامت بتحضير هذه الجلسة.

فما أريد التأكيد عليه أن مخطط المغرب الأخضر، وبعد مرور 8 سنوات على إطلاقه، قد حقق تقدما كبيرا وغير مسبوق.

فأولى النتائج الاقتصادية تظهر أن مبادئه وبرامجه جعلت ولازالت تجعل من الفلاحة محركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

فقد مكن هذا المخطط الذي يندرج في إطار رؤية طويلة المدى من تحويل مئات الآلاف من الاستغاليات العائلية إلى مقاولات صغيرة وإرساء فلاحه متعددة ومندمجة في النظام الاقتصادي.

فقد غير مخطط المغرب الأخضر الفلاحة المغربية، حيث خلقت تدخلاته الهيكلية دينامية حقيقية داخل القطاع، وذلك أساسا بفضل:

- الارتفاع المهم لوتيرة الاستثمارات الفلاحية، التي تضاعفت ب 1.7 مرة في الفترة ما بين 2008 و 2014؛

- التطور الكبير للقيمة المضافة التي عرفت متوسط يناهز 6.7% خلال نفس الفترة؛

- التحسن الملموس في إنتاج كافة سلاسل الإنتاج، مما مكن من المساهمة في ضمان الأمن الغذائي لبلادنا؛

- تعزيز القدرة التنافسية الخارجية لمنتوجتنا الغذائية، حيث ارتفعت صادراتنا من هذه المنتوجات بحوالي 34% منذ سنة 2008.

وفي الأخير اسمحوا لي، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، أن أتوه بالتعبئة والالتزام اللذان أبان عنهما جميع الفاعلين في القطاع، من فلاحين ومهنيين وتنظمات مهنية، في إنجاح هذا المخطط والنهوض بفلاحتنا.

فانخرط هؤلاء الفاعلين والنتائج المحققة ترسخ قناعتنا بأن مخطط المغرب الأخضر خيار استراتيجي لا رجعة فيه، بكل عزيمة، في دعم الفلاح من أجل ضمان الأمن الغذائي لوطننا العزيز وتعزيز الإشعاع الدولي لفلاحتنا. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2. ورقة موجزة حول "مخطط المغرب الأخضر" (إعداد وزارة

الفلاحة والصيد البحري):

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعتمد مخطط المغرب الأخضر على مقاربة شمولية تركز على تعزيز الاستثمارات وإنعاش صادرات المنتجات الفلاحية وكذا وتسريع وتيرة النمو والحد من الفقر وضمان فلاحه مستدامة على المدى البعيد.

كما يهدف هذا المخطط إلى تحقيق التكامل الجيد بين السلاسل الإنتاجية، وذلك بهدف ضمان الأمن الغذائي وتطوير القيمة المضافة مع الحد من تأثير التغيرات المناخية والحفاظ على الموارد الطبيعية.

وتهدف هذه الإستراتيجية الطموحة إلى تحقيق ناتج داخلي خام فلاحي يتراوح ما بين 60 إلى 90 مليار درهم وكذلك خلق من 1 إلى 1.5 مليون يوم عمل إضافي في أفق 2020، ناهيك عن خفض مستوى الفقر بمضاعفة دخل 3 ملايين قروي.

وتعتمد هذه الإستراتيجية على مبادئ عامة تؤخذ بعين الاعتبار:

- عدم استبعاد أي سلسلة إنتاجية نباتية وحيوانية، وقد تم إلى الآن إبرام 19 عقد برنامج بين الدولة والمنظمات المهنية؛

- إدماج جميع الفلاحين عن طريق تطوير الفلاحة العصرية ذات الإنتاجية والقيمة المضافة العالية كذا النهوض بالاستثمار في الفلاحة التضامنية لصغار الفلاحين؛

- عدم استبعاد أي جهة عبر تنفيذ أهداف مخطط المغرب الأخضر بما يتفق في نفس الوقت مع الخصوصيات المحلية ومع التوجهات الوطنية، من خلال توقيع مخططات فلاحية جمهوية. وفي هذا الصدد تقوم الوزارة حاليا بتعيين هذه المخططات تماشيا مع التقسيم الجهوي الجديد (12 جهة)؛

- تبني مجموعة من العوامل الأفقية كترشيد استعمال الماء، تطوير سياسة الإعداد العقاري وتحسين مناخ الاستثمار والتمويل، تدبير المخاطر، إنعاش الصادرات، وتحسين التسويق الداخلي، إلخ.

وقصد تنفيذ فعال لمخطط المغرب الأخضر، عملت الوزارة على إطلاق إصلاح مؤسسي عميق وشامل على مستوى القطاع الفلاحي، تمت

كما تقوم الدولة في إطار عملية الشراكة حول الأراضي الفلاحية التابعة للملك الخاص للدولة على مساعدة ومصاحبة الفاعلين على اقتناء الأراضي من خلال توفير أراضي بعقد كراء طويلة الأمد وبأسعار ملائمة، وقد تم وضع حوالي 97 ألف هكتار رهن إشارة المستثمرين، وذلك منذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر موزعة على 4 أشهر لفائدة 556 مشروع.

وفي إطار الشراكة بين الدولة والمهنيين ولضمان إنجاز أهداف العقود البرامج المبرمة وأكبت الحكومة إحداث تنظيمات بيمهنية، ووضعت إطار تشريعي ملائم (القانون رقم 03.12 المتعلق بالهيئات البيهنية للفلاحة والصيد البحري)، بغية الوصول إلى تنظيم أمثل للفاعلين على امتداد سلسلة القيم وتمكين هذه الهيئات من التوفر على موارد مالية خاصة ودائمة تسمح لها بتحويل أنشطتها ومختلف برامج تنمية سلاسل الإنتاج.

وقد مكنت عقود البرامج من الرفع من الإنتاج لجل السلاسل، إذ نذكر على سبيل المثال إنتاج 115 مليون قنطار من الحبوب في 2015 و 510 ألف طن من اللحوم الحمراء و 510 ألف طن من السكر.

وتجدر الإشارة أنه بفضل مجهودات مخطط المغرب الأخضر تلقى المغرب بروما في 2014 جائزة التميز لتحقيق أول هدف الألفية للتنمية الخاص بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، حيث تمكن من تحقيق في 2011 أي سنتين قبل الموعد المحدد الهدف الأول من أهداف الألفية للتنمية الخاص بالقضاء على الفقر والجوع.

وبالفعل، يساهم القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي بنسب جد هامة، حيث يغطي حوالي 100% لكل من الخضار والفواكه، اللحوم وزيت الزيتون وما يناهز 90% من الحليب و 77% من الحبوب و 42% من السكر.

ووعيا منها بأهمية السقي في الميدان الفلاحي اعتمدت الوزارة على ثلاث برامج مهيكلت لمستقبل الفلاحة المسقية:

- برنامج توسيع الري بسفالة السدود المنجزة أو في طور الإنجاز، الذي يهدف إلى توسيع السقي عبر تجهيز المدارات السقوية المرتبطة بالسدود وذلك على مساحة 160 ألف هكتار في أفق 2020؛

- الشراكة بين القطاع العام والخاص التي تهدف إلى البحث عن أساليب وطرق جديدة لتمويل المشاريع التي لها صلة بتعبئة الماء في إطار شراكة مع القطاع الخاص، بتحفيز فعاليات هذا القطاع على الاهتمام بالاستثمار في ميدان الماء بما فيها تحلية مياه البحر؛

- مشاريع التحويل الجماعي إلى الري الموضعي. يهدف هذا البرنامج إلى التحويل إلى السقي الموضعي على مساحة تناهز 550 ألف هكتار في أفق 2020، مما سيمكن من تثمين 1.4 مليار متر مكعب سنويا واقتصاد من 20 إلى 50% من المياه في أفق 2020، وقد بلغت في نهاية 2015 المساحة الإجمالية المجهزة في إطار هذا البرنامج ما يقارب 450 ألف هكتار،

ترجمته عبر التنظيم الجديد للوزارة وإعادة تحديد مهام واختصاصات هيكلها ويتجلى فيما يلي:

- إعادة هيكلة وزارة الفلاحة والصيد البحري على المستوى المركزي، مع منح الكثير من الصلاحيات على مستوى الجهات في إطار سياسة القرب؛

- وضع 12 مديرية جهوية للفلاحة و 12 غرفة فلاحية؛

- خلق وكالة التنمية الفلاحية لتشجيع وإنعاش الاستثمار الخاص بالقطاع الفلاحي؛

- خلق المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية يعهد له مهمة تقنين ومراقبة جودة المواد الغذائية والمعايير الصحية وإصدار قانون للأمن الصحي للمواد الغذائية؛

- خلق وكالة تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان وبلورة استراتيجية لتطويرها، وتم هذه الأخيرة 40% من التراب الوطني و 16 إقليم 400 جاعة؛

- إحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية بناء على القانون رقم 58.12 وإصدار القانون المتعلق بمهنة المستشار الفلاحي الخاص؛

- خلق مديرية جديدة للتنمية القروية والمناطق الجبلية.

وترتكز استراتيجية مخطط المغرب الأخضر على دعامتين:

فالدعامة الأولى تتمحور حول فاعلين يعملون في سلاسل ذات قيمة مضافة عالية، ويصل حجم الاستثمارات المبرمجة لهذه الدعامة حوالي 147 مليار درهم على مدى عشر سنوات لفائدة 1500 مشروع.

وتلعب هذه الدعامة، عبر عملية التجميع، دورا هاما بالنسبة للفلاحين الصغار والمتوسطين، إذ يعد التجميع حلا ناجعا لتجاوز الإشكالية العقارية هذا النموذج المبتكر لتنظيم الفلاحين حول فاعلين خواص أو تنظيمات محنية ذات قدرات تديرية عالية، تقوم على أساس عقدة شراكة تحدد حقوق والتزامات الطرفين. ولضمان علاقة متوازنة بين المجمع والمجمعين، تم إصدار القانون رقم 04.12 المتعلق بالتجمع الفلاحي والصادر بتاريخ 17 يوليوز 2012.

الدعامة الثانية التي تهدف بالأساس إلى محاربة الفقر في العالم القروي وتطوير الفلاحة الصغرى التقليدية والمهمشة في المناطق النائية والهشة (المناطق البورية، الجبلية، الواحات)، بغية تميمتها. ويبلغ عدد المشاريع المبرمجة في هذه الدعامة إلى غاية 2020 حوالي 545 مشروع بغلاف مالي يناهز 20 مليار درهم، وقد بلغ عدد المشاريع التي في طور الإنجاز 542 مشروع إلى نهاية 2015 باستثمارات إجمالية تقدر ب 14.67 مليار درهم لفائدة 772 ألف مستفيد على مساحة تقدر ب 750 ألف هكتار موزعة على كل مناطق المغرب.

ومن أجل تنمية المناطق القروية والجبلية يهدف، صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية إلى تمويل مشاريع لتنمية وفك العزلة عن هذه المناطق. وقد بلغت الاعتمادات المرصودة من هذا الصندوق للقطاع الفلاحي خلال الفترة الممتدة بين 2008-2015 ما يناهز 3837 مليون درهم، وتم تخصيصها لمشاريع الدعامة الثانية، وبرنامج الجفاف ومعالجة آثار الفيضانات، وتم كذلك رصد جزء من موارد الصندوق لعمليات دعم وتجهيز البنيات التحتية عبر برامج فك العزلة وتنمية مناطق الواحات شجر الأركان والإعداد الهيدرو فلاح.

ومن أجل تتمين جيد للمنتوجات الفلاحية وتطوير قطاع الصناعات الغذائية تم وضع برنامج الأقطاب الفلاحية والذي يهدف إلى تقوية تنافسية المقاولات ودعم الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية، زيادة على إنشاء مراكز البحث والتنمية ومراقبة الجودة داخل هذه الأقطاب، يهم البرنامج إنجاز 6 أقطاب خلال الفترة 2011-2015 في أهم المناطق الفلاحية بكل من مكناس وبركان وسوس والغرب والحوز وتادلة.

كما تم وضع استراتيجية لتنمية المنتجات المحلية، تركز على تحديد وتشخيص وتقييم مؤهلات المنتجات المحلية ودعم ولوج المنتجات للأسواق في إطار التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار تم إطلاق برنامج إنشاء منصات لوجيستكية وتجارية يهدف إلى تجميع عرض المنتجات المحلية وتعزيز تدفقاتها. وفي إطار مخطط المغرب الأخضر، يهدف برنامج الترحال الموجه خصيصا للفلاحة الصغرى إلى تجهيز المراعي بغلاف مالي يناهز أكثر من 200 مليون درهم في السنة، ويستفيد من هذا البرنامج على الخصوص الكسابة اللذين لا يتوفرون على أراضي فلاحية.

ولقد أصبح القطاع الفلاحي يكتسي جاذبية قوية، تظهر من خلال مضاعفة مستوى الاستثمارات الفلاحية منذ سنة 2008 وكذا بالرفع من الناتج الداخلي الخام للقطاع الفلاحي بنسبة 57% بين 2008-2015. وفي إطار الحد من الارتباط بالتغيرات المناخية، تم تجهيز ما يقارب 300 ألف هكتار بالري بالتنقيط وغرس حوالي 12 مليون شجرة من الأشجار المثمرة سنويا.

كما مكنت هذه الجهود من تحقيق الهدف المحدد والمتمثل في تخفيض نسبة الساكنة التي تعاني من الفقر الغذائي إلى أقل من 0.5%.

3. توضيحات إضافية من السيد وزير الفلاحة والصيد البحري موجهة إلى السيد رئيس مجلس المستشارين بشأن تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة.

"يطيب لي، سيدي الرئيس، بمناسبة إصدار تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات

أي ما يناهز 82% من الأهداف المسطرة في أفق 2020. وفي هذا الإطار قامت الوزارة من الرفع من مستوى الدعم المخصص لتقنيات الاقتصاد في الماء 80% بالنسبة لجميع الفلاحين و 100% بالنسبة لصغار الفلاحين (أقل من 5 هكتارات) ومشاريع الري الجماعي وكذا مشاريع التجميع.

وستمكن هذه البرامج التي تتطلب استثمار إجمالي يناهز 60 مليار درهم على مساحة تفوق 750 ألف هكتار لفائدة 250 ألف مستغلة فلاحية في جميع المناطق، من اقتصاد وتأمين حوالي 3 مليار لتر مكعب من مياه السقي.

كما انخرطت الدولة منذ 2010 في مسار لإعادة هيكلة عميقة لصندوق التنمية الفلاحية لتجعل منه رافعة أساسية للاستثمار، ومهم نظام الإعانات والتحفيزات الفلاحية الحالي من ناحية أولى لتعزيز بعض المنح والمساعدات، وفقا للالتزامات التي تعهدت بها الحكومة في إطار عقود البرامج المبرمة مع الجمعيات السبهيئية، ومن ناحية أخرى يروم هذا الإصلاح ملائمة المنح والمساعدات مع الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لسلاسل الإنتاج وتحفيز قوي لمشاريع التجميع.

وقد تمت مواكبة النظام الجديد لإعانات عبر تفعيل دور الشباك الوحيد بالمديريات الإقليمية للفلاحة والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي وكذا عبر وضع نظام معلوماتي يمكن من معالجة ملفات طلب الإعانة من الفلاحين، كما تم وضع مخطط للتواصل لفائدة الفلاحين والمستثمرين. وخلال الفترة ما بين 2008 و 2015، عرفت الإعانات الممنوحة للفلاحين في إطار هذا الصندوق ارتفاعا يقرب 80%.

ومن أجل تسهيل ولوج الفلاحين للقروض تم إبرام اتفاقيات شراكة مع الأبنك بعروض تفضيلية، وفي هذا الإطار تم وضع برامج (تمويل الفلاح وأرضي) اللذان تقدمهما مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بشراكة مع الدولة، ويهدفان إلى تمويل الفلاحين الصغار والمتوسطين الذين لا يمكنهم الولوج إلى القروض البنكية أو لا يتوفرون على ضمانات بنكية.

ومن أجل التعويض عن الأضرار المناخية، تم العمل بنظام التأمين المتعدد المخاطر المناخية الخاص بالحبوب والقطاني، وقد لاقى هذا المنتج منذ إنطلاقه نجاحا كبيرا بلغت مساحة الحبوب والقطاني المؤمنة خلال الموسم الفلاحي 2014-2015 حوالي 717.6 هكتار مقابل 326 ألف هكتار خلال الموسم الفلاحي 2011-2012، وقد تم تجاوز مليون هكتار مؤمنة خلال الموسم الفلاحي 2015-2016. وخلال الموسم الفلاحي 2013-2014 تم إطلاق التجربة النموذجية الخاصة بالتأمين البارامتري بالنسبة للحبوب، كما تم توسيع هذا البرنامج ليشمل تأمين سلاسل الأشجار المثمرة ضد البرد والصقيع والرياح القوية الرياح الرملية وركود المياه في الحقول الفلاحية. وبلغت مساحة الأشجار المثمرة المؤمنة في 2015 حوالي 4560 هكتار مقابل 2522 هكتار في 2014، أي بارتفاع يقدر ب 79%.

القانونية التطبيقية.

وتتمحور الأدوار العملية للتنظيمات المهنية الفلاحية إلى جانب الغرف الفلاحية في عدة جوانب، منها الشراكة في صياغة المشاريع والمخططات الفلاحية، التتبع والتقييم والتأطير دون إغفال دورها كرافعة للتنمية المحلية والجهوية وللإشعاع الدولي للقطاع الفلاحي للمملكة.

وحيث لم يكن يعد القطاع الفلاحي أي جمعية مهنية، يبلغ عدد التنظيمات المهنية النشيطة في إطار مخطط المغرب الأخضر اليوم 18 تنظيما بتمثيلات وطنية.

هذه كانت أبرز النقاط التي أثارنا انتباهنا ضمن تقريركم القيم السيد الرئيس، وإننا نحبي مواكبكم لهذا الورش التنموي الهام، فإننا نعبر لكم عن استعدادنا الدائم للتعاون مع مجلسكم الموقر وافتتاحنا على مبادراتكم التي ستشكل لا محالة إطارا ملائما للتفاعل المثمر والبناء."

4. كلمة السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي حول مخطط تسريع وتيرة التنمية الصناعية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

أود أن أذكر في البداية أن مخطط تسريع وتيرة التنمية الصناعية 2014-2020، يهدف إلى النهوض بصناعتنا الوطنية، حتى يتسنى لها المساهمة الفعالة في الناتج الداخلي الخام، وتحسين جاذبية المغرب في مجال الاستثمارات سواء الداخلية أو الخارجية، بالإضافة إلى تحسين الإنتاجية. وكما تعلمون، فإن هذا المخطط يسعى في أفق 2020 إلى خلق 500 ألف منصب شغل والرفع من الناتج الداخلي الخام ب 9 نقاط. (لينتقل من 14 % إلى 23 %) والرفع من طاقة الصادرات على المستويين الكمي والنوعي وتحسين المنتج.

فمنذ شهر يونيو الأخير، تارخ إعداد وتوجيه التقرير حول تقدم تنزيل مخطط التسريع للتنمية الصناعية للجنةكم الموقرة المكلفة بتقييم السياسات العامة، عرف المخطط المذكور تقدما هاما وهو ما تم تقديمه في الرابع من يوليوز بالدار البيضاء بين يدي صاحب الجلالة، نصره الله وأيده. والجدير بالذكر أنه إلى غاية تم يوليوز 2016، تمت هيكلة 12 قطاعا صناعيا فعالة، وهي كالتالي:

حصيلة منتصف يوليوز 2016 :
أطلقت 41 منظومة، تغطي 12 قطاعا صناعيا.

قطاع السيارات:

المحركات- البطاريات- المعادن- داخل السيارة /الكرسي- الأسلاك- رونو- بوجو سيتروين.

العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة والذي سيضم من بين القطاعات المتداولة القطاع الفلاحي، أن أحبي الدور الهام والبناء للبرلمان في مواكبة مخطط المغرب، منذ أن أعطى جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، انطلاقته سنة 2008، لقد وجدنا في هذا التقرير عملا جادا وموضوعيا يتم عن الاهتمام والتمعن الذي أولاها أعضاء اللجنة للقطاع الفلاحي مشكورين على ذلك.

هذا وقد سجلنا باستحسان كبير حرص التقرير على إبراز التحولات البنوية التي شهدتها القطاع الفلاحي والأشواط الكبيرة التي تم قطعها بفضل الجهود المتزايدة والمستمرة للفاعلين بالقطاع مؤسستين منهم وخواص.

ولعل الحرص التي تتقاسمه وإياكم على أهمية نقل المعلومات الكاملة المحيطة للرأي العام، دعوني، سيدي الرئيس، أتهز هذه المناسبة لكي أتقدم ببعض التوضيحات بخصوص بعض النقاط التي تم التطرق لها على أنها إكراهات ضمن التقرير. أود أن أشير أن النقاط المثارة كانت محل اهتمام خاص ضمن خطط العمل المعتمدة طيلة السنوات الأخيرة، كونها إكراهات تم الإشارة إليها ضمن التشخيص الأولي للقطاع الفلاحي الذي مكن من تحديد مكونات إستراتيجية المغرب الأخضر.

واليكم فيما يلي توضيحات بخصوص بعض أهم النقاط التي تمت الإشارة إليها:

فيما يخص استعمال البذور المختارة في قطاع الحبوب، فبرسم الموسم الفلاحي 2014/2015 تم توفير 2.1 مليون قنطار من البذور المختارة استعملت منها 1.4 مليون قنطار، وهو ما يمثل زيادة تقدر ب 105% مقارنة بالموسم الفلاحي 2008/2009، الرفع من استعمال البذور المختارة كان دائما ضمن الأولويات المسطرة مما يحمله من آثار إيجابية على الرفع من الإنتاجية وكذا تحسين دخل الفلاحين.

في مجال الزراعات السكرية، تعتمد 75% من الأراضي المزروعة على المكننة، وتبلغ نسبة استعمال البذور أحادية البنية 100% لاسيما في مناطق الشرق ودكالة، مما ساهم في تحقيق مردودية قياسية منذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر.

فيما يتعلق بالتنظيمات المهنية، انبثت إستراتيجية المغرب الأخضر على فكرة التشاركية في تنزيل البرامج والمخططات، حيث تمت صياغتها في إطار عقد برنامج، وهو مفهوم جديد يجعل المهنيين من ضمن المسؤولين الأساسيين على الإنجازات وتحقيق الأهداف المسطرة.

ولتطوير النسيج الجمعي المهني، عمل مخطط المغرب الأخضر على تشجيع هذا النمو ووضع آليات قانونية لتأطير عمل الجمعيات والتنظيمات المهنية الفلاحية، وتتجلى الترسانة القانونية الموضوعية في القانون المتعلق بالتنظيمات المهنية في قطاعي الفلاحة والصيد البحري الصادر سنة 2012 والمرسوم التنفيذي الصادر في 2013 وكذا مجموعة من النصوص

بالنسبة لتأثير هذه الإستراتيجية على مجال التشغيل:

فبخصوص خلق مناصب الشغل، هناك مؤشران لقياس تأثير مخطط التنمية الصناعية على ذلك:

- **أولاً:** مناصب الشغل المزمع إحداثها والمشار إليها في إطار المنظومات الفعالة التي يتم تنزيلها عبر عقود الأداء الأمثل (Contrat de performance)، قطاعيا، والتي تعبر عن التزامات بخلق مناصب الشغل في أفق 2020 من طرف الفدراليات المهنية للقطاعات المذكورة، أعضاء CGEM؛

- **ثانياً:** مناصب الشغل المحدثة فعليا في إطار المشاريع المنجزة من خلال اتفاقيات الاستثمار الموقعة مع الفاعلين الصناعيين، والتي تعبر عن مناصب الشغل التي سيتم إحداثها في مواقع الإنتاج التي هي في طور الإحداث أو التوسع.

ومن المتوقع أن يبلغ عدد مناصب الشغل التي التزم الفاعلون بإحداثها في إطار المنظومات الفعالة حوالي 427000 في أفق 2020.

توزيع التزامات خلق الوظائف حسب القطاع

أما بخصوص المناصب المحققة، فبموجب أكتوبر 2013 أبرمت الوزارة والمستثمرين عدة اتفاقيات محيكة، لجذب أو توسيع صناعات عالمية رائدة بالمغرب، وكمثال على ذلك هناك، قطاع السيارات (Delphi)، وقطاع الطيران Renault, Citroën, Yakazaki, Psa Peugeot، وقطاع الطاقات المتجددة (Stelia, Airbus)، وقطاع النسيج (Décathlon).

لقد تم إحداث حتى تم يوليوز 2016 حوالي 158000 منصب شغل من خلال اتفاقيات الاستثمار المبرمة بين الوزارة والفاعلين المغاربة والأجانب.

قطاع النسيج:

الموزع- الموضة- (Denim).

قطاع الطيران:

الهندسة- الصيانة وعمليات- الأنظمة الكهربائية والأسلاك- التجميع.

قطاع شاحنات الوزن الثقيل:

منظومات متكاملة لشاحنات الوزن الثقيل والهيكلية.

قطاع الكيمياء:

الكيمياء النباتية- الكيمياء العضوية.

قطاع البناء:

المقالع - الحديد والصلب- رخام- الخزفية- مسبقة الصنع.

قطاع الصناعات المعدنية والميكانيكية:

معالجة المعادن- مخن جديدة- تلمين المعادن..

قطاع الجلد:

الدباغة وصلل الجلود- المنتجات الجلدية والملابس- الأحذية.

قطاع ترحيل الخدمات (Offshoring):

Knowledge – Engineering Services Outsourcing

Information Technology – Process Outsourcing

- Business Process Outsourcing– Outsourcing

.Customer Relationship Management

قطاع الصناعات الدوائية:

الأجهزة الطبية – الأدوية.

قطاع البلاستيك:

إعادة التدوير – البنات والشغال العامة – البلاستيك للأغذية –

التغليف.

قطاع منظومات المجمع الشريف للفوسفاط.

إن التفعيل القطاعي للمنظومات الصناعية، التي تم إعطاء انطلاقها مع بداية مخطط التنمية الصناعية بهم حاليا جل الفروع الصناعية الوطنية، بما فيها القطاعات الحديثة، ممثلة في قطاع السيارات والطائرات، وكذا القطاعات التقليدية كالنسيج والجلد، حيث تم في هذا الإطار تفعيل 41 منظومة صناعية، تغطي 12 قطاع صناعي.

أما بالنسبة لقطاعات الصناعات الغذائية والكهرباء والطاقات المتجددة، فإن تفعيلها على شكل منظومات صناعية هو في طور الإنجاز، وسيتم قريبا التوقيع على عقود للأداء الأمثل (Contrat de performance) لتفعيل هذه المنظومات.

وبخصوص قطاع السيارات والطيران موضوع عقود الأداء الأمثل (performance Contrat de)، فإنهم يساهمون في تنمية وتطوير وتنسيق منظومات الفروع التي تنتمي لهذه القطاعات.

المغرب، حيث أقر 89% من الفاعلين الصناعيين بالمغرب بأن هناك تحسن ملحوظ في الولوج إلى القروض.

العقار:

وفي إطار توفير الوعاء العقاري المناسب، اعتمدت الوزارة برنامجا طموحا يتمحور، حول إنجاز مشاريع حظائر صناعية مندمجة موجهة للكراء، فمن جهة تم إحصاء وتحليل حاجيات المنظومات الصناعية الفعالة والتي سيتم تفعيلها كل سنة وبكل جهة، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات (القرب من الميناء أو المطار، خاصيات تقنية)، ولقد تم تحديد الحاجيات في 1147 هكتار.

ومن جهة أخرى تم اعتماد منهجية جديدة للاستجابة بشكل فعال لتلبية الطلبات خلال السنوات القادمة عبر:

- إحداث - موقع إلكتروني (<http://www.zonesindustrielles.ma/>) يحتوي على جميع العروض الموجودة، كما يمكن هذا الموقع المستثمرين من معلومات دقيقة حول المسائل التقنية والمالية؛

- سياسة تنموية واضحة تستجيب للحاجيات المعبر عنها وذلك بتعبئة 1000 هكتار مخصصة للمنظومات الصناعية عبر نموذج الكراء.

التكوين:

في إطار ورش التكوين، تم بدل مجهودات هامة لإحداث تحول قوي في المقاربة العمومية للتكوين، فلأول مرة تم إنجاز دراسة لتكوين مستخدمين عمليين (Operateurs)، تقنيين، مهندسين ومسيرين، تماشيا مع احتياجات الفاعلين خلال السنوات القادمة.

وفي هذا الإطار سيتم اعتماد خريطة جهوية للتكوين، ستكون بمثابة "دفتر التحملات" بالنسبة للصناعة ولمعاهد التكوين والمدارس وللجامعات. وفيما يخص المعطيات والمؤشرات المتوفرة حول القطاع، فإن الوزارة تجد صعوبة في التعامل مع الأرقام من طرف المندوبية السامية للتخطيط المتعلقة بحصيلة مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020، حيث تدمج هذه الأخيرة، مؤشرات القطاع الصناعي مع قطاع المعادن وكذا قطاع الصناعة التقليدية.

ولذلك ينبغي تتبع ورصد على المدى المتوسط تطور مناصب شغل الصناعة التحويلية، كما هو محدد لدى المندوبية السامية للتخطيط في حساب الناتج الداخلي الخام.

وسيمكن هذا الإجراء بدون شك، من تقييم واقعي لمدى نجاح هذا المخطط وتأثيره في خلق مناصب الشغل.

وأود كذلك التأكيد على أن الموارد المعبئة من طرف صندوق التنمية الصناعية والمقدرة بـ 17.3 مليار درهم تم تخصيصها:

- للمشاريع الإستراتيجية على غرار " بوجو، ستروين " ومنظومته على

إن أجراً إحداث مناصب الشغل انطلقت فعليا مع بداية سنة 2016، وستستمر الوتيرة بشكل أكبر خلال سنة 2017.

الدعم الموجه للفاعلين:

فيما يخص الدعم الموجه للفاعلين، وتبعا للالتزامات الفدراليات المهنية والمستثمرين، عملت الدولة من خلال وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي على توفير الوسائل المالية والدية اللازمة لضمان نجاح المنظومات الفعالة، وذلك تماشيا مع المبادئ الموضوعة مع انطلاقة مخطط تسريع التنمية الصناعية، ولاسيما تلك المقررة في صندوق التنمية الصناعية، كما أن الإفراج عن هذا الدعم سيكون تدريجيا ومناسبا لما سيتم تحقيقه من الأهداف المسطرة في المنظومات الصناعية.

صندوق التنمية الصناعية:

بالنسبة لصندوق التنمية الصناعية، لقد تم إلى حدود تم يوليوز 2016، وضع رهن إشارة المنظومات الصناعية الفعالة الهيكلية وآليات الدعم للمقاولات الصغيرة والمتوسطة وكذا المشاريع الصناعية الإستراتيجية، ما مجموعه 17.3 مليار درهم من صندوق التنمية الصناعية. ويتوزع هذا الغلاف المالي كالتالي:

- 52 % لفائدة 41 منظومة صناعية مهيكلية؛
- 24 % مخصصة لآليات الدعم الموجهة لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة؛

- 24 % للمشاريع الصناعية الإستراتيجية؛
إن تعبئة هذا المبلغ سيكون تدريجيا ويتناسب مع تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا فيما يخص إحداث مناصب الشغل وتطور النشاط المزاو. وتنقسم عروض الدعم إلى 4 أصناف وهم:

1- دعم الاستثمار للمقاولات الصغيرة والمتوسطة والمقاولات الكبرى، التي تعتبر قاطرات المنظومات في ميدان التجهيز والآليات والعقار والبنيات؛

2- تطوير تنافسية المقاولات التي توجه أنشطتها للتصدير وكذا رفع الحواجز التي تعترض قطاع التصدير؛

3- تبني إجراءات مالية تمكن من تقوية والدينامية؛

4- تطوير البنيات والمناطق الصناعية الموجهة للكراء بالنسبة للمشاريع الإستراتيجية.

التمويل:

بالنسبة للتمويل، فقد تم إبرام مجموعة من الاتفاقيات القطاعية للتمويل مع المجموعة المهنية للبنوك بالمغرب، والتي ستمكن من تنشيط التدفقات المالية نحو الفاعلين الصناعيين، ولاسيما بقطاع النسيج. في هذا الصدد أجازت هيكلية المنظومات الصناعية الفعالة في استئلاف القروض والتمويلات الموجهة للتنمية، وهو ما تم التأكيد عليه في التقرير الأخير لبنك

على حضراتكم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بعض الملاحظات التي تخص تقييم استراتيجيات المغرب الرقمي وهي كما يلي:

أولاً: بالنسبة للإمكانيات المتاحة استراتيجية المغرب الرقمي 2013:

لقد جاء في التقرير (المستوى المادي ص 100) انه تم تخصيص لهذه الاستراتيجية مبلغ إجمالي قدر ب 19.5 مليار درهم، إلا أن التكلفة المقدرة لهذه الاستراتيجية حددت في مبلغ 5.6 مليار درهم فقط، ولم يكن هناك أي مبلغ إجمالي مخصص.

بالنسبة للجنة المكلفة بالسهر على تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية (مستوى هيئة التنفيذ ص 101 و 102)، فإن الأمر يتعلق بالمجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي، وليس اللجنة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات كما جاء في التقرير.

كما أن محور الخدمات العمومية الموجهة للمتعاملين مع الإدارة أسند تنفيذه إلى لجنة قطاعية تشرف على برنامج الحكومة الإلكترونية، تم إحداثها على مستوى القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية ولم تشمل هذه اللجنة وكالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما هو مشار إليه في التقرير. وللتأكيد كذلك، فقد تم تنفيذ تدابير مواكبة بإشراك القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية وليس فقط من قبل وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي كما جاء في التقرير.

ثانياً: حصيلة تنفيذ استراتيجية المغرب الرقمي 2013:

بالنسبة للجدول المبين في التقرير والذي يضم نتائج إنجاز المشاريع المدرجة في المحور الأول المتعلق بالتحول الاجتماعي (ص 104).

فبخصوص الإجراء المتعلق بدعم تجهيز المدرسين بأجهزة الكمبيوتر ومعدات الربط بالإنترنت مازال قيد التنفيذ ولم تتعدى نسبة إنجاز 11% كما جاء في التقرير، غير أن البرنامج امتد من 2008 إلى 2013 واستفاد 150000 إطار تربوي من جهاز حاسوب مربوط بالإنترنت مع ممت 2011 أي ما يفوق 100% كإنجاز.

كما تمت مواصلة إنجاز النسخة الثانية لهذا البرنامج على شكل دعم الاشتراك الشهري للإنترنت، وذلك بغية تمكين الأطر التربوية من الاستمرار في الاستفادة من خدمة الربط بالإنترنت خلال السنوات الثلاث الأخيرة للبرنامج.

بالنسبة للإجراء المتعلق بدعم تجهيز الطلبة المهندسين والفئات المائة لهم بأجهزة الكمبيوتر المحمول ومعدات الربط بالإنترنت لم تتعد 22% كما جاء في التقرير، غير أن أهداف إنجاز هذا البرنامج تم تحديدها سنوياً وليس إجمالياً. وقد بلغ معدل الإنجاز السنوي 85% خلال الفترة الممتدة ما بين سنوات 2009 و 2013.

أما فيما يتعلق بالإجراء الخاص بتجهيز مؤسسات التعليم العمومي بمعدات الربط بالإنترنت والوسائل متعددة الوسائط إضافة إلى تكوين الأطر التربوية وتوفير الوسائل الرقمية بهذه المؤسسات، وكذا المراكز المجتمعية

الصعيد الوطني

- للبرامج الموجهة لتأهيل المقاولات الصغيرة والمتوسطة

- وللمنظومات الفعالة مع ميزانية قطاعية معبئة لهذا الغرض وبخصوص المشاريع الإستراتيجية التي تم تحديدها، فإن عروض الدعم لم يتم تحديدها في حجة معينة بالمغرب، حيث أن كل العروض لا تميز بين الجهات وترتكز بالتالي على المشاريع ومستوى الدعم بالنسبة لكل القطاعات والمنظومات الصناعية.

وتجدر الإشارة في آخر هذا المحور أن ميثاق الاستثمار الجديد سيمكن كل حجة على حدة من تبني سياسة خاصة بها لدعم المستثمرين، لتتيم ما تقوم به الوزارة في إطار مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020.

تلكم، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أهم ملاحظات، الوزارة بخصوص تقييم مخطط التسريع الصناعي 2014-2020.

5. كلمة السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي

حول استراتيجية المغرب الرقمي 2013:

أما بالنسبة لمحور تقييم استراتيجية المغرب الرقمي 2013، وبتماشيا ع سياسة الأوراش الكبرى التي تتبناها الحكومة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، واعتبارا لكون تكنولوجيات المعلومات أحد الركائز الأساسية لمواكبة هذه السياسة وكذا التغلب على الفجوة الرقمية وإدماج المغرب في الاقتصاد الرقمي، اعتمدت الوزارة استراتيجية المغرب الرقمي 2013، والتي كانت تهدف آنذاك إلى تحقيق ناتج داخلي خام صافي يقدر ب 27 مليار درهم وخلق حوالي 30 ألف منصب عمل إضافي في أفق 2013.

وترتكز هذه الاستراتيجية على أربعة محاور أساسية وهي:

محور التحول الاجتماعي والذي يهدف إلى تمكين المواطنين من الولوج إلى الإنترنت ذي الصبيب العالي وتشجيع الولوج إلى المبادلات والمعرفة؛

محور الخدمات العمومية الموجهة للمتعاملين مع الإدارة، والذي يهدف إلى تحسين شفافية وحكامة الإدارة المغربية وكذا الملائمة مع احتياجات المرتفقين، من خلال تنفيذ برنامج طموح للحكومة الإلكترونية؛

محور إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة، والذي يهدف إلى الرفع من إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة والمساهمة في تطورها، من خلال استعمالها لتكنولوجيا المعلومات؛

محور صناعة تكنولوجيا المعلومات، والذي يهدف إلى تطوير الصناعة المحلية لتكنولوجيا الإعلام والمعرفة. من خلال دعم الفاعلين المحليين وكذلك لتشكيل أقطاب للتميز ذات إمكانية عالية للتصدير.

فيما يخص تقرير اللجنة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة، أود أن أعرض

- قطب رقمي جمهوي؛

- التوقع الرقمي للمغرب.

تلكم، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
أهم ملاحظات الوزارة بخصوص تقييم استراتيجية المغرب الرقمي 2013.
ولا يسعني في الأخير إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الرئيس
المحترم والسيدات والسادة المستشارين المحترمين على مجهوداتهم وعلى تفانيهم
وعلى تعاونهم لما فيه خير بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لمولانا صاحب
الجلالة الملك صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

6. الاستثمارات ومناصب الشغل المتعلقة ببرامج ومشاريع الطاقات
المتجددة (اعداد وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة):

المشاريع المنجزة:

المشروع	القدرة (ميغاواط)	الغلاف المالي (مليون درهم)	مناصب الشغل	إطار التطوير (نوعية الشركة)	الاندماج الصناعي (النسبة المئوية)	تاريخ التشغيل
المحل الرقمي لميد الحلال الطريس	50	226	---	إنتاج تعاقدني (IPP)	---	2000
المحل الرقمي (لاموكدول (الصورة)	60	800	---	(EPC)	---	2007
المحل الرقمي طنجة 1	140	2750	20 منصب شغل مباشر 350 مستخدم إلى 560 منصب شغل غير مباشر	إنتاج تعاقدني	---	2009/2010
المحل الرقمي طرفاية	300	5600	30 منصب شغل مباشر	إنتاج تعاقدني	---	2014
المحل الرقمي للحومة	50.6	800	20 منصب شغل مباشر 60 منصب شغل غير مباشر	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	35%	2014
المحل الرقمي لأخضير	100	1600	20 منصب شغل مباشر 100 منصب شغل غير مباشر	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	35%	2014
المحل الرقمي لقوم الواد	50.6	800	20 منصب شغل مباشر 60 منصب شغل غير مباشر	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	35%	2014
المحطة الشمسية نور ووزارات 1	160	7000	20 منصب شغل مباشر 2000 منصب شغل غير مباشر	إنتاج تعاقدني	33%	2015

مشاريع في طور الإنجاز 2020/2015

المشروع	القدرة (ميغاواط)	الغلاف المالي (مليون درهم)	مناصب الشغل	إطار التطوير (نوعية الشركة)	الاندماج الصناعي (النسبة المئوية)	تاريخ التشغيل
المحطة الشمسية نور ووزارات 2 و3	350	17000	200 منصب شغل مباشر ومئات مناصب الشغل غير مباشرة	إنتاج تعاقدني (IPP)	35%	ابتداء من 2017
المحطة الشمسية نور ووزارات 4	70	غير محدد	---	إنتاج تعاقدني (IPP)	35% على الأقل	ابتداء من 2017
نور تافيلالت ونور أطلس	300	3600	20 منصب شغل مباشر ، 350 مستخدم إلى 560 منصب شغل غير مباشر	(EPC)	35% على الأقل	2018
المحطة الشمسية نور مبدلت	400	غير محدد	---	إنتاج تعاقدني (IPP)	35% على الأقل	ابتداء من 2017
المحطة الشمسية نور طاطا	600-500	غير محدد	---	إنتاج تعاقدني (IPP)	35% على الأقل	ابتداء من 2018

لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالإضافة إلى المحتوى الرقمي، قد عرف تأخرا بلغت نسبة الإنجاز 56% كما جاء في التقرير. وفي هذا الشأن أود أن أحيطكم علما أن حصيلة إنجاز مبادرة المحتوى الرقمي لم يتم تقييمها إلى حد الآن، وفيما يخص المراكز المجتمعية لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال فقد وصلت نسبة الإنجاز 5%، أي ما يعادل 74 مركز من أصل 400 مستهدف وقد تم توقيف هذا البرنامج في سنته الأولى نظرا للصعوبات التقنية التي اعترضته.

أما فيما يخص حصيلة تجهيز مؤسسات التعليم العمومية بمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال فقد بلغت 85% من مجموع المؤسسات المستهدفة على غاية نهاية يوليوز 2012، وأذكر منها على سبيل المثال:

- 2838 مؤسسة مجهزة بقاعات متعددة الوسائط وبحقائب متعددة الوسائط مرتبطة بالانترنت؛

- 6500 مؤسسة مجهزة بحقائب متعددة الوسائط مرتبطة بالانترنت؛

- 100 مؤسسة مجهزة بسبورات تفاعلية وتجهيزات تفاعلية متحركة.

أما بالنسبة لاستراتيجية المغرب الرقمي 2020، فقد تمت بلورتها بناء على الدراسة التي قامت بها وزارة الصناعة التجارة والاستثمار الاقتصاد الرقمي وكذا توصيات المجلس الأعلى للحسابات ولجنة مراقبة المالية العامة لمجلس النواب.

وتهدف هذه الاستراتيجية بالأساس إلى الرفع من الناتج الداخلي الخام بقيمة تتراوح ما بين 2.3 و 7.4 مليار درهم وإحداث مناصب شغل تتراوح ما بين 15000 و 35000 منصب شغل دون احتساب نتائج قطاع ترحيل الخدمات.

ويمكن تلخيص التأثير الاقتصادي والاجتماعي لهذه الاستراتيجية فيما يلي:

- جودة عالية للخدمات الإدارية الموجهة للمواطنين والمقاولات بغية خلق فرص اقتصادية؛

- تسهيل الاستثمارات المباشرة الخارجية عن طريق بنية تحتية رقمية دولية ذات جودة عالية وتحسين مناخ الأعمال؛

- تحسين الإنتاجية وتخفيض ملموس للتكلفة بالنسبة للإدارات؛

- شفافية عالية فيما يخص التدبير العمومي وولوج المواطنين إلى المعلومة، ومزايا اجتماعية مهمة عن طريق وولوج جيد إلى الخدمات الاجتماعية (الصحة، التربية،...);

- تخفيض الفوارق الاقتصادية والاجتماعية عن طريق وولوج عادل إلى الفرص.

وتتمحور هذه الاستراتيجية حول 3 ركائز أساسية:

- التحول الرقمي للاقتصاد الوطني؛

		المتعلق بالطاقات المتجددة	مباشر			
2017	ما بين 65 و70%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	7 منصب شغل مباشر و15 منصب شغل غير مباشر	420	12	محطة كهرومائية صفرى تاجموت

7. كلمة السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة بمناسبة تقديم تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتحضير الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالثروة
- المحور الخاص بمخطط الطاقات المتجددة -

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يسعدني، السيد الرئيس، أن أشارك كعضو من الحكومة في هذه المحطة التاريخية بالنسبة لمجلس المستشارين وبالطبع بالنسبة لبلادنا، التي تعتمد تقييم السياسات العمومية وفقا لمقتضيات الدستور. وهو كما لا يخفى ورش بالغ الأهمية، لأنه يشخص بكل موضوعية، ليس فقط الأهداف المسطرة لهذه السياسات، ولكن كذلك إكراهات تنزيلها في الواقع، وهي إكراهات تمويلية وسوسيو اقتصادية.

كما أذكر السيدات والسادة المستشارين أي كنت أول مشارك في الجلسة الختامية للبرلمان لعرض التقريرين المتعلقين بالسياسات العمومية المرتبطة بالتنمية القروية.

لقد تعاملت الحكومة بكل إيجابية مع تقييم السياسات العمومية، سواء من خلال حضور السيد رئيس الحكومة إلى المجلس أو حضور الوزراء المعنيين بالقطاعات موضوع هذا التقييم.

ويسرني أن أشارك اليوم في أشغال هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة وتقييم التقرير المتعلق بالسياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة، في المحور المتعلق بالطاقات المتجددة، والذي أعدته، مشكورة، اللجنة الموضوعاتية المحدثة لهذا الغرض.

وأود أن أتوجه بالشكر الخالص إلى السيد رئيس اللجنة الموضوعاتية، ولكل السيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة على الاهتمام الذي يولونه لقطاع الطاقات المتجددة وعلى ما بذلوه من مجهود مباركة لبلورة هذا التقرير.

ولقد مكن هذا التقرير من جرد موضوعي لمنجزات السياسة العمومية في مجال الطاقات المتجددة، وبالتالي إبراز الجهود المبذولة من طرف بلادنا في هذا المجال، حيث أصبح النموذج الطاقى المغربي يحتذى به على المستوى العالمي، وما هذا إلا نتيجة للتعاون الفعال بين مختلف المتدخلين والفاعلين المعنيين.

2020	---	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة		غير محدد	150	المحطة الشمسية للمناطق الاقتصادية
2016	30%	إنتاج تعاقدى (IPP)		2400	150	المحل الرجي تازة
2017/2018	ما بين 50 و70%	إنتاج تعاقدى (IPP)		5400	300	المحل الرجي تسكرد 1 و2
2020	ما بين 50 و70%	إنتاج تعاقدى (IPP)		1800	100	المحل الرجي بوجبور
2018	ما بين 50 و70%	إنتاج تعاقدى (IPP)		1800	100	المحل الرجي طلجة 2
2019	ما بين 50 و70%	إنتاج تعاقدى (IPP)		3600	200	المحل الرجي جبل لحديد
2017	ما بين 50 و70%	إنتاج تعاقدى (IPP)		2700	150	المحل الرجي مديلت
2017	ما بين 50 و70%	إنتاج تعاقدى (IPP)		1800	100	توسيع المحل الرجي كودية البيضاء (Repowering)
2017	ما بين 50 و70%	إنتاج تعاقدى (IPP)		3300	200	توسيع المحل الرجي كودية البيضاء
2016	34%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	40 منصب شغل مباشر و60 منصب شغل غير مباشر	1900	120	المحل الرجي جبل خلاص
2016	35%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	20 منصب شغل مباشر و60 إلى 100 منصب شغل غير مباشر	1600	100 إضافية	توسيع المحل الرجي أخضر
2017	53%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	12 إلى 15 منصب شغل مباشر و20 منصب شغل غير مباشر	250	18	المحل الرجي الوليدة 2
2020	---	إنتاج تعاقدى (IPP)		2500	350	محطة الضخ عبد المومن
2014	---	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة		7.5	1.53	محطة كهرومائية صفرى ايللو
2016	---	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة		15	1.98	محطة كهرومائية صفرى سيدي سعيد
2017	---	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة		61.8	3.15	محطة كهرومائية صفرى سيدي ادريس
2017	---	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة		83	11.7	محطة كهرومائية صفرى الحسن الثاني
2017	80%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	10 منصب شغل مباشر	150	10	محطة كهرومائية صفرى أسغالو
2017	80%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	10 منصب شغل مباشر	160	12	محطة كهرومائية صفرى ولجة السلطان
2017	ما بين 65 و70%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	7 منصب شغل مباشر و15 منصب شغل غير مباشر	350	12	محطة كهرومائية صفرى بونفرد
2017	ما بين 65 و70%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	7 منصب شغل مباشر و15 منصب شغل غير مباشر	335	12	محطة كهرومائية صفرى تيلوكيت 1
2017	ما بين 65 و70%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	7 منصب شغل مباشر و15 منصب شغل غير مباشر	405	12	محطة كهرومائية صفرى تيلوكيت 2
2017	ما بين 65 و70%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	7 منصب شغل مباشر و15 منصب شغل غير مباشر	630	12	محطة كهرومائية صفرى باب ونتر

الأخذ بعين الاعتبار في هذا التقرير تصريح صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في الدورة 21 لمؤتمر الأطراف للمناخ المنعقد بباريس، برفع حصة الطاقات المتجددة من 42% في أفق 2020 إلى 52% من القدرة الكهربائية المنشأة في أفق سنة 2030، وهو ما يمكن المملكة المغربية وللمرة الأولى في تاريخها، من التوفر على باقة كهربائية تتميز بتفوق الطاقات المتجددة على المصادر الأحفورية.

وفي هذا الإطار، سيتم تطوير قدرة إضافية تناهز 10.100 ميغاواط ما بين 2016-2030، منها 4560 ميغاواط من أصل شمسي و4200 من أصل ريحي، بالإضافة إلى 1330 من أصل كهرومائي، وستتطلب برامج الطاقات المتجددة استثمارا إجماليا يقدر بحوالي 32 مليار درهم في أفق 2030.

وفي هذا الباب، أود أن أشير إلى أنه قد تم الترويج للرؤية المغربية الجديدة في مجال الطاقات المتجددة لدى مختلف الشركاء والمؤسسات الدولية وكذلك في المحافل الدولية الكبرى، حيث أبدى العديد من الفاعلين الدوليين اهتمامهم البالغ بالفرص الاستراتيجية التي يمنحها النموذج الطاقى المغربي.

وللإشارة كذلك سيتم مواكبة الرفع المتدرج للطاقات المتجددة بإنجاز قدرات كهربائية مرنة، لمواكبة التذبذب الذي تعرف به الطاقات المتجددة. وقد تم في هذا الإطار إعطاء الانطلاقة لخارطة الطريق لتطوير الغاز الطبيعي المسال والذي يتضمن إنجاز قدرة إضافية تصل إلى 4800 ميغاواط في أفق 2030.

أما بخصوص النجاعة الطاقية التي تعتبر بدورها ركيزة هامة من ركائز الإستراتيجية الطاقية الوطنية، فمذ انطلاقتها تم تفعيل بعض التدابير والبرامج والقوانين، التي مكنت من تحقيق اقتصاد في الطاقة، التي يجب أن ترقى إلى مستوى الإمكانيات الكبرى المتوفرة في هذا المجال.

وفي ظل النتائج المشجعة التي حققت على المستوى الوطني والخبرة المحلية التي تم تطويرها في مجال النجاعة الطاقية، فقد انخرط المغرب في إطار نموده الطاقى في تسريع وتيرة الإجراءات المتخذة في مجال النجاعة الطاقية، حيث أطلقت وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة في فبراير 2013، الحوار الوطني حول النجاعة الطاقية، بإشراك جميع القطاعات الوزارية والفاعلين المعنيين وتنسيق مع الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وقد توج هذا الورش ببلورة برامج قطاعية في مجال النجاعة الطاقية، تستهدف بالأساس قطاعات النقل والبناء والزراعة والإنارة العمومية، باعتبارها قطاعات ذات إمكانيات مهمة من حيث الاستهلاك النهائي للطاقة، والهدف هو تحقيق اقتصاد في الطاقة يصل إلى 5% في أفق 2020 و20% في أفق 2030.

وسيتم تفعيل المرحلة الأولى لهذه الإستراتيجية في إطار عقد برنامج ما بين سنتي 2017 و2020 بين الدولة ووكالة تنمية الطاقات المتجددة

إن هذه المكانة التي اكتسبتها المملكة المغربية في المنتظم الدولي نابعة من الرؤية المغربية للتنمية المستدامة، التي ليست وليدة اليوم، وإنما بدأت بوادها على عهد الراحل الملك الحسن الثاني، الذي أطلق سياسة عمومية طموحة في مجال بناء السدود لإنتاج الطاقة الكهربائية النظيفة ولترشيد استعمال المياه، خاصة في مجالات الفلاحة والاستعمالات المنزلية، وكذا الحفاظ على الأنظمة الإيكولوجية في محيط الأحواض المائية.

وستعمق هذه الرؤية مع جلالة الملك محمد السادس، لتشمل القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني، وأصبحت مقتضيات التنمية المستدامة ركنا من أركان السياسات العمومية بالمملكة المغربية، كما هو الحال خاصة بالنسبة لقطاعات الطاقة والصناعة والفلاحة والصيد البحري.

ومن نافلة القول التأكيد على أن هذا التوجه ينخرط في التصور الشمولي لجلالته حول إعادة هيكلة منظومتنا الطاقية على أساس موارد متجددة. ويمكننا اليوم أن نجزم بأن المملكة المغربية تتوفر على نموذجهما الطاقى الخاص، المبني على أساس مزاياها الجيو إستراتيجية، ومواردها الطاقية المحلية، وقدرتها على تطوير مشاريع البنية التحتية في مجال الطاقة إنتاجا وصناعة وعلى الخبرة المكتسبة من طرف بناتها وأبنائها.

ووفقا للتعليمات الملكية السامية خلال جلستي العمل الأخيرتين التي خصصها جلالته لقطاع الطاقة، تمت بلورة تصور عملي يروم تقوية تنمية الطاقات المتجددة على نطاق واسع، ليندرج في الرؤية البعيدة المدى لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والذي يعتبر تطوير مصادر الطاقات المتجددة المحلية رافعة أساسية للاقتصاد الوطني، وعاملا مهما للتقليص من تبعيتنا الطاقية ومدخلا لتوفير وسائل تكنولوجية مبتكرة وفعالة للمواطن المغربي لتدبير أفضل لحاجياته الطاقية.

ولقد تناولت اللجنة بجرافية ومنهجية مختلف الإشكاليات المرتبطة بالإستراتيجية الطاقية الوطنية وكذا ببرامج ومشاريع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بشكل شمولي، واعتمدت معايير خاصة لتقييم كل برنامج على حدة.

وسأحاول إجمال الملاحظات حول التقرير المتعلق بمحور الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية فيما يلي:

حضرات السيدات والسادة،

أولا: محور الإستراتيجية الطاقية الوطنية

أشار التقرير للإستراتيجية الطاقية الوطنية، التي تندرج في إطار المنظور الشمولي والمندمج الذي دعا إليه جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لتحقيق التنمية المستدامة، إلى بناء باقة طاقية متنوعة ومتوازنة تحتل فيها الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية مكانة أساسية، بالإضافة إلى برامج ومحطات العمل المتعلقة بها على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

لقد أشار التقرير إلى الإستراتيجية الطاقية الوطنية لسنة 2009 التي تهدف إلى إنشاء 42% من القدرة الكهربائية من مصادر متجددة، ويجب

جميع مصادر الطاقة المتاحة خاصة منها المتجددة وذلك عبر:

- إنجاز قدرة كهربائية منشأة من مصادر متجددة تناهز 970 ميغاواط (180 ميغاواط شمسي و787 ميغاواط ريحي)؛
- الشروع في استغلال أول محطة شمسية، "نور وارزازات1"، بقدرة 160 ميغاواط سنة 2016، وهي الأكبر من نوعها في أفريقيا، وتم تدشينها من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في 4 فبراير 2016؛
- اختيار مجموعة من الشركات التي ستتولى تطوير واستغلال المشروع المدمج للطاقة الريحية بقدرة 850 ميغاواط في أفق 2020، باستثمار إجمالي يناهز 12 مليار درهم، وتقود هذه المجموعة الشركة المغربية ناريفا هولدين (NAREVA Holding) إلى جانب الشركة الإيطالية "ENEL" والشركة الألمانية "Siemens"؛
- الإعلان في 4 نونبر 2014، عن خارطة الطريق لتنمية الطاقة الشمسية الفتوضوية بتطوير استعمالها في إنتاج الكهرباء ولاسيما بقطاع السكنى والخدمات.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أبان التقرير كذلك عن مصاحبة تفعيل الإستراتيجية الطاقة الوطنية بتعزيز وتشجيع التكوين والبحث العلمي في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة.

في هذا الصدد، ساهم معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة في التمويل المباشر لمشاريع البحث والتطوير، حيث وصل عدد المشاريع التي تم إطلاقها منذ تأسيسه إلى 39 مشروع بحث استفاد منه 541 باحث. كما قام المعهد بإنجاز مركب للتكنولوجيا الخضراء بمدينة بن جريش بشراكة مع مجموعة المكتب الشريف للفوسفات، والذي يشكل أرضية للتجارب والبحث والتكوين، مما سيمكن من خلق أقطاب للابتكار. وخلال اجتماع المجلس الإداري التاسع للمعهد، قمنا بالمصادقة على برنامج تمويل المعهد للعشر سنوات المقبلة، اعتبارا للدور الذي يجب أن يضطلع به على مستوى البحث التطبيقي المستجيب للتحديات الخاصة ببلادنا.

كما تم إحداث التجمع الشمسي "Cluster Solaire" من طرف الوكالة المغربية للطاقة الشمسية الذي يضم فاعلي صناعة الطاقة الشمسية، من أجل تسهيل تطوير القطاع الصناعي في مجال الطاقة الشمسية.

ولتشجيع التكوين في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة، تم إحداث معهد التكوين في محم الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة بمدينة وجدة، كما تم إعطاء انطلاقة أشغال إنجاز معهد ثاني بمدينة طنجة على أن يتم إنشاء معهد ثالث بمدينة وارزازات.

كما يهدف المغرب كذلك من خلال برنامج الطاقة الشمسية والطاقة

والنجاعة الطاقة، وسيتم الإعلان عن الإستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقة خلال يوم النجاعة الطاقة الذي سيقام في شهر أكتوبر 2016 والذي تنظمه الوزارة بشراكة مع فيدرالية الطاقة.

حضرات السيدات والسادة،

ثانيا: الإطار التشريعي والمؤسسي

تطرق التقرير إلى الإطار المؤسسي الذي اعتمده المغرب من أجل تأمين تنفيذ الإستراتيجية السالفة الذكر من خلال إحداث هيكل إدارية تحت وصاية وزارتنا، بالإضافة إلى اعتماد ترسانة قانونية وتنظيمية جديدة كالية قصد تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية.

في هذا الإطار، أود أن أشكر السادة المستشارين على الأهمية التي أولوها للجانب التشريعي والمؤسسي، حيث عرف قطاع الطاقات المتجددة في السنوات الأخيرة مجموعة من الإصلاحات الهامة والتي ترمي بالأساس إلى تحفيز الاستثمار الخاص في هذا المجال، وذلك عبر فتح الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط والمنخفض وكذا الرفع من سقف الإنتاج الناتي، وخلق الهيئة الوطنية لضبط قطاع الكهرباء.

وفي هذا الصدد، لا بد للتقرير أن يشير كذلك بأنه تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى إصلاح الإطار المؤسسي للطاقات المتجددة لتحقيق انسجام أكبر لمختلف المتدخلين، فقد تمت مراجعة الإطار القانوني المنظم لاختصاصات الوكالة المغربية للطاقة الشمسية والوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، حيث صادق البرلمان بمجلسيه على:

- مشروع قانون رقم 37.16 المغير والمتم للقانون رقم 57.09 المحدث للوكالة المغربية للطاقة الشمسية؛
- مشروع قانون رقم 38.16 المغير والمتم للفصل الثاني للظهير الشريف 1.63.226 القاضي بإحداث المكتب الوطني للكهرباء؛
- مشروع قانون رقم 39.16 ويقتضي بتغيير القانون رقم 16.09 المتعلق بالوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة.

وأغتنم الفرصة مجددا لتقديم الشكر الجزيل للسادة المستشارين على تفاعلهم مع هذا الإصلاح الكبير وعلى إسهاماتهم في هذا الشأن.
حضرات السيدات والسادة،

ثالثا: الإنجازات المحققة في إطار الإستراتيجية الطاقة

أشار التقرير كذلك إلى التقدم الحاصل في مشاريع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة وفق البرمجة المحددة في الإستراتيجية الطاقة. إن المملكة المغربية، ونظرا لما يمثله تنوع مصادر الطاقة من ضرورة قصوى، باعتبارها بلدا مستوردا للطاقة، تعتمد في إطار الإستراتيجية الطاقة الوطنية، على باقة كهربائية متنوعة ومثلى، واقعية ومفتوحة على

الدول العربية (28.1%) وتقترب من المعدل العالمي (32%)، حسب إحصائيات المنظمة العالمية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) لسنة 2014. وفي نفس السياق، بلغ العدد الإجمالي للطلبة 826114 (من بينهم 5% بالتعليم العالي الخاص) برسم سنة 2016، بذلك نسبة تطور وصلت إلى +63% مقارنة مع سنة 2012، والعدد الإجمالي للخريجين 102029 بزيادة تقدر ب +43% خلال نفس الفترة.

ولمواكبة هذا التزايد المضطرب لأعداد الطلبة، انخرطت الوزارة، في إطار تنزيل مخطط عملها للفترة 2016/2013 في عدة أورش، مكنتها من تحقيق تراكبات إيجابية من أبرزها:

- توسيع الطاقات الاستيعابية بإحداث و برمجة 144406 مقعدا جديدا ما بين سنتي 2012 و 2016 (513171 مقعد خلال سنة 2016 ، مقابل 368765 مقعد خلال سنة 2012)؛

- تطوير بنيات الاستقبال من خلال إحداث 7 مؤسسات جديدة (كلية العلوم الشرعية بالسارة، كلية العلوم والتقنيات بالحسيمة، المدرسة العليا للتكنولوجيا ببني ملال، المدرسة العليا للتكنولوجيا العيون، المدرسة العليا للتكنولوجيا خنيفرة، المعهد العالي لعلوم الصحة بسطات وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية آيت ملول) وإحداث كئيتين للطب والصيدلة بكل من أكادير وطنجة وبرمجة بناء 8 مؤسسات أخرى (كلية الطب والصيدلة ببني ملال، المدرسة العليا للتكنولوجيا بقلعة السراغنة، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالداخلة، المدرسة العليا للتكنولوجيا بالداخلة، المعهد العالي للعلوم الأمنية بسطات، المعهد العالي لعلوم الرياضة بسطات، معهد القانون والعلوم الشرعية بتارودانت، والكلية المتعددة التخصصات بتاونات)؛

- إحداث جامعات ومؤسسات تميز في إطار الشراكة مع هيئات وطنية ومؤسسات أكاديمية دولية رائدة، على شكل مشاريع متكاملة لمؤسسات غير ربحية، ويتعلق الأمر بجامعة محمد السادس متعددة التقنيات ببنجرير، وجامعة محمد السادس لعلوم الصحة الدار البيضاء، والجامعة الدولية الزاهراوي لعلوم الصحة الرباط، والجامعة الأورو متوسطية بفاس، والمدرسة المركزية الدار البيضاء، والمعهد الوطني للعلوم التطبيقية أورو متوسطي بفاس والمعهد المتوسطي للوجستيك والنقل بتطوان؛

- إعادة هيكلة منظومة التعليم العالي في اتجاه تجميع مكوناتها، وذلك بهدف ترشيد استعمال الموارد البشرية والمادية المتاحة وتوفير الكتل الحرجة الضرورية على مستوى الأساتذة الباحثين وبنيات البحث العلم، حيث تم في هذا الصدد دمج جامعة الحسن الثاني المحمدية وجامعة الحسن الثاني عين الشق في جامعة واحدة تحت اسم جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، ونفس الشيء بالنسبة لجامعتي الرباط

الربحية، على تحقيق اندماج صناعي تدريجي، لتطوير قاعدة صناعية وطنية قادة على دعم مشاريع الطاقة المتجددة، حيث تم بلوغ معدل 32% من الاندماج الصناعي بالنسبة لمحطة "نور وارزازات 1"، ومن المنتظر أن يبلغ هذا المعدل 35 بالنسبة لنور 2 و3، بينما في الطاقة الربحية من المنتظر أن يبلغ ما بين 55% و 70%. وفيما يتعلق بالطاقة الربحية، فقد قامت مجموعة "سينس" الألمانية باستثمار 100 مليون أورو من أجل إحداث وحدة صناعية محلية، لصناعة أذرع آليات الطاقة الربحية.

حضرات السيدات والسادة،

وفي الختام ، أود أن أجدد الشكر لكل أعضاء اللجنة على الجهود الكبيرة والقيم، الذي ساهم بدون شك في تشخيص السياسة العمومية في مجال السياسة العمومية في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والذي ألقى الضوء بشكل شامل على مختلف الإصلاحات والأورش في هذا القطاع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

8. كلمة السيد الحسن الناودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر في الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية

بمجلس المستشارين

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أعضاء المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتحضير الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية،

كما تعلمون، يقدم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر دورا محوريا في تفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالمخططات الإستراتيجية الكبرى، ويساهم بذلك في إنتاج الثروة من خلال مجالات التدخل التالية:

- أولا: تكوين وتأهيل الرأسمال البشري؛

- ثانيا: تطوير ودعم البحث العلمي والابتكار؛

- ثالثا: تعزيز التعاون والشراكة وطنيا ودوليا.

ولإبراز هذا الدور، اسمحو لي أن أقدم لكم، بداية، ما تم إنجازه خلال السنوات الأخيرة بالنسبة لكل مجال، قبل التطرق لمساهمة القطاع في تفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالمخططات الإستراتيجية الكبرى التالية: مخطط المغرب الأخضر والمخطط الأزرق ومخطط المغرب الرقمي ومخطط التسريع الصناعي ومخطط الطاقات المتجددة.

فعلى مستوى تكوين وتأهيل الرأسمال البشري، حققت منظومة التعليم العالي إنجازات مهمة خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقلت نسبة التمدرس بالتعليم العالي (بالنسبة للفئة العمرية 19-23 سنة) من 18.9 سنة 2012 إلى 31.3 سنة 2016، وهي نسبة تفوق المعدل المسجل في

وفي نفس السياق، انتقل عدد الطلبة المستفيدين من الإيواء بالأحياء الجامعية من 33700 سنة 2012 إلى 58800 سنة 2016، أي بزيادة قدرها 35%. كما تم توسيع الطاقة الإيوائية من خلال بناء ثلاثة أحياء جامعية (فاس، سايس وبنو ملال ومكناس بطاقة إيوائية تصل إلى 3830 سريرا)، إضافة إلى أربعة أحياء في طور البناء سيتم تدشينها نهاية 2016، (أكادير وتطوان والناضور وآسفي بطاقة إيوائية قدرها 7880 سريرا) وثلاثة أحياء سيتم تدشينها سنة 2017 (القنيطرة وتازة والجديدة بطاقة إيوائية تصل إلى 4800 سريرا).

أما فيما يخص الإطعام، فقد تم بناء 6 مطاعم جامعية بفاس وسائيس والجديدة والناضور وآسفي وتطوان وسطات والرفع من المعدل السنوي لعدد الوجبات الغذائية المستهلكة من طرف الطلبة إلى مليون وجبة في السنة.

وفي إطار تعميم النظام الخاص بالتغطية الصحية على الطلبة، فقد تم إعطاء الانطلاقة الرسمية لنظام التأمين الإجباري عن المرض للطلبة بتاريخ 13 يناير 2016، بميزانية تقدر ب 210 مليون درهم.

وبغية مواكبة تفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالمخططات الإستراتيجية الكبرى، يساهم قطاع التعليم العالي في تحديد الحاجيات الكمية والنوعية من الموارد البشرية الضرورية، واعتماد المسالك وإنجاز التكوينات المطلوبة، كما يسهر على تنويع عرض التكوين ومهنته وتجويده وملاءمته مع حاجيات هذه المخططات عبر إحداث مسالك للتكوين مبتكرة تستجيب لتطور المهن ومتطلبات سوق الشغل وإنجاز مجموعة من المبادرات البرامج التكوينية الهادفة إلى توفير الموارد البشرية المؤهلة، لعل آخرها البرنامج الذي تم إطلاقه مؤخرا والرامي إلى استكمال تأهيل 25000 من حاملي الإجازة من أجل الحصول على شهادة الكفاءة المهنية أما على مستوى البحث العلمي والابتكار، فقد حققت المنظومة ففزة نوعية من أبرز سماتها:

- تطور الإنتاج العلمي بالمغرب بنسبة تصل إلى 82% ما بين 2012 و2016 (حسب قاعدة البيانات "SCOPUS")؛

- تبوؤ المغرب خلال سنة 1014 للرتبة 78 في تصنيف المؤشر العالمي للابتكار (Innovation Index Global) بينما كان يحتل الرتبة 92 في سنة 2012؛

- تزايد عدد براءات الاختراع المسجلة لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية من قبل الجامعات ومراكز البحث العلمية بنسبة 375% سنة 2016 مقارنة مع سنة 2012؛

- تبوؤ عدد من الجامعات المغربية مراتب مشرفة في مؤشرات المجالات العلمية الدولية؛

حيث تم تجميع جامعة محمد الخامس أكادير وجامعة محمد الخامس السويسي في جامعة واحدة هي جامعة محمد الخامس الرباط.

كما صادق المجلس الحكومي المنعقد في 30 يونيو 2016 على مشروعين يتعلقين على التوالي بإحداث 15 مدرسة بوليتكنيك، موزعة على 11 جامعة عن طريق دمج مدارس عليا للتكنولوجيا وكليات العلوم والتقنيات والمدارس الوطنية للعلوم التطبيقية أو عن طريق تحول إحدى هذه المؤسسات إلى المدرسة المزمع إحداثها، وتجميع كليات الطب والصيدلة وكليات طب الأسنان في كليات للطب وعلوم الصحة. وفي نفس السياق، تنكب المدارس العليا للمهندسين بكل من الرباط والدار البيضاء على مشروع إحداث قطبين تكنولوجيين جامعيين (قطب محمد السادس للتكنولوجيا بالدار البيضاء وقطب الحسن الثاني للتكنولوجيا بالرباط)؛

- تحسين التأطير البيداغوجي من خلال إحداث 2700 منصب مالي جديد وتحول 1830 منصب للموظفين حاملي الدكتوراه بمختلف القطاعات الوزارية منذ 2012 وتخصيص 900 منصب لفائدة المتقاعدين المسجلين بسلك الدكتوراه؛

- إجراء تقييم شامل لتكوينات التعليم العالي العمومي، شمل مضامين التكوين إلى جانب تدبير وتنظيم الوحدات والمسالك، وقد أسفرت هذه العملية عن مراجعة دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية والمصادقة عليها وكذا إعداد مضامين الجذوع الوطنية المشتركة بالنسبة للإجازة في الدراسات الأساسية والإجازة في العلوم والتقنيات ودبلوم المدارس الوطنية للتجارة والتسيير. كما تم تجديد اعتماد وتفعيل ما يزيد عن 2000 مسلكا، من بينها 57% مسلكا مهنيا في مختلف الحقول المعرفية، على ضوء الضوابط البيداغوجية الجديدة؛

- إصلاح التكوينات الطبية والصيدلية وطب الأسنان من خلال اعتماد هندسة بيداغوجية خاصة بكل دبلوم، تتماشى مع الرؤية العامة لإصلاح التعليم العالي والمعايير الدولية. وقد تم في هذا الصدد إعداد دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية ومشاريع المضامين الوطنية للتكوينات الخاصة بكل دبلوم والمصادقة عليها وكذا اعتماد وأجراء التكوينات برسم سنة 2016؛

- تحسين الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة من خلال الزيادة في قيمة المنحة ب 50% (200 درهم شهريا) لفائدة طلبة سلك الإجازة وبقية 60% (300 درهم شهريا) لفائدة طلبة سلكي الماستر والدكتوراه والرفع من عدد المستفيدين منها، حيث انتقل هذا العدد من 182500 ممنوح سنة 2012 إلى 315318 ممنوح سنة 2016، حيث وصلت إلى 22 مليار درهم برسم سنة 2016 مقابل 718 مليون درهم برسم سنة 2012.

بما فيها تلك المرتبطة بتفعيل المخططات الإستراتيجية، نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- تمويل 20 مشروعا في ميادين التكنولوجيا الحيوية وعلم الوراثة النباتية و8 مشاريع في ميادين التكنولوجيات المتقدمة و24 مشروعا في ميدان الطاقة والنجاعة الطاقية في إطار برنامج تمويل البحث في الميادين ذات الأولوية لسنة 2013؛

- تمويل 10 مشاريع تعنى بتخصيب التربة والماء والتكنولوجيا الحيوية برسم سنة 2016، في إطار برنامج دعم البحث التنموي بشراكة مع مجموعة المكتب الشريف للفوسفات؛

- تمويل 21 مشروعا تهم مجال الفلاحة في إطار التعاون العلمي والتكنولوجي بين المغرب وفرنسا، من أصل 67 مشروعا ممولا خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2017؛

- تمويل 21 مشروعا تهم مجال الفلاحة والصناعات الغذائية والبيو تكنولوجيا و7 مشاريع في ميدان الطاقة والنجاعة الطاقية في إطار البرنامج الإطار السابع للجنة الأوروبية؛

- تمويل 20 مشروعا في المجال الفلاحي في إطار المشروع الأورو متوسطي ARIMNET و8 مشاريع في مجال الطاقة والماء والبيئة في إطار المشروع الأورو متوسطي EARNETMED؛

- تمويل 4 مشاريع للبحث في ميدان الطاقة بخصوص طلبات العروض الأولى المتعلقة بالبرنامج الأوربي "أفق 2020".

وفي سياق المساهمة في تفعيل المخطط الرقمي، بذلت الوزارة مجهودات مهمة ومتواصلة في مجال تعميم التكنولوجيات الحديثة على مؤسسات التعليم العالي وتجهيز المؤسسات والأحياء الجامعية ببنية تحتية لشبكة الانترنت المتنقل وتمكين الطلبة من اقتناء حواسيب موصولة بالانترنت بأئمة مدعمة، وذلك من خلال اعتماد جملة من البرامج والمشاريع من أهمها:

- برنامج E-SUP: وهو برنامج خصص لع غلاف مالي قدره 120 مليون درهما، ويهدف إلى تزويد الطلبة والأساتذة الباحثين ببرامج معلوماتية عصرية وتسهيل الحصول على الخدمات والموارد الرقمية داخليا وخارجيا وتشجيع البحث العلمي والابتكار؛

- الشبكة المعلوماتية مروان "MARWAN" التي تساهم في ربط المؤسسات الجامعية بالانترنت بهدف نشر المعلومة العلمية والتقنية والربط بالشبكات الأوروبية. وتستفيد حاليا من خدمات هذه الشبكة، التي تم رفع سرعة صبيبها من 400 ميكا بايت إلى 600 ميكا بايت، ما مجموعه 135 مؤسسة للتعليم العالي والبحث العلمي؛

- النظام المعلوماتي الخاص بالبحث العلمي بالجامعات

ومتواصلة لهذه الانجازات، انصبت مجهودات الوزارة في هذا المجال الحيوي على تنوع وتعزيز مصادر تمويل البحث العلمي من خلال:

- إطلاق طلب عروض بمبلغ إجمالي يناهز 300 مليون درهما برسم سنة 2013 لتمويل مشاريع وأنشطة البحث في الميادين الأولوية، بما فيها تلك المرتبطة بالمخططات الإستراتيجية الكبرى، وعرف طلب العروض إبداع 396 مشروعا ومشاركة 17 دولة أجنبية، وأسفرت النتائج النهائية عن تمويل 101 مشروعا برسم سنة 2015، منها 45 مشروعا في البحث الأساسي و48 مشروعا في البحث التنموي و8 مشاريع في البحث التكنولوجي والابتكار. كما تم انتقاء 118 مشروعا والاحتفاظ بها للتمويل في حالة ما إذا توفرت الموارد المالية لهذا الغرض؛

- تعبئة موارد جديدة في إطار الشراكة القطاعية همت:

● 90 مليون درهما لتمويل مشاريع البحث- التنمية في إطار الشراكة مع مجموعة المكتب الشريف للفوسفات والإعلان عن طلب عروض في هذا الشأن برسم سنة 2015 الذي أسفر عن اقتراح 272 مشروعا أوليا من طرف الجامعات ومؤسسات البحث وانتقاء 78 مشروعا من بينها؛

● 10+10 ملايين درهما لتمويل مشاريع البحث- التنمية في إطار الشراكة مع وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والإعلان عن طلب عروض في هذا الشأن برسم سنة 2015؛

● 100+100 مليون درهما لتمويل مشاريع البحث- التنمية في إطار الشراكة مع وزارة الفلاحة والصيد البحري؛

● 30+30 مليون درهما لتمويل مشاريع البحث- التنمية في إطار الشراكة مع مجموعة مناخ،

● 30+30 مليون درهما لتمويل مشاريع البحث- التنمية في إطار الشراكة مع مؤسسة للا سلمى للوقاية وعلاج السرطان.

وفي إطار المساهمة في تفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالمخططات الإستراتيجية السالفة الذكر، عملت الوزارة على تضمين أولويات البحث المرتبطة بهذه المخططات ضمن الأولويات الوطنية للبحث العلمي وكذا إحداث وتجهيز مراكز متخصصة للبحث ودعم بنيات وشبكات البحث التي تهتم بمجالات البحث الفلاحي والزراعي والتهيئة المحلية والبيئة والطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والحفاظ على الموارد الطبيعية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وصناعة السيارات والطائرات والإلكترونيك والصناعة الغذائية...

كما قامت الوزارة بوضع برامج للتمويل مكنت من دعم مشاريع البحث،

9. تقرير حول مساهمة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر في تفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالمخططات الإستراتيجية الكبرى

يساهم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في إعداد وتنفيذ المخططات الإستراتيجية الكبرى المرتبطة بالبرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد عمل القطاع على تعزيز دور مختلف مكونات المنظومة الوطنية في تفعيل السياسات العمومية وذلك من خلال:

- تحديد الأولويات الوطنية في مجال البحث العلمي وتمويل مشاريع وأنشطة البحث في ارتباط تام مع أولويات المخططات الإستراتيجية الكبرى؛

- عقد اتفاقيات تعاون وشراكة من أجل تلبية حاجيات المخططات الإستراتيجية؛

- توفير حاجيات المخططات الكبرى من الرأسمال البشري المؤهل.

أولا : مساهمة قطاع البحث في تفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالمخططات الإستراتيجية الكبرى

1. مخطط المغرب الأخضر (2008-2020)

1.1. الأولويات الوطنية للبحث العلمي

يخضع مخطط المغرب الأخضر بمكانة خاصة ضمن الأولويات الوطنية للبحث العلمي، فخلال الفترة 2009-2012، من أصل مجموع الأولويات الوطنية الثانية كانت هناك ثلاث أولويات تعنى بالبحث الزراعي والفلاحي وهي:

- الفلاحة في ظروف صعبة؛

- البيوتكنولوجيا؛

- معرفة وتأمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها.

وخلال الفترة 2014-2016 تم تحيين هذه الأولويات مع إيلاء البحث الزراعي والفلاحي الأهمية التي تليق به من خلال محور كبير تحت عنوان "الفلاحة والصيد البحري والماء".

2.1. إحداث وتجهيز مراكز متخصصة للبحث العلمي

للاستجابة لحاجيات البحث في المجالات ذات الأولوية، قامت الوزارة بإحداث وتجهيز المعاهد والمراكز التالية:

- معهد النباتات الطبية والعطرية بتاونات الذي أصبح حاليا الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية؛

- مركز الدراسات والأبحاث حول الماء والطاقة؛

- مركز الأبحاث والدراسات الصحراوية بمراكش.

3.1 بنيات وشبكات البحث التي تهتم بالمجال الفلاحي

تم خلال السنوات الأخيرة إحداث ودعم العديد من بنيات وشبكات

(SIMARECH) الذي يهدف إلى تيسير الحصول على المعلومات الخاصة بالبحث وتسهيل تتبع وتقييم أنشطة بنيات البحث وكذا تحفيز الباحثين على التعريف بأنشطة البحث التي يقومون بها؛

- برنامج NET-U ، وهو برنامج خصص له غلاف مالي قدره 124 مليون درهما ، ويهدف إلى تمكين الطلبة من الاستفادة من الانترنت (WIFI) داخل المؤسسات والأحياء الجامعية وتوسيع وتعميم الانترنت ذو الصبيب العالي وضمان التغطية الكافية للمؤسسات والأحياء الجامعية. وسيستفيد من هذا البرنامج حوالي 150 مؤسسة وحييا جامعييا.

- مواصلة برنامج "إنجاز" الذي يهدف إلى الاستجابة لضرورة تحكيم طلبة التعليم العالي في الأدوات الحديثة للإعلام والاتصال وكذا الارتقاء بالجودة وتطوير كفاءات الخريجين لتسهيل ولوجهم إلى سوق الشغل، حيث تم تنظيم 3 دورات منذ سنة 2012، واستفاد منها 84500 طالبا، كما قامت الوزارة مؤخرا بإطلاق دورة جديدة من هذا البرنامج تستهدف 64000 طالبا بميزانية تقدر ب 230 مليون درهما؛

- برنامج مندمج للتدبير المالي والمحاسباتي داخل الجامعات المغربية SAGE X3: انطلاق الورش ابتداء من سنة 2012 بكلفة إجمالية تناهز 20 مليون درهم.

ومساهمة منها في تفعيل مخطط التسريع الصناعي، عملت هذه الوزارة على تسخير الإمكانيات المعبأة في إطار برامج تحفيز وتشجيع تميم البحث العلمي والابتكار لخدمة المشاريع المبرجة في هذا المخطط، ويتعلق الأمر بالبرنامج الوطني لبنيات الوجبات الجامعية- المقاولات وإنشاء مجتمعات الابتكار التابعة للجامعة والأقطاب الصناعية المندمجة والشبكة المغربية للاحتضان ودعم تسجيل براءات الاختراع الجامعية وجائزة التنافسية الخاصة بالشراكة بين الجامعة والمقاولات.

وأخيرا وعلى مستوى تعزيز التعاون والشراكة من أجل توطين الجامعات في محيطها الاقتصادي والاجتماعي، مكنت مساهمة الوزارة والجامعات في تفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالمخططات الإستراتيجية المعنية من تقوية وتعزيز آليات التعاون والشراكة على الصعيد الوطني، من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات تهم في مجملها مجالات التكوين وتشجيع الاستفادة المشتركة من الإمكانيات البشرية واللوجستية المتوفرة لدى الجامعات وتعبئة الموارد المالية الضرورية وإطلاق طلبات عروض خاصة بالبحث العلمي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

علاوة على ذلك، تمت تعبئة 100 مليون درهم لتمويل مشاريع البحث التنموي في إطار الشراكة مع وزارة الفلاحة والصيد البحري.

● برنامج دعم البحث التنموي في إطار الشراكة مع مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط:

في إطار الشراكة مع مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، تم تمويل 10 مشاريع تعنى بتخصيب التربة والماء والتكنولوجيا الحيوية، أي ما يناهز 24% من مجموع 41 مشروعا تم انتقاؤها للاستفادة من تمويل ابتداء من شهر أبريل 2016.

● برامج أخرى:

تشرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني على تفعيل وتبني عدة برامج ومشاريع للبحث تغطي مختلف مجالات البحث ذات الصلة بالأولويات الوطنية بما فيها المتعلقة بالمجال الفلاحي، نذكر منها:

- برنامج منح التميز في مجال البحث حيث يستفيد سنويا العديد من الطلبة المسجلين بمراكز الدراسات في الدكتوراه التابعة للجامعات والمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة بمرحلتها لتحصير أطروحاتهم لنيل شهادة الدكتوراه؛

- برنامج ترمين نتائج البحث والابتكار وتقوية التقارب بين الجامعة ومحيطها (برنامج INNOV'ACT) الذي يمكن من تمويل عدة مشاريع للبحث بشراكة حول المحاربة البيولوجية والصناعة الغذائية؛

5.1. برامج التعاون الدولي في مجال البحث العلمي

● التعاون الثنائي:

يتعلق الأمر ببرامج التعاون العلمي الثنائي مع كل من فرنسا وبلجيكا وألمانيا وإسبانيا وتونس ومصر وإيطاليا والبرتغال وهنغاريا وتركيا التي تمكن من تمويل مشاريع بحث مشتركة تركز على مواضيع ذات الاهتمام المشترك، وعلى سبيل المثال يمكن التعاون العلمي والتكنولوجي المغربي- الفرنسي من تمويل 21 مشروعا تهتم بمجال الفلاحة من أصل مجموع المشاريع الممولة خلال الفترة الممتدة ما بين 2014-2017 والبالغ عددها 67 مشروعا.

● التعاون الدولي المتعدد الأطراف.

- التعاون مع الاتحاد الأوروبي.
بفضل جهود الوزارة والمؤسسات المعنية سجلت مشاركة مهمة لفرق البحث المغربية في البرنامج الإطار السابع للبحث التنموي الأوروبي، وخاصة في مجال الفلاحة، الصناعات الغذائية، البيو تكنولوجيا التي عرفت أكبر نسبة (مشاركة المغرب في 21 مشروعا من أصل 122 مشروعا خلال الفترة 2007-2014)؛

- التعاون الجهوي الأورو متوسطي؛

البحث التي تهتم بالمجال الفلاحي، من بينها:

- أقطاب الكفاءات (شبكات وطنية وموضوعات للبحث العلمي)
- الشبكة الوطنية في مجال علم جراثيم التربة وبيوتكنولوجيا النبات؛
- الشبكة المغربية للنباتات الطبية والعطرية؛
- قطب الكفاءات في مجال الماء والبيئة؛

● بنيت البحث العلمي المعتمدة من طرف الجامعات.

تتوفر الجامعات على 150 بنية بحث (100 مختبر و50 فريق) من أصل 1348 بنية معتمدة بين سنتي 2008 و2013 من قبل مجالس الجامعات تهتم بأنشطة البحث العلمي ذات الصلة بالمجال الفلاحي، وخاصة المحاور التي تركز عليها مخطط المغرب الأخضر؛

● وحدات البحث العلمي المشاركة مع المركز الوطني للبحث العلمي والتقني؛

- 8 وحدات من أصل 59 وحدة مستفيدة من تمويل برنامج "سمة وحدة البحث المشاركة مع المركز الوطني للبحث العلمي والتقني (Unités de Recherche Associées au CNRST- URAC) لها أنشطة ذات علاقة مباشرة مع المجال الفلاحي، وعلى سبيل المثال:

- مختبر البيوتكنولوجيا وحماية وتقييم الموارد البشرية؛

- مختبر الكيمياء الحيوية والبيئة والصناعات الغذائية.

4.1. مكانة البحث في المجال الفلاحي ضمن البرامج الوطنية لدعم البحث العلمي

● برنامج البحث القطاعي:

تبعاً لتوجيهات اللجنة الوزارية الدائمة المكلفة بالبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، تم إعداد برنامج لدعم البحث القطاعي بتعاون مع القطاعات الوزارية المعنية التي دعته هذه الوزارة إلى تحديد أولوياتها الخاصة للبحث المتعلقة بالصحة والفلاحة والطاقة والماء والبيئة وتنافسية المقاولات.

وقد يمكن هذا البرنامج من تمويل 20 مشروعا بحثيا في المجال الفلاحي من أصل 35 مشروعا تم تمويلها برسم سنة 2010.

● برنامج البحث في المجالات ذات الأولوية:

تم الإعلان خلال شهر يوليوز من 2013 عن برنامج جديد لتمويل مشاريع البحث بغلاف مالي قدره 300 مليون درهم، مع إعطاء الأفضلية للمشاريع المتعددة التخصصات والتي تشارك في إنجازها كل من الجامعات والمؤسسات التابعة لمختلف القطاعات الوزارية والمقاولات. وقد يمكن هذا البرنامج من تمويل 9 مشاريع في ميادين التكنولوجيا الحيوية وعلم الوراثة النباتية أي 9% من مجموع 101 مشروعا تم تمويلها في يونيو 2014 و11 مشروعا أي 13% من مجموع 85 مشروعا تم تمويلها في نونبر 2015.

- تحديد وتطوير المواقع السياحية بالمناطق الحضرية والجبلية باستعمال التكنولوجيات الحديثة؛
- تنمية السياحة الريفية والسياحة الداخلية؛
- إعادة استعمال المياه المستعملة في ري ملاعب الغولف والمساحات الخضراء والمناطق السياحية؛
- اقتصاد الماء والطاقة في المركبات السياحية.
- إلخ.

3. البرامج المتعلقة بمخطط المغرب الرقمي:

يتعلق الأمر بحزمة من البرامج والمشاريع التي تروم تعميم التكنولوجيات الحديثة على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وتجهيز المؤسسات والأحياء الجامعية ببنية تحتية لشبكة الانترنت المتنقل و تمكين الطلبة من اقتناء حواسيب موصولة بالانترنت بأتمنة مدعمة.

3.1. تعميم التكنولوجيات الحديثة على مؤسسات التعليم العالي:

- وضع فضاء العمل الرقمي وتطوير الموارد الرقمية من خلال إنجاز برامج E-SUP:

يهدف هذا البرنامج إلى تزويد الطلبة والأساتذة الباحثين ببرامج معلوماتية عصرية وتسهيل الحصول على الخدمات والموارد الرقمية داخليا وخارجيا وتشجيع البحث العلمي والابتكار بصفة عامة. وقد تم تخصيص غلاف مالي قدره 120 مليون درهما قصد تنفيذ هذا البرنامج الذي ينقسم إلى 3 محاور رئيسية هي:

- وضع بيئة رقمية للعمل (ENT)؛
 - تطوير المحتوى التعليمي الرقمي؛
 - تعزيز وتقوية البنيات التحتية الرقمية (الشبكة المعلوماتية مروان "MARWAN").
- وفي إطار تفعيل هذا البرنامج تم تحقيق مجموعة من المنجزات:
- توقيع ميثاق المشروع من طرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر ووزير الاقتصاد والمالية ووزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، والمدير العام للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات (ANRT) (يونيو 2014)؛
 - توقيع برنامج العمل للمشروع (استعمال الموارد المالية) من طرف رئاسة الحكومة ووزير الاقتصاد والمالية (مارس 2015)؛
 - الشبكة المعلوماتية مروان « MARWAN »
- الشبكة الأكاديمية الجامعية للبحث العلمي، المعروفة بـ " مروان " هي شبكة ذات هدف غير ربحي، مخصصة للتعليم والتكوين والبحث العلمي،

- هناك برنامج للتعاون في المجال الفلاحي بجوض البحر الأبيض المتوسط (ARIMNET) الذي مكن من تمويل 20 مشروعا بغلاف مالي قدره 20 مليون درهم كمساهمة المغرب في إنجاز هذا البرنامج؛
- وهناك أيضا برنامج مماثل للتعاون في مجال الطاقة والمال والبيئة بجوض البحر الأبيض المتوسط (ERANETMED)

2. المخطط الأزرق

2.1. الأولويات الوطنية في مجال البحث العلمي:

إن الإستراتيجية الوطنية لتنمية البحث العلمي تأخذ بعين الاعتبار توجهات المخطط الأزرق التي تشمل عدة مجالات كالتهيئة المجالية والبيئة والطاقات المتجددة والحفاظ على الموارد الطبيعية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية. هكذا نجد ضمن الأولويات الوطنية للبحث العلمي عدة محاور بحث ذات صلة مباشرة بالمخطط الأزرق كالجودة الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية لماء البحر، والتدبير المدمج للمناطق الشاطئية واقتصاد البيئة.

2.2. بنيات وشبكات البحث التي تهتم بالمجالات المرتبطة بالمخطط الأزرق:

تم خلال السنوات الأخيرة إحداث ودعم العديد من بنيات وشبكات البحث التي تهتم بالمجالات المرتبطة بالمخطط الأزرق من بينها:

● أقطاب الكفاءات:

- قطب الكفاءات حول التراث الثقافي (2PC) الذي تركز أنشطته أساسا على معرفة التراث الثقافي وتقييمه والحفاظ عليه باعتباره ثروة وطنية في خدمة القطاع السياحي؛

- الشبكة الوطنية للدراسات والأبحاث في مجال القضايا المحلية و الجهوية التي تهتم كثيرا بالتنمية المحلية من خلال مساهمة الموارد الخارجية المتأتية من الهجرة الدولية والأنشطة السياحية؛

● بنيات البحث العلمي المعتمدة من طرف الجامعات:

تنوفر المؤسسات الجامعية على العديد من بنيات البحث (مختبرات وفرق) تهتم بأنشطة البحث العلمي ذات الصلة بالمخطط الأزرق، وخاصة بجامعات محمد الخامس بالرباط والقاضي عياض براكش وابن زهر بكادير والحسن الثاني الدار البيضاء.

2.3. مكانة البحث في المجالات المرتبطة بالمخطط الأزرق ضمن البرامج الوطنية لدعم البحث العلمي:

بالنظر إلى المشاريع الممولة في إطار مختلف البرامج الوطنية لدعم البحث العلمي سواء على المستوى الوطني أو في إطار التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف، نلاحظ أن مختبرات وفرق البحث بالمؤسسات الجامعية اشتغلت خلال السنوات الأخيرة على العديد من المشاريع الرامية إلى مواكبة المخطط الأزرق من خلال دراسة مجموعة من المواضيع أبرزها:

الوطنية لتقنين المواصلات (يونيو 2014)؛

- توقيع برنامج استعمال الموارد المالية من طرف رئاسة الحكومة ووزير الاقتصاد والمالية (مارس 2015)؛
- إعداد دفتر التحملات المتعلق باختيار صاحب المشروع المنتدب (AMO) لإنجاز المشروع؛
- اختيار صاحب المشروع المنتدب (AMO) لإنجاز المشروع.

- برنامج إنجاز « INJAZ »

يندرج برنامج إنجاز في إطار المحور الاستراتيجي "التحول الاجتماعي" لإستراتيجية المغرب الرقمي 2013، ويهدف هذا المحور إلى تيسير ولوج المواطنين للإنترنت ذو الصبيب العالي وتشجيع المبادلات والمعرفة. وقد شكل "إنجاز" موضوع اتفاقية أبرمت بين وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ووزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة ووزارة الاقتصاد والمالية والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بتاريخ 10 أكتوبر 2010. وتمثل أهداف هذا البرنامج في:

- الاستجابة لضرورة تحكّم طلبة التعليم العالي في الأدوات الحديثة للإعلام والتواصل؛
- الارتقاء بالجودة وتطوير كفاءات الخريجين لتسهيل ولوجهم إلى سوق الشغل.
- ويرتكز هذا البرنامج على عروض الخدمات المقدمة من متعهدي الاتصالات والمتمثلة في:

● خدمة الإنترنت المتنقل ذو الصبيب العالي (إلزامي)؛

● حاسوب محمول.

ويتولى البرنامج تسديد 85% من المبلغ المدفوع للاشتراك بالإنترنت (لمدة سنة) و/أو جهاز حاسوب محمول، في حدود 3600 درهم مع احتساب الرسوم. وتم تفعيل برنامج إنجاز مع متعهدي الاتصالات، على أساس دفتر التحملات المحدد لمختلف العروض وبنود التنفيذ وكذا التزامات كل الأطراف.

بالنسبة للنسخة الأولى من البرنامج، فقد استهدفت برسم السنة الجامعية 2009-2010، جميع الطلبة غير الموظفين (الطلبة المهندسون ومن يمثلهم) المسجلين في إحدى مؤسسات التعليم العالي العمومي الشريكة في المبادرة الحكومية لتكوين "10000 مهندس" وهي مدارس المهندسين وكليات العلوم وكليات العلوم والتقنيات، حيث بلغ عدد المستهدفين 17000 طالب في سلكي الماستر والمهندس بالمؤسسات المعنية.

في النسخة الثانية، تم إدراج سلك "الدكتوراه" من المسجلين في مدارس المهندسين وكليات العلوم وكليات العلوم والتقنيات.

أما النسخة الثالثة، فقد تميزت بتعميم برنامج إنجاز لسنة 2011-

هدفها وضع أسس البنيات المعلوماتية والتواصلية بين مؤسسات التكوين والتعليم والبحث.

ومنذ تأسيسها سنة 1998، مكنت شبكة مروان الجامعات المغربية من توفير خدمات جديدة في مجال التعليم ونشر التكنولوجيا والبحث العلمي لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين.

تمثل دور الشبكة المعلوماتية ذات الصبيب المرتفع، في ربط المؤسسات الجامعية بالإنترنت، وذلك من أجل نشر المعلومة العلمية والتقنية والربط بالشبكات الأوروبية.

وقد تم تحسين صبيب هذه الشبكة التي انتقلت من مروان 1 إلى مروان 3 حاليا، بحيث انتقلت من سرعة 400 ميكا بايت إلى 600 ميكا بايت، وتستفيد حاليا من خدمات شبكة مروان 135 مؤسسة للتعليم العالي و/أو البحث العلمي؛

- مشروع إنشاء المنظومة المعلوماتية الخاصة بالبحث العلمي بالجامعات (SIMARECH)؛

من أجل تيسير الحصول على المعلومات الخاصة بالبحث وتسهيل تتبع وتقييم أنشطة بنيات البحث العلمي، وكذا تحفيز الباحثين على التعريف بأنشطة البحث التي يقومون بها، عملت الوزارة وبشراكة مع مجموعة من الجامعات الرائدة على تطوير النظام المعلوماتي الخاص بالبحث العلمي والذي يستعمل حاليا في 6 جامعات، وتشرف الوزارة حاليا على تحديث النظام المعلوماتي المذكور في أفق تطويره وتعميمه على الصعيد الوطني.

3.2. تجهيز المؤسسات والأحياء الجامعية ببنية تحتية لشبكة الإنترنت المتنقل وتمكين الطلبة من اقتناء حواسيب موصولة بالإنترنت بأئمة مدعمة.

- برنامج "NET-U"

تم تخصيص غلاف مالي قدره 124 مليون درهما لبرنامج "NET-U" ويهدف إلى تمكين الطلبة من الاستفادة من الإنترنت (WIFI) داخل المؤسسات والأحياء الجامعية وتوسيع وتعميم الإنترنت ذو الصبيب العالي وضمان التغطية الكافية للمؤسسات والأحياء الجامعية. وسيستفيد من هذا البرنامج حوالي 150 مؤسسة جامعية وأحياء جامعية.

وقد تم لحد الساعة تنفيذ مختلف مراحل الإعداد القبلي ويتعلق الأمر ب:

● إعلان عن طلب إبداء الاهتمام لتزويد المؤسسات والأحياء الجامعية الوطنية بالوي فاي (WIFI)؛

● عقد اجتماعات عمل للجنة التقنية تم خلالها دراسة العروض المقدمة والمنهجية المقترحة للإنجاز؛

● توقيع ميثاق مشروع NET-U من طرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر ووزير الاقتصاد والمالية ووزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، والمدير العام للوكالة

التحتية لنقل التكنولوجيا والخبرة الجامعية.

يهدف هذا البرنامج إلى تلبية الحاجيات من الموارد البشرية المؤهلة في أفق 2015، وتم تقسيمه على مرحلتين: مرحلة قصيرة المدى (2010-2011) ومرحلة متوسطة المدى (2012-2015).

ومكنت المرحلة الأولى من التحقيق من مدى استجابة الجامعات للحاجيات المعبر عنها، حيث تم تحقيق هذا الهدف بالنسب التالية:

-100% على مستوى الحاجيات من شهادة البكالوريا +5 سنوات؛

-60% على مستوى الحاجيات من شهادة البكالوريا +3 سنوات؛

-35% على مستوى الحاجيات من شهادة البكالوريا + سنتين.

أما على المدى المتوسط، فيتم الاشتغال حاليا على إعداد دراسات قطاعية لتوصيف المهن المستهدفة في ميادين السيارات والإلكترونيك وترحيل الخدمات (Offshoring) من أجل برامج التكوين المناسبة لذلك. كما تم التوقيع، خلال المناظرة الثالثة للصناعة المنعقدة شهر فبراير 2013، على اتفاقية تعاون ما بين هذه الوزارة ووزارة الصناعة والتجارة والتقنيات الحديثة والإتحاد العام لمقاولات المغرب، تروم ملائمة التكوينات وحاجيات المقاولات.

وقد عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر على وضع مجموعة من البرامج والإجراءات التي تروم تحفيز وتشجيع وتثمين البحث العلمي والابتكار وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بشراكة مع بقية الفاعلين في المنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار، ونوجز أهم هذه البرامج في:

4.1. البرنامج الوطني لبنيات الوجهات الجامعة- المقاولات (interfaces université-entreprises)

هذه البنيات هي مصالح تابعة للجامعات تتكفل بتطوير الشراكة بين الجامعة والمقاولات، وبالتالي تحفيز الأساتذة والطلبة الباحثين على توجيه أبحاثهم نحو مواضيع تسعة للاستجابة لحاجيات المحيط الاقتصادي والإنتاجي، وتتيح للمؤسسات الجامعية فرص النهوض بالنقل التكنولوجي.

4.2. تشجيع إنشاء مجتمعات الابتكار التابعة للجامعة (Cités d'innovation)

بشراكة مع وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة، وفي إطار إستراتيجية "المغرب ابتكار" تعمل الوزارة على دعم إحداث مجتمعات للابتكار في مناطق مختلفة من المغرب بشراكة مع الجامعات، والتي ستؤوي مراكز البحث والمقاولات المتخصصة وحاضنات المقاولات المبتكرة ووحدات لتثمين البحث ونقل التكنولوجيا، وقد تم:

-التوقيع على الاتفاقيات المتعلقة بإحداث مجتمعات الابتكار بكل من فاس ومراكش والرباط وسطات؛

2012 على مسالك أخرى، وذلك وفقا لمقررات اجتماع لجنة تدير الخدمة الشاملة للاتصالات الذي عقد يوم 11 يوليوز 2011، وبالتالي أصبح البرنامج يشمل الطلبة:

• ابتداء من السنة الأولى من سلك المهندس؛

• سلك الماستر والدكتوراه بجمع مؤسسات التعليم العالي العمومي؛

• ابتداء من السنة الثالثة من كليات الطب والصيدلة وكليات طب الأسنان والمدارس الوطنية للتجارة والتسيير ومدرسة الملك فهد للترجمة والمدارس العليا للأساتذة والمدارس العليا لأساتذة التعليم التقني وكذا مؤسسات التعليم العالي وغير التابعة للجامعات.

وتتميزت الثلاث دورات الأخيرة من برنامج إنجاز ب:

- استفادة حوالي 37500 طالب برسم السنة الجامعية 2011-2012؛

- استفادة أكثر من 22600 طالب برسم السنة الجامعية 2012-2013؛

- استفادة حوالي 24400 طالب برسم النسخة الخامسة (2013-2014) والتي رصدت لها ميزانية تقدر ب88 مليون درهم.

وتشرف الوزارة حاليا على تنفيذ الدورة السادسة 2015-2016 للبرنامج والذي أعطيت انطلاقته الرسمية يوم الأربعاء 8 يونيو 2016.

وقد تم رصد ميزانية خاصة بالبرنامج خاصة بالبرنامج حددت في 230 مليون درهم، حيث سيستفيد من البرنامج برسم السنة الجامعية 2015-2016 حوالي 64 ألف من طلبة التعليم العالي غير الموظفين. ويهم الأمر طلبة سلك المهندسين ابتداء من السنة الأولى، طلبة أسلاك الماستر والدكتوراه بجمع مؤسسات التعليم العالي العمومي ابتداء من السنة الثالثة، فيما يتعلق بالطلبة المسجلين بكليات الطب والصيدلة وطب الأسنان والمدارس الوطنية للتجارة والتسيير ومؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات.

- برنامج « لوحتي Lawhati »

تم الانطلاق الرسمي لبرنامج "لوحتي" في نونبر 2015، من أجل تمكين الطلبة المسجلين بمختلف الجامعات الوطنية، وكذا مؤسسات التكوين المهني، بالإضافة إلى جميع الأطر المنتسبة إلى الجامعات المغربية من الاستفادة بأثمان تفضيلية من لوحات إلكترونية معززة بمضمون وتطبيقات بيداغوجية رقمية تم تطويرها بتعاون مع الشركاء التكنولوجيين للوزارة.

4. برامج تثمين نتائج البحث وتشجيع الابتكار والبحث التنموي (R&D) المتعلقة بمخطط التسريع الصناعي

وأبكت الجامعة " برنامج إقلاع " ونسخته الثانية "مخطط التسريع الصناعي" عبر تكوين الكفاءات الملائمة والبحث والتطوير وإنشاء البنيات

المشاكل...) في مجال الابتكار وتمييز نتائج البحث.

تعمل هذه الشبكة على:

- توفير دعم تقني ومالي للباحثين حاملي مشاريع إنشاء مقاولات مبتكرة.
- تدعم إحداث وتنشيط بنيات (حاضنات المقاولات).
- تروج ثقافة الريادة والإبداع والابتكار والمبادرة وتعزيز دعم إنشاء المقاولات المبتكرة.
- وإلى حدود سنة 2015 تم:
- خلق 13 حاضنة جامعية أعضاء الشبكة (6 محاضن جامعية فاعلة إلى حدود سنة 2015)؛
- دعم أكثر من 60 نشاط متعلق بالتشجيع والتحصين بأهمية خلق المقاولات خاصة المبتكرة؛
- التوصل ب 124 طلب دعم مالي يهم مشاريع خلق مقاولات مبتكرة تم قبول 69 مشروعا لتستفيد من الدعم، في حين نجح 21 مشروعا في إنهاء مرحلة الاحتضان وإنشاء المقولة.

4.5 خلق لجنة دائمة للابتكار والتنمية التكنولوجية

من أجل إنشاء فضاء مؤسسي يسمح بتجميع الفاعلين الأساسيين في مجال الابتكار والبحث التنموي من القطاعين العام والخاص ويلعب دور القيادة للإستراتيجية الوطنية للابتكار، تم سنة 2015 إنشاء اللجنة الدائمة للابتكار والتنمية التكنولوجية كجنة تابعة للجنة الوزارية الدائمة للبحث العلمي والابتكار والتنمية التكنولوجية.

تم التنصيب على اللجنة المذكورة في المرسوم رقم 2.15.87 صادر في 10 جادى الآخرة 1436 (31 مارس 2015) وعقدت اجتماعين في الفترة الممتدة ما بين شهري أبريل وماي 2016، تم خلالها مدرسة المهام المؤكولة إلى اللجنة والمصادقة على مشروع النظام الداخلي وكذلك المحاور الرئيسية لمشروع برنامج عملها.

4.6 دعم تسجيل براءات الاختراع الجامعية (Brevet)

من أجل تشجيع الباحثين على تسجيل براءات الاختراع الجامعية (Brevet)، اتخذت الوزارة الإجراءات التالية:

- تخصيص بند خاص في ميزانيات الجامعات لتمويل مصاريف تسجيل براءات الاختراع؛
- تخفيض المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية لتكلفة تسجيل براءات الاختراع تصل إلى 60 % بالنسبة للباحثين الجامعيين (منذ أكتوبر 2012)؛
- المساهمة إلى جانب المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية في إنشاء شبكة TISC لتعزيز ودعم التكنولوجيا والابتكار، وهي عبارة عن شبكة لمراكز المعلومات التكنولوجية (مراكز الإخبار التكنولوجي

- صياغة نموذج موحد للإطار القانوني لمدن الابتكار على شكل مؤسسات (fondations) من طرف لجنة غائية تضم ممثلين عن الوزارة والجامعات المعنية بالمشروع؛

- برمجة تمويل مدن الابتكار بالجامعات برسم سنتي 2015 و 2016 بغلاف مالي يقدر ب 10 ملايين درهم عن كل سنة في إطار الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية.

4.3 دعم المشاركة الفعلية للجامعات في الأقطاب الصناعية المندمجة (cluster)

يتوفر المغرب اليوم على 9 أقطاب تكنولوجية تحظى بدعم مالي ومواكبة تقنية تشرف عليها الوزارة المكلفة بالصناعة ويخول لها بعد حصولها على سمة (القطب التكنولوجي)، وتنخرط الجامعات والمعاهد في الأقطاب التكنولوجية المعتمدة وفي الأخرى التي في طور الاعتراف.

وتعمل الوزارة على تشجيع مشاركة مراكز وفرق البحث العلمي (الجامعات) في هذه الأقطاب، مما سيمكن من:

- إنشاء محيط تكنولوجي ملائم لتطوير البحث التنموي والابتكار.

- تشجيع مختلف الفاعلين على خلق وإنجاز مشاريع تعاونية قوية.

- تحسين البعد الدولي لمكونات هذه المجموعات.

- الافتتاح على البعد الدولي لفائدة الفاعلين المتدخلين في الأقطاب التكنولوجية.

وقد انطلق برنامج الوزارة المتعلق بدعم مشاركة الجامعات في الأقطاب الصناعية منذ 2013، حيث تم تنظيم مجموعة من الأنشطة خلال سنتي 2014 و 2015:

- ثلاث ورشات عمل وتكوين حول إدارة الأقطاب التكنولوجية المتخصصة وإستراتيجية التعاون في هذا المجال وذلك بمشاركة خبراء من ألمانيا وفرنسا؛

- زيارات عمل لخبراء أوروبيين إلى بعض الأقطاب التكنولوجية المغربية وزيارات عمل لمسؤولي بعض الأقطاب التكنولوجية المغربية إلى أوروبا لتبادل الخبرات والمشاركة في التظاهرات الدولية المتعلقة بالأقطاب؛

- إعداد دليل وطني حول الأقطاب التكنولوجية يضم معلومات عن مختلف المساهمين في كل قطب بما فيهم الجامعات ومؤسسات البحث.

4.4 الشبكة المغربية للاحتضان (Réseau Maroc Incubation et Essaimage)

هذه الشبكة مكونة من فاعلين عموميين وخواص (محاضن المقاولات،

يعتبر ميدان الطاقة والنجاعة الطاقية من بين الميادين الستة التي تم تحديدها كميادين ذات الأولوية وذلك خلال الاجتماع الخامس للجنة الوزارية الدائمة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، الذي انعقد يوم الأربعاء 25 يونيو 2014 تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة.

ومن بين 396 مشروع الذي تم التوصل به عند طلب العروض لتمويل مشاريع البحث العلمي في الميادين ذات الأولوية لسنة 2013، شكل ميدان الطاقة والنجاعة الطاقية حوالي 14% من مجموع المشاريع.

بعد عملية التقييم، تم تمويل نسبة مهمة من المشاريع في ميدان الطاقة والنجاعة الطاقية، حيث شكلت هذه النسبة 15% من مجموع المشاريع الممولة من اللائحة الأولى التي ضمت 101 مشروعا، ونسبة 11% من مجموع المشاريع الممولة من اللائحة الثانية التي ضمت 85 مشروعا.

على الصعيد الدولي:

بخصوص التعاون الدولي، وفي إطار المشروع الأوربي ERANETMED فقد تم تخصيص ميزانية مهمة من طرف الوزارة قدرت ب 10 ملايين درهم لتمويل مشاريع البحث في مجال الماء والطاقة وذلك بالشراكة مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط - شركاء البرنامج.

ومكنت طلبات العروض الأولى المتعلقة بهذا البرنامج، والتي تم الإعلان عنها خلال سنة 2015 من تمويل 4 مشاريع، عرفت مشاركة فرق بحث مغربية تابعة للجامعات ومؤسسات البحث العمومية، وقدرت الميزانية التي خصصتها الوزارة لتمويل حصة المغرب في المشاريع الأربعة ب 2,55 مليون درهم.

أما بخصوص المشاركة المغربية في طلبات العروض المتعلقة بالبرنامج الإطار الأوربي السابع، فقد استفادت فرق البحث المغربية من تمويل 7 مشاريع في ميدان الطاقة والنجاعة الطاقية من مجموع 122 مشروع، كما مكنت المشاركة المغربية في طلبات العروض الأولى المتعلقة بالمشروع الأوربي "أفق 2020" فرق البحث الوطنية من الاستفادة من تمويل 4 مشاريع للبحث في هذا الميدان.

ثانيا: عقد اتفاقيات تعاون وشراكة من أجل تلبية حاجيات المخططات الإستراتيجية.

في إطار مواكبة الوزارة للمخططات الإستراتيجية الكبرى التي تم إطلاقها بالمغرب، شهد مجال التعاون والشراكة على الصعيد الوطني عقد عدة اتفاقيات من أجل تلبية حاجيات هذه المخططات الإستراتيجية من موارد بشرية متخصصة ومؤهلة.

وتشمل هذه الاتفاقيات مجالات مختلفة من بينها:

- خلق تكوينات جديدة؛

- تشجيع الاستفادة المشتركة من الإمكانيات البشرية واللوجستية المتوفرة لدى الجامعات؛

المتعلقة ببراءات الاختراع)، تضم الشبكة 43 هيئة تشغل في ميدان البحث العلمي والبحث والتطوير (R&D) وتحتضن 58 مركزا للإخبار، وتوفر هذه الشبكة مجموعة من الخدمات المحلية لمختلف مستخدمي المعلومات التكنولوجية في المغرب.

وقد ساعدت هذه الإجراءات على ارتفاع عدد طلبات براءات الاختراع المسجلة باسم الباحثين في الجامعات من 74 في سنة 2012 إلى 190 في سنة 2014.

وتساهم الجامعات ومراكز البحث بنسبة 17.34% من مجموع براءات الاختراع (1096) المسجلة بالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية برسم سنة 2014 وبنسبة 54% من مجموع براءات الاختراع ذات أصل مغربي (353).

4.7 جائزة التنافسية خاصة بالشراكة بين الجامعة والمقاولة

تنظم هذه الجائزة بشراكة مع جمعية الدراسات والأبحاث للتنمية ووزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة و أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات والجمعية المغربية للبحث التنموي، وتهدف إلى تعزيز وتشجيع الشراكة بين الجامعة والمقاولة، وخاصة فيما يتعلق بتأخر البحث العلمي. خولت هذه الجائزة خلال الدورة الأولى (2008) لفائدة 8 مشاريع، وخلال دورة 2010 لفائدة 3 مشاريع، وخلال الدورة الثالثة سنة 2012 لفائدة 3 مشاريع، وقد تم تنظيم الدورة الرابعة لهذه الجائزة خلال سنة 2015 وسلمت الجوائز على الفائزين بمدينة الداخلة يومي 3 و4 دجنبر 2015.

4.8 طلب العروض لتمويل مشاريع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الميادين ذات الأولوية.

تم إطلاق طلب العروض لتمويل مشاريع البحث العلمي في الميادين ذات الأولوية، بغلاف مالي قدره 300 مليون درهم في منتصف سنة 2003، وقد حرصت الوزارة على إشراك جميع الفاعلين في هذا المجال بما فيهم القطاع الخاص والمؤسسات البحثية الأجنبية.

وقد شمل 3 فئات من المشاريع ونخص بالذكر الفئة الثالثة التي قد يصل تمويلها إلى 10 ملايين درهم، وتهتم بالمشاريع التي تهدف إلى خلق منتجات موجهة للسوق في التكنولوجيا المتقدمة وتطوير تنافسية النسيج الاقتصادي الوطني، ومن بين 101 من المشاريع التي تم تمويلها في اللائحة الأولى تمثل الفئة الثالثة 8%.

5. مخططات الطاقات المتجددة

لقد تم تحقيق مجموعة من المنجزات بخصوص تشجيع البحث العلمي في ميدان الطاقة والنجاعة الطاقية من خلال تمويل برامج البحث عن طريق طلبات العروض الموجهة للباحثين بالجامعات ومراكز البحث العمومية.

على الصعيد الوطني:

ثالثا: توفير حاجيات المخططات الكبرى من الرأسمال البشري المؤهل:

تواكب الجامعة العمومية المغربية، في إطار ملاءمة عرضها التكويني مع حاجيات القطاعات السوسيو اقتصادية، بفعالية في الأوراش الكبرى المحركة للاقتصاد الوطني عبر تكوين الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة، وذلك عن طريق اعتماد مسالك للتكوين في الميادين المرتبطة بهذه الأوراش. وقد بلغ مجموع المسالك المعتمدة في هذا المجال 198 مسلكا، كما بلغ عدد المسجلين بهذه التكوينات 30367 طالب.

ويبين الجدول التالي توزيع هذه التكوينات والمستفيدين حسب كل مخطط.

المسالك المعتمدة ذات الصلة بالمخططات الكبرى / عدد المستفيدين

المخطط الإستراتيجي	عدد المسالك المعتمدة	عدد المؤسسات المعنية بالتكوينات	عدد الجامعات	عدد الطلبة
مخطط المغرب الأخضر	94	34	13	27583
مخطط التسريع الصناعي	59	26	11	1640
مخطط المغرب الرقمي	21	18	11	490
مخطط الطاقات المتجددة	18	16	11	533

- تعبئة موارد مالية وإطلاق طلبات عروض للبحث العلمي؛

- تنظيم مشترك لتظاهرات علمية؛

...

ويلخص الجدول أسفله أبرز اتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة من أجل مساهمة الوزارة في تفعيل مخطط المغرب الأخضر، المخطط الأزرق، مخطط المغرب الرقمي، مخطط التسريع الصناعي ومخطط الطاقات المتجددة.

المخطط الإستراتيجي	اتفاقيات التعاون والشراكة
مخطط المغرب الأخضر	<ul style="list-style-type: none"> - اتفاقية إطار بتاريخ 09 أكتوبر 2012 بين جامعة الحسن الأول والمديرية الجهوية للفلاحة بجهة الشاوية- ورديغة، تم التكوين في هذا الميدان؛ - اتفاقية تعاون سنة 2010 بين جامعة ابن طفيل والندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، تهدف إلى تعزيز البحث العلمي والتقني في الميدان الغابوي؛ - اتفاقية إطار بتاريخ 04 ماي 2009 بين جامعة سيدي محمد بن عبد الله والندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، تم التكوين في هذا الميدان. - اتفاقية إطار بتاريخ 19 دجنبر 2013 بين جامعة مولاي اساعيل والندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، بهدف خلق دينامية للتنسيق بين الطرفين وتطوير مشاريع في الميدان الغابوي؛ - اتفاقية تعاون بتاريخ 25 دجنبر 2009 بين جامعة القاضي عياض والندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، لتعزيز التعاون العلمي والتقني في هذا الميدان.
مخطط الطاقات المتجددة	<ul style="list-style-type: none"> - اتفاقيات تعاون وشراكة بين جامعة عبد الملك السعدي ومعهد الأبحاث في الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة، تهدف إلى تطوير التعاون بين الطرفين في هذا الميدان؛ - اتفاقية تعاون وشراكة سنة 2011 بين جامعة ابن طفيل وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، تهدف إلى المساهمة في إنجاز وتطوير "خلايا ضوئية عضوية"؛ - اتفاقية تعاون وشراكة بتاريخ 28 نونبر 2011 بين جامعة الحسن الثاني - المحمدية وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، تهدف إلى المساهمة في إنجاز وتطوير "خلايا ضوئية عضوية"؛ - اتفاقية تعاون وشراكة سنة 2013 بين جامعة عبد الملك السعدي وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، تهدف إلى المساهمة في إنجاز وتطوير "خلايا ضوئية"؛ * اتفاقية تعاون وشراكة بتاريخ 28 ماي 2013 بين جامعة الحسن الأول والوكالة الوطنية للطاقة الشمسية، بهدف تنظيم الجامعة الصيفية الدولية للطاقات المتجددة؛ - اتفاقية تعاون وشراكة سنة 2013 بين جامعة الحسن الثاني- البادر البيضاء وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات حول أنظمة الطاقة الشمسية الخاصة بالبنائات.
المخطط الأزرق	<ul style="list-style-type: none"> - اتفاقية تعاون وشراكة سنة 2011 بين جامعة عبد الملك السعدي والجماعة الحضرية لشفشاون بخصوص إحداث إجازة ترفيهية في السياحة البيئية والتنمية المستدامة؛ - اتفاقية إطار سنة 2011 بين جامعة عبد الملك السعدي والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين- جهة طنجة من أجل إحداث ماستر "سياحة"؛ - اتفاقية تعاون سنة 2011 بين جامعة القاضي عياض وكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية، تم تحسين جودة المنتجات التقليدية.
مخطط المغرب الأخضر	<ul style="list-style-type: none"> - اتفاقية شراكة بتاريخ 22 شتنبر بين الوزارة وشركاء تكنولوجيين لإطلاق برنامج لوجتي، يقضي هذا البرنامج الذي تم إطلاقه يوم 30 نونبر 2015 بتمكين جميع الطلبة المسجلين بمختلف الجامعات الوطنية وكذا مؤسسات التكوين المهني بالإضافة إلى جميع الأطر المنتسبة إلى الجامعات المغربية من الاستفادة بأثمان تفضيلية من لوحات إلكترونية معززة بمضامين وتطبيقات بيداغوجية رقمية، تم تطويرها بتعاون مع الشركاء التكنولوجيين للوزارة؛ - اتفاقية شراكة بتاريخ 12 يناير 2016 بين الوزارة والبريد بنك وشركاء تكنولوجيين في إطار نفس البرنامج السابق "الوجتي"؛ - مذكرة تفاهم يوم 15 أبريل 2015، بين الوزارة و « Intel Corporation » فرع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تهدف إلى تشجيع الطلبة على استعمال التطبيقات البيداغوجية الرقمية الخاصة بالتصحيح الإلكتروني والتكوين عن بعد؛ - اتفاقية شراكة بتاريخ 05 نونبر 2015 بين الوزارة وشركة "هاوي للتكنولوجيا"، وبموجب الاتفاق تعزيز التعاون في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال تطوير برنامج للتكوين والإشهاد لفائدة الأساتذة الجامعيين، وتنظيم (جائزة للابتكار) لفائدة مؤسسات التعليم الجامعي في الميادين ذات الصلة بميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال وكذا منح (جائزة التميز) للطلبة الأكثر استحقاقا في ميادين الاتصالات؛ - مذكرة تفاهم بتاريخ 29 أبريل 2015 بين الوزارة و « Microsoft Maroc » تهدف إلى تشجيع وتطوير استعمال التكنولوجيات الحديثة في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بالمغرب.